الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

# الموضـــوع

# تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات خلال الفترة (2000–2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب

- قلـــوح عبد الحكـــيم

الأستاذ المشرف:

بن ابراهيم الغـــالي

السنة الجامعية: 2017–2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

# الموضـــوع

# تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات خلال الفترة (2000–2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب

- قلـــوح عبد الحكـــيم

الأستاذ المشرف:

بن ابراهيـم الغـــالي

السنة الجامعية: 2017–2018

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

تمَّ هذا العمل المتواضع بفضل الله وعونهِ، ونسألُ الله الكريم ربَّ العرشِ العظيم أنْ يجعلَ هذا العمل المتواضع إضافةً مفيدةً لمن يمر عليهِ

كما يُسعدني بعد حمدِ اللهِ وشكرهِ أنْ أتقدَّمَ بخالصِ الشُّكر والتقْدير، وبأَسمَى عباراتهِ للأُستاذ بنْ ابرَاهِيم الغَالِي، الذي قبل الإِشراف على هذا العمل بصدرٍ رحب والذي لهُ فضلاً عالياً في إعداد هذه المذكرة، فلمْ يبخل عليَّ بإرشاداتهِ ونصائحهِ وتشجيعهِ لي دوماً ومساعدته القيِّمةْ، كما أشكر جزيل الشكر أَعضَاء لجنة المناقشة على قبُولهم مناقشَة مذكِّرتنا هذه.

كما أتوجَّه بِوافر التَّقدير والإِمتنَانْ لأَساتِذة كلية العلُوم الإِقتصَادية وعلُوم التّسيِير والعلُوم التجارية لجامعة محَّمد خَيْضر بِبسكرة على مُساعدتِهم وتوجيهاتِهم المفيدة والقيِّمة.

إلى كُل هَؤلاء، وإِلى كُل من لم يسعفني الحظ فِي ذِكر أَسمائِهمْ.

عبد الحكيم

# إهداء

أُهْدِي هَذَا العَمَلْ إِلَى عَائِلَتِي ..... .

**الملخص:**

إن موضوع هذه الدراسة يهتم بمعالجة وتوضيح العلاقة بين تغيرات وتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية، وأثرها على حركة صادرات وواردات الجزائر ، وقد تم تحديد عملتي الدولار والأورو خصيصا بما أنهما العملتين الرئيسيتين في مختلف التسويات المالية خلال المبادلات التجارية، والجزائر كغيرها من الدول تتأثر بهذه التقلبات وسعيا منها للتقليل من سلبيات أسعار الصرف على التجارة الخارجية ، فإنها إتبعت نظام صرف بما يتلاءم وسياساتها التجارية ، وتوافقا مع متطلبات إقتصادها المتميز بالتركيز على منتجات إستخراجية، والبترول الخام أهم هذه المنتجات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المنتهجة في تقييم العملة الوطنية لم تكن مجدية بالشكل المرغوب في التأثير على حركة الصادرات والواردات ،خلال فترة الدراسة والتي تتراوح بين سنتي 2000 و2016 وقد كان السبب في ذلك يتراوح بين شقين:

الأول وهو الصادرات التي غلب عليها منتج واحد وهو المحروقات المسعرة بالدولار الامريكي، ويخضع إلى تقلبات الأسواق الدولية .

أما شقها الثاني فيتمثل في الواردات ذات السلع الأساسية والموجهة لبرامج التنمية، والتي كانت تتمركز نسبة كبيرة منها في منطقة تتعامل بعملة الأورو.

**الكلمات المفتاحية** : سعر صرف الدينار الجزائري، تخفيض وارتفاع قيمة الدينار الجزائري، الصادرات، الواردات .

**ABSTRACT:**

The subject of this study is concerned with the treatment and clarification of the relationship between the changes and fluctuations in the exchange rate of the Algerian dinar against exchange rates of foreign currencies and their impact on the movement of exports and imports of Algeria. The dollar and euro currencies have been specifically identified as the two main currencies in the various financial settlements during trade, Algeria and other countries In order to reduce the negative exchange rates on foreign trade, it has adopted a system of exchange in line with its commercial policies and in line with the requirements of its economy, focusing on extractive products and crude oil. This study found that the policy of assessing the national currency was not as effective as the desired effect on the movement of exports and imports during the study period, which ranges between 2000 and 2016.

It has one product, the US dollar-denominated fuel, and is subject to international market volatility. The second is the commodity-oriented imports of development programs, a large proportion of which is concentrated in an area dealing with the euro.

**Key words**: Algerian dinar exchange rate, devaluation and appreciation of the Algerian dinar, exports, imports

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة


شكر وتقدير ..... I

إهداء ..... II

الملخص ..... III

فهرس المحتويات ..... IV

فهرس الجداول ..... VI

فهرس الأشكال ..... VII

مقـــــــــدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف ..... 2

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف ..... 3

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ..... 3

المطلب الثاني :نظم سعر الصرف ..... 6

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ..... 9

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي: ..... 11

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سوق الصرف الأجنبي وخصائصه: ..... 11

المطلب الثاني: عمليات أسواق الصرف والأعوان المتدخلون فيها ..... 14

المطلب الثالث: توازن سوق الصرف الأجنبي وكفاءته: ..... 16

المبحث الثالث :شروط تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عنه ..... 20

المطلب الأول : مفهوم تخفيض وانخفاض قيمة العملة ..... 20

المطلب الثاني: شروط فعالية تخفيض قيمة العملة ..... 22

الفصل الثاني:ماهية التجارة الخارجية وتأثيرات أسعار الصرف ..... 30

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية ..... 31

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية ..... 31

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومؤشرات قياسها ..... 34

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية وأساليبها ..... 37
المبحث الثاني: ميزان المدفوعات..... 43
المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه ..... 43
المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات ..... 45
المطلب الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وآليات تصحيحه ..... 49
المبحث الثالث: تأثيرات أسعار الصرف على التجارة الخارجية و بعض المتغيرات الاقتصادية ..... 53
المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية ..... 53
المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية..... 57
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات ..... 62
المبحث الأول: نظام الصرف وتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر..... 63
المطلب الأول: مسار نظام الصرف في الجزائر ..... 63
المطلب الثاني: مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر ..... 68
المبحث الثاني: تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري وتطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000– 2016) ..... 73
المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2000– 2016): ..... 73
المطلب الثاني: تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000– 2016) ..... 81
المطلب الثالث: تطور أسعار صرف الدينار الجزائري وعلاقة صادرت الطاقة بالميزان التجاري خلال الفترة (2000–2016) ..... 87
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات خلال الفترة (2000– 2016)..... 94
المطلب الأول : أثر تقلب سعر صرف الأورو والدولار على الصادرات الجزائرية..... 94
المطلب الثاني: أثر تقلب سعر صرف الأورو والدولار على الواردات الجزائرية ..... 98
الخاتمة..... 104
المراجع ..... 108

## فهرس الجداول


جدول 1 : درجات التكتلات الإقتصادية وميزاتها ----------42

جدول 2 : الإنزلاق التدريجي للدينار الجزائري 1987 – 1994 ----------65

جدول 3 : هيكل الصادرات خلال الفترة (2000– 2016) ----------73

جدول 4: توزيع الصادرات على أهم الزبائن العشرة للجزائر خلال الفترة (2000– 2016) (الوحدة : مليون دج)-----76

جدول 5 : ترتيب الدول العشرة الموردة من الجزائر خلال الفترة الإجمالية (2000– 2016) الوحدة ( مليون دج ) ----79

جدول 6 : هيكل الواردات خلال الفترة(2000– 2016)(الوحدة: مليون دولار)----------81

جدول 7 : أهم الموردين العشرة للجزائر خلال الفترة (2000– 2016) (الوحدة : مليون دج) ----------85

جدول 8 : الدول العشرة الأكثر تمويننا للجزائر خلال الفترة (2000– 2016) (الوحدة :مليون دولار أمريكي)-------86

جدول 9 : تطور أسعار الصرف الأجنبية بالنسبة للدينار الجزائري ( 2000 – 2016) ----------88

جدول 10 : علاقة صادرات الطاقة بالميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000– 2016) ----------91

جدول 11 : نتائج معامل الإرتباط بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري بعملة الأورو والدولار مع قيم الصادرات ------95

جدول 12 : نتائج معامل الإرتباط بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري بعملة الأورو والدولار مع قيم الواردات -------98

فهرس الأشكال


الشكل 1 : الطلب على العملة الأجنبية ---------- 17

الشكل 2 : عرض العملة الأجنبية ---------- 17

الشكل 3 : توازن سوق الصرف ---------- 18

الشكل 4 : تغير حجم الواردات بتخفيض العملة المحلية ---------- 26

الشكل 5 : تغير حجم الصادرات بتخفيض العملة المحلية ---------- 26

الشكل 6 : مكـــــونات مـــــيزان المدفوعـــــات ---------- 48

الشكل 7 : العرض والطلب على الصادرات ومعدل سعر الصرف ---------- 54

الشكل 8 : عرض و طلب الـــــواردات وتغير معدل الـــــصرف ---------- 56

الشكل 9 : تطور هيكل الصادرات في الجزائر (2000– 2016) ---------- 74

الشكل 10 : ترتيب الدول العشرة الزبونة على الجزائر (2000– 2016) ---------- 80

الشكل 11 : منحنى تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2016) ---------- 82

الشكل 12: ترتيب الدول العشرة الأكثر توريدا للجزائر خلال الفترة (2000– 2016) ---------- 87

الشكل 13 : أسعار صرف الدينار الجزائري مع الأورو والدولار خلال الفترة (2000– 2016) ---------- 89

الشكل 14 : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000– 2016) ---------- 92

الشكل 15 : تطور صادرات الطاقة و الميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2016) ---------- 93

الشكل 16 : توزيع ثنائيات سعر صرف الأورو مع الصادرات الإجمالية ---------- 96

الشكل 17 : توزيع ثنائيات سعر صرف الأورو مع الصادرات خارج الطاقة ---------- 97

الشكل 18 : شكل إنتشار أسعار صرف الأورو وقيم الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000– 2016 ---------- 99

الشكل 19: شكل إنتشار أسعار صرف الدولار وقيم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2016) ---------- 100

# مقـــدمة

## مقـــــــــــدمة

**تمهيد :**

إن ظهور المبادلات التجارية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات الصادرة والواردة عبر الحدود، تعتبر شريان أساسي نتج عن نمو العلاقات الاقتصادية الدولية والتي عادت عليها بمختلف الآثار الإيجابية والسلبية، وبسبب هذا الإنفتاح الإقتصادي وكذا الحاجة إلى تصريف فائض السلع وسد الحاجات، كان لزاما على الدول الإهتمام بالآليات الكفيلة بضمان تدفق تجاري خارجي يقوم على أساس المنفعة الوطنية وتحسين مداخيل هذه الدول وتحقيق نتائج إيجابية في الميزان التجاري ،أو على صعيد آخر تفادي الآثار السلبية لحركة الصادرات والواردات أو الخروج بأقل الأضرار، وآلية سعر الصرف هي من بين الوسائل المندرجة في السياسة الاقتصادية الكلية، تعمل على مرافقة مختلف العمليات المالية الناتجة عن تسديد قيمة الصادرات والواردات .

إن ارتفاع أسعار الصرف للعملة المحلية تؤدي إلى رفع الأسعار النسبية للسلع أثناء عملية التصدير، على عكس من ذالك تكون أسعار الواردات منخفضة نسبيا بالنظر للقدرة الشرائية للعملة المرتفعة، وهذا ما يؤدي إلى تنامي ظاهرة استهلاك السلع الأجنبية في ضل عجز المنتجات الوطنية على تلبية الحاجات المتزايدة .

وعلى النقيض من ذالك فإن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات، وطبعا كل ذالك يكون بشكل نسبي في ضل ثبات و تغيرات العوامل الأخرى المتعلقة بالعملية التسويقية، وهذا ما يؤدي دور أساسي في عملية حماية المبادلات التجارية والسعي إلى تطويعها بما يتوافق مع المصالح الإقتصادية الوطنية وبرامج التنمية وكذا تغيرات الأوضاع الخارجية بما فيها أسعار صرف العملات الأجنبية الأساسية .

**إشكالية البحث:**

تعتبر الجزائر من الدول التي قامت بفرض السيطرة على تجارتها الخارجية منذ غداة الاستقلال وصولا إلى فترة التسعينيات، حين فرضت عليها مؤسسات التمويل الدولية ضرورة تحرير التجارة الخارجية والإندماج أكثر ضمن قواعد إقتصاد السوق، وبعدها أيضا إلى شروط المنظمة العالمية للتجارة سعيا من الجزائر للإنضمام إلى هذه المنظمة، لذلك إلتجأت إلى ضرورة تفعيل سياسات الصرف لحماية المنتجات الوطنية من جهة ومن جهة أخري حماية العملة الوطنية ،ومن خلال ماسبق نطرح الإشكالية التالية :

**ما مدى تأثير تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات خلال الفترة (2000– 2016) ؟.**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يمكن لطبيعة هيكل الصادرات والواردات الجزائرية أن تكون أكثر تأثرا بتغيرات سعر صرف الدينار مقابل أسعار صرف الدولار الأمريكي؛
2. كيف يمكن لطبيعة هيكل الصادرات والواردات الجزائرية أن تكون أكثر تأثرا بتغيرات سعر صرف الدينار مقابل أسعار صرف الأورو؛
3. هل يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بعوامل إدارية وأخرى إقتصادية، مالية ونقدية؟ .

**فرضيات البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

تتأثر حركة الصادرات والواردات للميزان التجاري الجزائري سلبا بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

وتندرج تحت الفرضية الرئيسية ثلاثة فرضيات فرعية، وهي:

1. إن طبيعة هيكل الصادرات والواردات الجزائرية تجعل من الدينار أكثر تأثيرا بتغيرات أسعار صرف الدولار الأمريكي.
2. إن طبيعة هيكل الصادرات والواردات الجزائرية تجعل من الدينار أكثر تأثيرا بتغيرات أسعار صرف الأورو.
3. يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بعوامل إدارية وأخرى اقتصادية، مالية ونقدية.

**أهداف الدراسة :**

يسعى هذا البحث إلى التوصل إلى الأهداف التالية :

1. محاولة معرفة نظام الصرف في الجزائر؛
2. محاولة معرفة العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري والعملات الرئيسية وتأثيرها على حركة الصادرات والواردات في الجزائر؛

**أهمية الدراسة**

تبرز أهمية الدراسة في كون سعر الصرف يعد مؤشرا هاما في السياسة التجارية ووسيلة من وسائل الحيطة الكلية، حيث يكتسي أهمية كبير في كونه وسيلة تسوية مختلف المبادلات المالية الدولية وتسهل عمليات التجارة الخارجية، وبما أن الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى اقتحام الأسواق الدولية كان لزاما عليها اعتماد نظام صرف يكون على درجة من المرونة بما يتوافق مع الأحداث المتسارعة في هذه الأسواق، وتأتي هذه الدراسة لإيضاح مدى ملائمة سعر الصرف الجزائري تجارتها الخارجية .

**دوافع اختيار الموضوع**

تكمن دوافع اختيار الموضوع محل الدراسة إلى جملة من الأسباب، منها:

1. ملائمة الموضوع مع تخصص الاقتصاد الدولي؛
2. يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها والمعقدة في تحليلها ودراستها؛
3. الرغبة في التعرف على سعر صرف وكذا حركة الصادرات والواردات الجزائرية ومدى تأثير الأول في الثاني؛
4. التطرق إلى وضعية التجارة الخارجية الجزائرية من منظور أداء سعر صرف الدينار أمام العملات الأساسية الدولية ؛
5. محاولة معرفة مساهمة سياسة سعر الصرف المعتمدة في الجزائر في التجارة الخارجية.

**حدود الدراسة :**

إن هدف هذه الدراسة تتركز على معرفة أثر تقلبات سعر الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسة (الدولار و اليورو) على حركة الصادرات والواردات الجزائرية، لذا فإن الإطار المكاني لها يخص االإقتصاد الجزائري، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة ما بين 2000 إلى 2016 والتي تتماشى مع مختلف الإصلاحات المهمة المتخذة بشأن الإقتصاد الجزائري وكذا برامج التنمية من جهة ومن جهة أخرى تقلبات عائدات النفط والتي هي المصدر الأساسي لمداخيل الجزائر .

**الدراسات السابقـة :**

تكمن أهم الدراسات المتخصصة والمعمقة التي تناولت موضوع البحث والتي لها صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بعنوان المذكرة في ما يلي:

1. عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان.2012/2011 تناول الباحث في هذه الدراسة أربع فصول : الفصل الأول تطرق إلى عموميات حول سعر الصرف وسوق الصرف وأهم النظريات المفسرة له وفي الفصل الثاني قام بعرض أهم خصائص الاقتصاد الجزائري ثم إلى أهم المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر وفي الأخير تم تعريف الميزان التجاري وتوضيح علاقته بسعر الصرف، أما الفصل الثالث بعنوان الاقتصاد الجزائري بين تدهور الدولار الأمريكي وتحديات الأورو فقد تحدث عن مكانة العملتين وتأثيرهما على الاقتصاد العالمي والجزائري، أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة تطبيقية لوجود علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لكل من الأورو والدولار والميزان التجاري في الجزائر.
2. بغداد زيان: تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012 تناول الباحث دراسته من خلال ثلاثة فصول رئيسية تعرض في الأول إلى الإطار النظري للدراسة المتعلق بعموميات حول سعر الصرف من خلال الإلمام ببعض الجوانب المتعلقة به، في حين تتطرق في الفصل الثاني لأهم النظم النقدية العالمية أولها عملة اليورو وثانيها عملة الدولار أما الفصل الثالث المتعلقة بالدراسة التطبيقية تتطرق لما له العلاقة المباشرة بالجزائر بعنوان تأثير اليورو والدولار على التجارة الخارجية الجزائرية.
3. عبد العزيز برنه: تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014/1999) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية. جامعة ورقلة، 2016/2015 قسم الباحث دراسته إلى ثلاث فصول تناول في الفصل الأول أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري والعلاقة بينهما، أما الفصل الثاني تطرق بالتفصيل إلى مكانة الدولار في الإقتصاد العالمي قبل وبعد ظهور اليورو أما الفصل الثالث خصص للدراسة التطبيقية أين تم دراسة وقياس أثر تغيرات كل من سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة الأورو على الميزان التجاري الجزائري.

**منهج الدراسة**

يضم البحث قسمين رئيسيين، قسم نظري يهتم بالجانب الأكاديمي والفكري للدراسة، وقسم آخر يعمل على محاولة إسقاط الجانب النظري والفكري على الواقع باعتماد دراسة حالة الجزائر، ووفقا لطبيعة الموضوع فقد تطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بتجميع البيانات والمعلومات وتلخيصا لحقائق المتعلقة بالموضوع، وربط الأسباب بالنتائج خاصة بما تعلق بنتائج الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة .

كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية من خلال برنامج SPSS .

**هيكل الدراسة**

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، وبناءا على الأهداف المسطرة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، على النحو التالي:

**الفصل الأول:** مدخل للتعريف بسعر الصرف.

تم عرض فيها لمفاهيم العامة لأسعار الصرف والتعرف على أهم الأنظمة والعوامل المؤثرة فيه، وقد تطرقنا أيضا إلى سوق الصرف الأجنبي ومختلف الأعوان المتدخلون فيه والعمليات التي يقومون بها، ثم قمنا بتناول تأثير انخفاض وتخفيض العملة المحلية تجاه العملات

الأخرى على حركة المبادلات التجارية للبلد، وكذا الشروط الواجب توفرها للعودة بنتائج إيجابية على الميزان التجاري وعلى اقتصاد البلد ككل.

**الفصل الثاني**: مدخل إلى التجارة الخارجية وآليات تأثير سعر الصرف.

فقد تناول الشطر الأخر للدراسة النظرية والذي يعتبر المتغير الذي يتبع تقلب سعر الصرف في هذه الدراسة، حيث تم توضيح مختلف الجوانب حول التجارة الخارجية، أهدافها وأهميتها في الاقتصاد الوطني وعوامل التأثير على حركتها وتوجهاتها، من خلال مجموعة السياسات التجارية المستخدمة في ذلك، للعمل على تحسين موازين المدفوعات ومختلف حساباته المتنوعة، ولأن هدفنا هو دراسة تأثير سعر الصرف، قمنا بالتطرق إلى بعض تأثيراته على مجموعة من المتغيرات المهمة في اقتصاديات الدول على مستوى الاقتصاد الكلي والموضوع المستهدف ألا وهو حركة الصادرات والواردات جزء من هذه المتغيرات الكلية المهمة .

**الفصل الثالث**: دراسة تطبيقية.

فقد كان عبارة عن دراسة تطبيقية حول تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على ارتفاع وانخفاض الصادرات والواردات، حيث كان هذا الفصل مقسما إلى ثلاثة أقسام، تطرق من خلالها في الجزء الأول إلى الجانب التاريخي والقانوني لكل من أسعار الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، أما الجزء الثاني فكان عبارة عن قراءة وصفية وتحليلية لتطور صادرات وواردات البلد خلال الفترة 2000-2016 وكذا تطور أسعار الصرف للعملة المحلية تجاه العملات الرئيسية المستعملة في المبادلات التجارية الدولية الدولار والاورو، وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات من خلال استخدام برنامج الإعلام الآلي spss للوصول إلى النتائج المستهدفة من قبل هذا البحث.

# الفصل الأول

## الإطار النظري لسعر الصرف

# الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

**تمهيد:** إن الميزة الأساسية في المعاملات الإقتصادية الدولية ترتكز في استخدام نقود مختلفة باختلاف الدول، وذلك لتسوية المدفوعات المستحقة، فالنقود تستخدم في المعاملات الإقتصادية الخارجية لنفس الإعتبار الذي تستخدم من أجله في التعاملات الداخلية، وأهم عامل يثير الإشكال بالنسبة لهذه العمليات هو اختلاف العملات، حيث أن لكل دولة العملة الخاصة بها، وليس ذلك فقط ولكن قيمة هذه العملات المتباينة.

ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية معرفة المقياس المقبول لدى جميع الدول لإجراء مختلف العمليات الاقتصادية بينها، خاصة التجارية منها، فهي بمثابة عصب حركة الصادرات والواردات، هذا المقياس يمثل بما يعرف بسعر الصرف بين العملات.

فتفسير سلوك سعر الصرف من القضايا الإقتصادية المعاصرة، والتي زاد الإهتمام بها في العقدين الآخرين من القرن العشرين أي بعد انهيار نظام بروتن ووردز، فلقد أدى تحرير المبادلات التجارية والمالية مع اندماج الإقتصاديات الدولية في تكتلات وكيانات عملاقة إلى تغيير الخارطة الإقتصادية العالمية وأنظمتها، والتي من أهمها أنظمة الصرف، فهي تعتبر عامل الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية وتعمل على توجيه الإستثمار في أصول هذه الأسواق وفي تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد.

ويأتي هذا الفصل الأول للتعريف بالإطار المفاهيمي لسعر الصرف من خلال ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف**

**المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي**

**المبحث الثالث: شروط تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عنه**

## المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

أفرزت الحركات التجارية عبر الحدود بين الدول تداول عملات مختلفة ومتباينة، أسفرت على ضرورة إيجاد تعريف جامع لقيمة عملة تجاه عملة أخرى، لتسهيل مختلف التعاملات، ولذلك ظهرت أسعار الصرف.

كما أن لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهه نظر المقيمين فيها: هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضا. [1]

### المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

لقد عُرفت النقود أنها كل شيء يُقبل قبولا عاما ويستخدم كمقياس للقيم، وسيط للتبادل وكمخزن للقيمة وهذا التعريف يسرى عليها في حدود الدول أو المناطق النقدية التي تتعامل بعمله قانونيه واحدة حيث تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن إما بنقود معدنية أو بأوراق نقدية مدعومة بقوة إبراء غير محدودة في الدولة أو يتم سداد الالتزامات بتحويل الودائع المصرفية أو ودائع صناديق التوفير عن طريق الشيكات أو الحوالات أو بسحب كمبيالات أو أوراق تجاريه مقومة بالعملة الوطنية ولكن عند التعامل بين الدول نجد أن هذه الآلية تتوقف على العمل ولا بد من نظام يقوم بتحويل العملات الوطنية من بعضها إلى بعضها الأخر وبذلك تثار مشكلة حساب قيمة التبادل في مشكله دفع تلك القيمة أو بمعنى أخر مشكلة النقود التي يحسب عليها على أساسها، والنقود التي يدفع بها .

سنتناول فيما يلي أهم تعاريف سعر الصرف ومن خلالها سنعرف أهم طرق تسعيره :[2]

**أولا: التعريف بسعر الصرف**

1. **التعريف الأول:** يعرف سعر الصرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

2. **التعريف الثاني:** عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني، أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات خارج الحدود الوطنية، وغالبا ما تكون الأداة الفعالة للمبادلات الإقتصادية الخارجية.

**ثانيا: طرق تسعير الصرف:**

إن قيام التجارة بين الدول بإستخدام عملاتها الوطنية إنما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف الأجنبي، والذي هو كأي سعر أخر يمكن التعامل معه في نظرية الأثمان مع فارق يعطي الأهمية القصوى لهذا السعر هو أنه يربط جهـازي الأثمان لبلدين مختلفين، حيث تعد إحدى العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة، و هناك طريقتان في النظر لأي من العملتين

---

[1] سمير فخري نعمة: **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط 2011، عمان، الأردن، 2011، ص (15) .

[2] طارق فاروق الحصري: **الاقتصاد الدولي** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط 1، المنصورة، مصر، 2010 ، ص (90) .

كسلعة، فإحداهما وهي الشائعة ترى أن العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية وهي الطريقة المباشرة والطريقة الأخرى تعد السلعة هي العملة المحلية تقاس وحدتها بالعملة الأجنبية [1] ، وهي الطريقة غير المباشرة: [2]

1. التسعير المباشر: يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.
2. التسعير غير المباشر: يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

**الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف ووظائفه:** لأسعار الصرف عدة أنواع ووظائف نذكرها فيما يلي:

**أولا: أنواع سعر الصرف:** عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف وهي:

1. **سعر الصرف الاسمي:** يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي بشكل يومي، وبالتالي فهو يعبر عن الوجه النقدي لسعر الصرف ، فهو يمثل مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر ويتم تحديده لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وبالتالي فهو يمثل سعر العملة الأجنبية بدلالة عملة محلية أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين وينقسم إلى: [3]

أ. **سعر صرف رسمي:** أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

ب. **سعر صرف موازي :** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وبالتالي يوجد أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس الوقت.

2. **سعر الصرف الحقيقي :** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أو العكس، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية ، ومن ناحية أخرى فإن الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو(P) وفي البلد الأجنبي (p*)، وكان (E) هو سعر الصرف الإسمي فإن سعر الصرف الحقيقي (Er) يعرف كالتالي:

$$Er= EP^*/P$$

حيث (Er) يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية. [4]

ويحسب بالعلاقة التالية :[5]

$$\mathbf{TCR}= \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus}=\frac{TCNX \times Pus}{Pdz}$$

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي: **سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ط 2011، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص ( 21 ) .

[2] هجيرة عبد الجليل : **أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري ،دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، 2011 / 2012 ص ( 31 ) .

[3] عبد المطلب عبد الحميد: **إقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات**، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر ، 2016، ص ( 21 ).

[4] برنة عبد العزيز: **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999– 2014)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة ومالية دولية ، جامعة ورقلة ، 2015 / 2016 ، ص (5) .

[5] عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ( 104 ).

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا (الدولار)

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر (الدينار)

3. **سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعده عملات أخرى في فترة زمنيه ما، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعه أو لسلة من العملات الأخرى ويوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض قيمه العملة المحلية مقابل مجموعه العملات الأخرى، حيث تختلف قيمه سعر الصرف الفعلي بإختلاف عده عوامل مثل سنة الأساس ، البلدان المتعامل معها ، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة.[1]

ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية: [2]

$$\mathbf{TCNE}=\left\{\sum_P Z_P\ X_0^p\left(e_t^p/e_t^r\right)\Big/\sum_P X_0^P\left(e_0^p/e_0^r\right)\right\}$$

$$=\sum_P Z_P\ \frac{(e^{pr})_1}{(e^{pr})_0}*100$$

$$=\sum_P Z_P\ INER_{pr}*100$$

حيث:

$(e^{pr})_t$ و $(e^{pr})_0$ : سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي

$INER_{pr}$ : مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقرنة بسنة الأساس.

$e_t^p$ و $e_0^p$: سعر الصرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t و سنة الأساس 0.

$e_t^r$ و $e_0^r$ : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t و سنة الأساس 0 .

$X_0^p$ : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس مقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبيرز

$Z_p$ حصة الدولة p من إجمالي الصادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة .

4. **سعر الصرف المتوازن:** يقصد به ذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما، مع المطلوب منها بصرف النظر عن اثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية. وبالتالي هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، وبذلك نجد انه مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حاله المنافسة الكاملة ويكون متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات

[1] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 24 ).

[2] عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية –**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، بن عكنون الجزائر، 2004 ، ص (103 )

عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. فيتوقف الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية منها: معدل نمو الدخل الوطني معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغير في سعر الفائدة، اتجاه الطلب على النقود. [1]

**ثانيا : وظائف سعر الصرف** : لسعر الصرف عدة وظائف، سنوجزها كالآتي:[2]

1. **الوظيفة القياسية:**

حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2. **الوظيفة التطويرية:**

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

3. **الوظيفة التوزيعية:**

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

**المطلب الثاني :نظم سعر الصرف:**

بعد إعلان الرئيس الأمريكي"نيكسون" سنة 1971 إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، أي بعد انهيار نظام الصرف بالذهب اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف نوجزها فيما يلي:

**الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة:**

ظهر هذا النظام في ظل قاعدة الذهب و هذا في أواخر القرن19، وأوائل القرن العشرين20 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى تتميز عملات الدول في ظل نظام الذهب بثبات نسب مبادلتها يبعضها البعض، أي أن أسعار الصرف بينها تكون على جانب من الثبات والاستقرار، ويعبر سعر الصرف قيمة كل من العملتين بالذهب ويعرف بحد التعادل الذهبي، ففي ظل قاعدة الذهب لا يمكن أن تتذبذب أسعار الصرف حول سعر التعادل إلا في حدود ضيقة وهذه الحدود تعرف " بحدي الذهب"، و هما حد تصدير الذهب (Gold export point)، و حد استيراد الذهب (Gold import point)و يتوقف حدا الذهب ارتفاعا وانخفاضا على نفقات الشحن ومصاريف التأمين عليه، وفائدة رأس المال أثناء فترة الشحن. [3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 25 ).

[2] المراحي البشير: **تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج ( 2010 1994)**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد دولي : جامعة وهران ، 2016/2015 ، ص ( 12 ) .

[3] درقال يمينة: **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير ، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011 ، ص ( 12 ) .

**أولا: أشكال نظام ثبات سعر الصرف:** يأخذ نظام ثبات سعر الصرف ثلاثة أشكال رئيسية هي:

1. **نضام سعر الصرف المرتبط بالذهب:** في ظل هذا النظام ارتبط الإصدار النقدي برصيد البلد من الذهب، وبالتالي فان حرية البنك المركزي في إصدار النقود مقيدة تقييدا تاما بكمية الذهب الموجود في التداول. [1]

2. **نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة أو بسلة من العملات:** في ظل النظام الثابت المرتبط بعملة واحدة يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار الأمريكي، أما المرتبط بسلة من العملات عادة ما يتم اختيار العملات المكونة لوحدة حقوق السحب. [2]

3. **سعر الصرف الثابت المرن:** في ضل هذا النظام من أشكال سعر الصرف يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة، يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش ولكن يتدخل البنك المركزي لمنع تعدي هذا الهامش.[3]

**ثانيا: مزايا و عيوب نظام سعر الصرف الثابت:** كما أن لهذا النظام مزايا إلا انه لا يخلو من العديد من العيوب نذكر منهما ما يلي:[4]

1. **مزايا نظام سعر الصرف الثابت:** نذكر من أهمها:

أ. يوفر هذا النظام ثقته في عملة البلد باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية.

ب. يساعد هذا النظام البلدان التي تتبعه على نوع من الإنضباط في السياسات الداخلية.

2. **عيوب نظام سعر الصرف الثابت:** وتتمثل فيما يلي:

أ. تقييد حرية السياسات النقدية للبلدان.

ب. ضرورة أن تكون الإحتياطات الدولية للدولة كبيرة.

ت. اعتماد سياسات إعادة توازن موازين المدفوعات على السياسات الوطنية التضخمية أو الإنكماشية.

ث. ظهور عيوب في نظام التكافؤ الصارم بين عملة البلد و العملات الأجنبية .

ج. إمكانية الحصول على أسعار صرف ذات مستويات متناقضة مع المعطيات الإقتصادية.

**الفرع الثاني: نظام تعدد أسعار الصرف و أسعار الصرف العائمة:**

تتخذ الدولة من خلال السلطات النقدية عدة وضعيات تجاه سعر الصرف الأجنبي وذلك حسب الغاية المرجوة منه كما يلي :

**أولا: نظام تعدد أسعار الصرف**

1. **التعدد من حيث بيع النقد الأجنبي** : تقوم السلطات بوضع متعدد إذا:

أ. رغبت في تنظيم الواردات حسب معايير معينة للمفاضلة، حيث تقوم بحماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة، عن طريق فرض سعر صرف مرتفع للنقد الأجنبي اللازم بالنسبة لهذه الموارد.

ب. كما ترفع سعر العملة الوطنية لمواجهة الدول الدائنة عندما ترغب في تخفيف عبئ الديون الأجنبية.

2. **التعدد من حيث شراء النقد الأجنبي:** تقوم السلطات النقدية بتطبيقه لتشجيع أنواع معينة من الصادرات وهنا تقوم بتخفيض سعر عملة الدولة مقارنة بصادراتها الأخرى وهذا قصد تشجيع صناعات معينة. [5]

---

[1] بسام الحجار: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص ( 102 ).

[2] درقال يمينة : مرجع سابق ، ص ( 13 ، 14 ) .

[3] هجيرة عبد الجليل: مرجع سابق ، ص ( 23 ) .

[4] درقال يمينة : مرجع سابق ، ص ( 14،15 ) .

[5] درقال يمينة : المرجع نفسه ، ص ( 16 ) .

**ثانيا: نظام أسعار الصرف العائمة:**

1. **التعويم الحر**: في هذا النظام يترك تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، وتتوقف مدي تقلبات سعر الصرف على الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويكون حجم الطلب على العملة على علاقة عكسية مع السعر، ينخفض الطلب على العملة إذا ما ارتفع سعرها، وعلى العكس من ذلك يزداد الطلب على العملة إذا ما اتجه السعر إلى الإنخفاض، في الوقت الذي يتغير فيه العرض في اتجاه طردي مع السعر. [1]

2. **التعويم الموجه (المدار)**: ضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الإحتياطي لديها من العملات الأجنبية و على أساس الذهب و على أساس وضعية ميزان المدفوعات.[2]

3. **التعويم غير النظيف**: يتم هذا النوع من التعويم عن طريق تدخل السلطات التنفيذية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بغية التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة.[3]

4. **نظام سعر الصرف المختلط**: هنا تكون أسعار الصرف ثابتة و معومة، أي الجمع بين خاصية التثبيت والتعويم، ويطبق هذا النظام مثلا في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة لبعضها البعض، وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة ونظام سعر الصرف العائم لا يخلو من عدة عيوب نذكر منها:[4]

أ. يمثل حالة من عدم الإستقرار كما أنه يخلق حالة من عدم التأكد والإرتباك.

ب. إن سعر الصرف المرن وما يرافقه من عدم التأكد تجعل من المستحيل بالنسبة للمصدرين والموردين معرفة السعر الذي سوف يحصلون عليه أو يقومون بدفعه على التوالي بالنسبة للصرف الأجنبي (مخاطرة في البيع و الشراء) في ظل هذا النظام يكون هناك عرض كبير لكمية النقود يفوق الحاجة .

**الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف:**

تتدخل الدولة من خلال السلطة التي تتمتع بها من أجل ضبط مختلف حركات الصرف على العملة بما يتماشى والسياسة الاقتصادية ومن خلال ما يلي نتعرف على هذا النظام وكذا أسباب إتباعه:

**أولا: تعريف نظام الرقابة على الصرف:**

يكون بمقتضاه تتدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف، أي تتدخل في ظروف العرض والطلب. وحتى يكون ذلك ممكنا فإن الدولة لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد أو شرط، بل تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية ، وعلى كل من يرغب في الحصول على عملات أجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعـــات مع الخارج أن يطلب من هذه السلطـــــات الترخـــيص له بذلك، ثم يشتري منهـا ما قد يصرح له به [5]. وتعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض التي تخدمها مثل هذه السياسة، ويأتي في مقدمة هذه الأغراض المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية. [6]

---

[1] بسام الحجار: مرجع سابق، ص ( 117 ).

[2] درقال يمينة: مرجع سابق، ص ( 17 ) .

[3] شقيري نوري موسى: **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ( 166 ) .

[4] درقال يمينة: المرجع نفسه ، ص ( 17 ) .

[5] شقيري نوري موسى: مرجع سابق ، ص ( 166 ) .

[6] هداجي عبد الجليل: **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2011 / 2012، ص ( 19 ) .

عند تعدد الأسعار في ظل الرقابة على الصرف يتضمن إمكانية وجود أكثر من سوق للصرف، فوضع القيود على التعامل بالنقد الأجنبي وكذا تحديد الكمية التي يمكن إن يحصل عليها أي شخص سيؤدي إلى ظهور السوق السوداء والتي يكون فيها سعر الصرف أعلى من سعر الصرف التوازني .

أما إذا لجأت الدولة أيضا إلى رفع سعر الصرف بالنسبة لبعض أنواع المعاملات بهدف تشجيع الكميات المعروضة من العملات الأجنبية والحد من الطلب عليها في الوقت نفسه فإن ذلك يؤدي ظهور السوق الموازية .

**ثانيا : أسباب الرقابة على الصرف :**

تتخذ الدول هذا النظام من الصرف لعدة أسباب أهمها:[1]

1. رفع الأسعار الداخلية كي تساعد في إنعاش بعض الصناعات الهامة، إذ تعتبر الرقابة وسيلة لمكافحة الكساد وتشجيع الانتعاش.
2. محاولة منع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .
3. حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور .
4. تسيير وفود الواردات من السلع بما يتماشى والسياسة الإقتصادية خاصة المواد الأولية منها .
5. التغلب على النقص الذي تعاني منه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب والحد من الطلب عليها.
6. الحفاظ على مستوى معين للعملة وفق ما تقتضيه عوامل العرض والطلب.

**المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في أسعار الصرف**

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الإقتصادية الدولية، بإعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع و انخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

**الفرع الأول: العوامل الاقتصادية:**

تأثر أسعار الصرف من خلال مجموعة من العوامل الإقتصادية كما مايلي :

**أولا : تغير معدلات التضخم :**

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة هذه العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، فباعتبار أن قيمة عملة قطر ما ارتفعت بنسبة 10 % في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقر ، فالتضخم المحلي في القطر سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية وبهذا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل استيرادات الأجانب من سلعة ذلك القطر، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، مما يعني أن حالة التضخم اثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة. [2]

[1] شقيري نوري موسى: المرجع نفسه ، ص ( 167 ) .

[2] هداجي عبد الجليل: مرجع سابق ، ص ( 43 ) .

**ثانيا: التغير في الميزان التجاري:**

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الإرتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها، وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الإستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.[1]

**ثالثا : التغير في معدلات الفائدة المحلية والأجنبية :**

تعد معدلات الفائدة السائدة أهم محددات الأقطار التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة، إذ أن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقة (وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي .

وبالربط مع ذلك، فإن ارتفاع معدلات الفائدة لدى الأقطار الأخرى ستحفز المستثمرين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك الأقطار وذلك لجني المكاسب في سوق الأجانب، وهكذا فان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالعكس.[2]

**رابعا :التدخلات الحكومية :**

يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت، حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.[3]

---

[1] دوحة سلمى: **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر "**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة ، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015 ، ص ( 41 ) .

[2] هداجي عبد الجليل : مرجع سابق ، ص ( 43 ) .

[3] دوحة سلمى: مرجع سابق، ص ( 45 ) .

**الفرع الثاني: العوامل الغير إقتصادية:**

هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر في سعر الصرف يمكن إجمالها في الأتي:

**أولا: العوامل السياسة والعسكرية :**

ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناءا على هذه الأخبار، كذلك فان للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف في الأقطار التي تجري فيها والتي تؤدي إلى ارتفاع في سعر صرف العملات القيادية وخاصة الدولار. [1]

**ثانيا: الإشاعات والمعلومات الجديدة :**

وفقا لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية وقدم كل من Frenkel و musse نموذجا يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق العملة والأسواق الأخرى العادية، الأصول وفقا لهذا يكون التغير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة والناتجة عن الأخبار والمعلومات الجديدة. [2]

**ثالثا: خبرة المتعاملين وأوضاعهم:**

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم فضلا عن أن أسعار الصرف تتأثر بحجم القوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فان كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة.[3]

## المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي:

إن الخاصية المميزة الرئيسية للمعاملات الإقتصادية الدولية هي أنها تتضمن استخدام نقود مختلفة، فكل بلد يصدر عملته الخاصة داخل حدوده القومية ، ولا تقبل أي عملة سوى العملة المحلية كوسيط للتبادل أو وحدة للتحاسب، وتبعا لذلك يتعين على المنتجين الذين يبيعون سلعا في الخارج أن يحولوا العملات الأجنبية المستلمة إلى عملة محلية، وبالمثل يتعين على المستثمرين الذي يحوزون عملة محلية أن يحصلوا على عملات أجنبية من أجل أن يحصلوا على أصول مالية في مكان أخر، والوسيط الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات القومية المختلفة هو سوق الصرف الأجنبي .

### المطلب الأول: مفهوم وأنواع سوق الصرف الأجنبي وخصائصه:

الواقع أن سوق الصرف الأجنبي تقترب أكثر من أي مثال أخر من نموذج الإقتصاديين للمنافسة الكاملة. فهذه السوق هي أكثر الأسواق اتحادا في العالم، وتتوافر لها وسائل الإتصال فوريه بين المراكز الرئيسية ، وتتعامل في سلع (جنيه إسترليني، دولارات، ماركات

---

[1] هداجي عبد الجليل : مرجع سابق ، ص ( 44) .

[2] جعفري عمار: **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990– 2010)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص ، اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2013/2012 ،ص ( 20 ) .

[3] زينب حسين عوض الله: **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2004 ، ص ( 81 )

وغيرها) متطابقة ومتماثلة تماما، وهي لا تهتم إلا قليلا بنفقات النقل لأن العمليات عادة ما تتم عن طريق أرصدة البنوك وليس عن طريق شحن النقود. [1]

**الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وخصائصه:**

تختلف تعاريف وخصائص سوق الصرف الأجنبي باختلاف زوايا النضر له مما كانت محلية أو خارجية حيث:

**أولا : مفهوم سوق الصرف الأجنبي :**

1. **التعريف الأول:** سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي يتم فيه التجارة بالعملات الدولية، حيث يقوم فيه الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل القيام بالمدفوعات الدولية.[2]

2. **التعريف الثاني:** يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه إلتقاء البائعين والمشترين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان حسب معلومات وآليات وأنظمه معينة من فروق الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى فيمثل الإطار التنظيمي الذي يتبادل فيه مختلف العملات من خلال عمليات العرض والطلب من أجل تلبيه الإحتياجات أو تسويه المدفوعات الناتجة عن العمليات التجارية [3] .

من خلال ما سبق في التعريفين فإن سوق الصرف الأجنبي يتمثل في المجال الذي يتم من خلاله تحويل العملات، أي السوق الذي تباع فيه وتشترى منه مختلف العملات، حيث يعد أكبر الأسواق في العالم، وهو ليس سوقا منظما مثل أسواق البضائع أو الأوراق المالية حيث لا يوجد له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، وكذلك فهو ليس قاصر على بلد واحد، ويمكن القول بأنه عملية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي .

**ثانيا : خصائص سوق الصرف الأجنبي:**

تختلف خصائص أسواق الصرف الأجنبية عن الأسواق الأخرى حيث تتميز بما يلي:[4]

1. يعتبر سوق الصرف الأجنبي أقدم وأكبر وأوسع سوق مالي في العالم.
2. يساهم في تحويل القدرة الشرائية لبلد معين إلى بلد آخر.
3. توفير ومنح الإعتمادات الملائمة لتسويه العمليات الجارية.
4. السلعة في حد ذاتها كموضوع للتبادل غير موجودة.
5. ليس لسوق الصرف مكان محدد يجتمع فيه المتعاملون كما وأنه ليس قاصر على أي بلد.
6. يتكون سوق الصرف أساسا من عدد من البنوك تزاول عمليه استبدال العملات، ويحتفظ كل بنك برصيد من العملات الأجنبية لدى البنوك مراسلة في الخارج يضيف إليه أو يطرح منه.
7. يعمل سوق الصرف يوميا على مدار 24 ساعة وبالتالي كلما ازدادت شبكات الاتصالات الدولية تطورا واتساعا وانخفضت تكاليف هذه الشبكات ازدادت نشاطات أسواق الصرف.

---

[1] زينب حسين عوض الله: **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2005 ، ص ( 44 ).

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي: **سوق الصرف الأجنبي** ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص ( 17 ).

[3] جعفري عمار: مرجع سابق، ص ( 34 ).

[4] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 88 ).

**الفرع الثاني: أنواع أسواق الصرف الأجنبي:**

تتنوع أسواق الصرف الأجنبي بتنوع احتياجات العملاء وكذا الاستخدامات المرجوة منها، نذكر أهمها فيما يلي:

**أولا: سوق الصرف العاجل (الآني أو نقدا):**

هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم فورا أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل، وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لعدة أسباب منها تمويل عمليات الإستيراد، شراء أحد الأصول الأجنبية مثل السندات أو العقارات، أو لتمويل المصارف الخاصة بالإيجارات ورحلات العمل...الخ.[1]

**ثانيا : سوق الصرف الآجلة :**

يسمح هذا السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية.

ولذلك فإنه يتمثل في العقود التي يلتزم فيها البائع أن يسلم المشتري السلعة محل التعاقد في تاريخ لاحق، بسعر يتفق عليه وقت التعاقد يطلق عليه سعر التنفيذ؛ وهي عقود على أصول مالية كالأسهم والسندات أو أصول مادية كالسلع تسلم في تاريخ لاحق في المستقبل، كما يؤجل تسليم الثمن إلى ذلك التاريخ، يلاحظ أن عمليات الصرف الآجلة تصبح في النهاية نوعا من المضاربة على سعر الصرف، فتوقع إرتفاع الصرف أو توقع تدهوره يؤدي إلى تسريع تلك العملية فيحدث بالفعل سواء الإرتفاع أو التدهور قبل الزمن المتوقع، وذلك نتيجة للإندفاع في الشراء أو للإندفاع في البيع مما يساهم في المغالاة في الأثر المتوقع، فإذا حدث ارتفاع يكون أكبر وإذا حدث تدهور يكون أخطر. [2]

وبالتالي تختلف قيمه أسعار الصرف الآجلة عن أسعار الصرف الحاضر وتوضح كما يلي:

**السعر الآجل = السعر النقدي + ربح تأجيل الدفع ( العلاوة)**

**السعر الحاضر = السعر النقدي – خصم .**

**ثالثا: سوق مبادله العملات:**

يعتبر هذا السوق امتداد السوق الأجل، فهو عبارة عن عملية تأمين شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في أن واحد مع مواقيت دفع مختلفة مع وعد بإنجاز عمليه المعاكسة في زمن يحدد مسبقا، حيث تسمح للطرفين المتقابلين بالإستفادة من علاوة أو حسم الناجم عنها، ورغم أن مواعيد التسليم يتم تحديدها بشكل حر وبالتالي فإن المستخدم لا يتحمل مخاطر الصرف.

وهناك معاملات نمطيه في هذا السوق:[3]

1. شراء عمله أو بيعها نقدا ثم بيعها أو شرائها من جديد في أن واحد ويتم التسليم بعد أسبوع، بعد شهر أو ثلاثة أشهر.
2. شراء عمله أو بيعها على أن يتم التسليم في اليوم التالي، وفي ذات الوقت يتم بيعها أو شرائها في وقت لاحق ثلاثة أشهر مثلا.
3. شراء عملة أو بيعها ويتم التسليم في وقت لاحق ثم تباع في وقت لاحق.

---

[1] برنة عبد العزيز: مرجع سابق، ص ( 27 ).

[2] هشام السعدني خليفة بدوي: **عقود المشتقات المالية**، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، مصر، 2011 ، ( 88 ) .

[3] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 85 ).

**رابعا : سوق العقود المستقبلية:**

عقود تعطي لحـاملها الحق في شراء أو بيع كـمية من أصل معين (قد يكون سلعة أو ورقة مالية) بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليـــم والتسلم في تاريخ لاحق في المستقبل. وتعـــــد من أهم سمـــــات التطورات الحـــديثة في أسواق المـــال الدوليـــة .[1]

**المطلب الثاني: عمليات أسواق الصرف والأعوان المتدخلون فيها :**

تتخذ عمليات أسواق الصرف عدة أنواع وتختلف باختلاف المتدخلون فيها :

**الفرع الأول: العمليات التي تجرى في أسواق الصرف:**

تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف، فنجد:

**أولا: عمليه التغطية:**

ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح، للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال، وإنما هو مجرد إتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناءا على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة. [2]

**ثانيا: عمليات المضاربة:**

تهدف إلى محاولة الإستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف النقدي لأحد العملات، فهي تتمثل في استباق التحسن المستقبلي لأسعار الصرف في تاريخ استحقاق معين، ولذلك فإن المضارب يتخذ إحدى البدلين إما البيع إذا توقع انخفاض في الأسعار أو الشراء إذا توقع ارتفاع الأسعار، وما يميز المضاربة في سوق الصرف الحاضر عنها في الأجل هو أنه يتحمل التكلفة الناجمة عن اقتراض العملة، التي يتوقع إنخفاض قيمتها من أجل شراء العملة المتوقع ارتفاعها لأن البيع سيتم فعليا في المستقبل . [3]

**ثالثا: المراجحة:**

يتم من خلال هذه العملية شراء العملات في الأسواق المنخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق مرتفعة السعر، للحصول على ربح خلال دقائق معدودة، والمراجحة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية وأهم ما يميزها أنها لا تحتوي على مخاطر لأن أسعار الصرف تكون معلنة لدى المتعاملين . [4]

**رابعا: عمليات المقايضة:**

هو عقد يتضمن عقدين في عملية واحدة في زمن واحد، الأول منهما شراء أو بيع عملة من السوق الفوري، والثاني بيع أو شراء العملة التي سبق شرائها أو بيعها في السوق الأجل، يتحدد السعر وفق للفروق في الفائدة بين العملتين موضوع المقايضة، وفي تاريخ الإستحقاق الآجل يتسلم كل طرف عملته بالسعر المحدد عند إجراء العقد. [5]

---

[1] بن سمينة عزيزة: **البورصة والأسواق المالية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص( 88 ).

[2] برنة عبد العزيز: مرجع سابق، ص ( 28 ).

[3] كامل البكري : **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2003 ، ص (327 ) .

[4] برنة عبد العزيز: مرجع سابق، ص ( 28 ).

[5] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 90 ).

**خامسا: عملية المقاصة:**

قليل ما يلجا المصدرون إلى التعامل المباشر فيما بينهم بل يتعاملون بين البنوك المقيمة في بلادهم حيث تقوم عمليات البيع والشراء فيما بينها أو مع سماسرة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة حسب العملة التي يرغب المصدر الحصول عليها. [1]

**سادسا: تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:**

وذلك لأن الأفراد والمنشات و البنوك يقومون باستبدال إحدى العملات المحلية بأخرى، حيث أن الطلب على العملات الأجنبية ينشأ عند زيارة السياح بلد أخر ويحتاجون لاستبدال عملتهم المحلية بعملة البلد الذي ينوون زيارته، وكذلك عندما تريد منشاة محلية أن تستورد من الدول الأخرى وعندما يريد أحد الأفراد أن يستثمر في الخارج وهكذا... ومن ناحية أخرى فإن عرض الدولة من العملات الأجنبية ينشأ من إنفاق السياح الأجانب للدولة ومن متحصلات الصادرات ومن استلام استثمارات أجنبية. [2]

**الفرع الثاني: الأعوان المتدخلون في سوق الصرف:**

وهم الأعوان الناشطون في السوق من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية :

**أولا: البنوك التجارية والبنوك المركزية:**

مهمة البنوك التجارية في سوق الصرف تنفيذ أوامر عملائها أو لحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يقومون بجمع أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات وعلمهم بمعطيات العرض والطلب العملات الصعبة عن طريق وسائلهم الخاصة التي تضمن لهم أخر الأسعار المعمول بها بين البنوك في مختلف الأسواق المالية وتتمثل مهمة أعوان الصرف في معالجة الأوامر للحصول على أفضل سعر لتحقيق مكاسب لصالحهم.

أما مهمة البنك المركزي تظهر في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية، فهو يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، إضافة إلى تنفيذه لأوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة في التعاملات في العملة، ويكون هذا التدخل من قبله عادة حمايةً لمركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى . [3]

**ثانيا: السماسرة:**

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملون آخرين كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء والمؤسسات البائعة أو المشترية بهذه العملة. [4]

**ثالثا : المؤسسات التجارية والصناعية و شركات الإستثمار :**

تطلب هذه المؤسسات العملات الصعبة من أجل إتمام عمليات الإستيراد التي تمثل نشاطها الأساسي وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات للبنوك التجارية أو بيوت السمسرة للقيام بهذه العملية نظرا لتوفر عنصر الخبرة لهؤلاء الأعوان العاملين بصورة دائمة في سوق

---

[1] جعفري عمار: مرجع سابق، ص ( 34 ).

[2] كامل البكري : **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2003 ، ص ( 243 ).

[3] بلحرش عائشة : **سعر الصرف الحقيقي التوازني ( دراسة حالة الدينار الجزائري )** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة تلمسان الجزائر ، السنة الجامعية 2013- 2014 ص ( 36 – 37 ) .

[4] بغداد زيان: **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران، 2012 / 2013 ، ص ( 36 ) .

الصرف ومن جهة أخرى تعتبر شركات الإستثمار ذات أهمية في سوق الصرف بالرغم من توظيفها لنسب صغيرة من مواردها المالية في أصول أجنبية. [1]

**رابعا: المضاربون:**

إن عنصر المضاربة في التعامل بالعملات الأجنبية يرتبط باحتفاظ جهات مختلفة من المتعاملين بالعملات الأجنبية بمراكز، وهذه المراكز يفتح عنها أخطار نتيجة ارتفاع أو انخفاض السعر وتنتج هذه المراكز عن تعامل الجهات المختلفة بالعملات الأجنبية كما يلي:[2]

1. نشاطات صانعي السوق بأخذ مراكز في سوق العملات .
2. تبديل العملة والتأخير أو عدم اللجوء إلى التغطية تاركين الأسعار للسوق.
3. اقتراض الحكومة أو استثمارها في العملات الأجنبية وتأخير التغطية أو عدم اللجوء إلى التغطية.
4. شراء الأفراد للأسهم والسندات
5. الجهات التي تأخذ مراكز بسلع، والتي تصر على التسديد أو قبض ثمن السلع بعملة غير العملة التي تمت فيها عمليات الشراء والبيع.

**المطلب الثالث: توازن سوق الصرف الأجنبي وكفاءته:**

يتحدد سوق الصرف من خلال العمليات التي تقام فيه، حيث تقع مجموعة من المعاملات المختلفة والمتشابكة ببعضها البعض من قبل المتعاملين داخله، هذه العمليات تتمثل في مجمل العروض والطلبات والتي تكون على أساس معين من المعلومات المتوفرة العامة والخاصة تكون سبيلا إلى نجاح العمليات المقامة وتؤدي مصالح المتعاملين بنجاعة وكفاءة .

**الفرع الأول: توازن سوق الصرف:**

لا يعدو سعر الصرف أن يكون مجرد ثمن عملة بوحدات من عملة أخرى، ولنا أن نتساءل عما يحدد سعر الصرف وما الذي يؤدي إلى تغيره، الواقع أن سعر الصرف يتوقف شأنه في ذلك شأن أثمان السلع الحقيقية بصفة أساسية على العوامل المتصلة بعرض الصرف الأجنبي وطلبه وينشأ هذا الطلب أو ذاك العرض من مختلف العناصر الدائنة والمدينة والتي يتألف منها ميزان المدفوعات، وهكذا تسجل تغيرات سعر الصرف تغير العلاقة بين جملتي العناصر التي يتألف منها ميزان المدفوعات، لذا توازن سعر الصرف هو الثمن الذي يتحقق به توازن عرض الصرف و طلبه كما يسجلها ميزان المدفوعات .

**أولا : طلب على العملة الأجنبية:** ينشأ الطلب على الصرف الأجنبي من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات و التي تمثل واردات السلع والخدمات، التحويلات إلى الخارج، حركات رؤوس الأموال إلى الخارج، واردات الذهب .

إن العلاقة بين الطلب المحلي على العملة الأجنبية وسعر الصرف هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية ازدادت معها تكاليف الواردات وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية يتجه نحو الإرتفاع.

يتأثر الطلب على العملة الأجنبية بعوامل عديدة على غرار العوامل المؤثرة على العرض مثل :تغير عدد المستهلكين المحليين، تغير الأذواق اتجاه السلع والخدمات الأجنبية، تغير مستويات الدخل، وتغير مستويات الأسعار في الدول المنافسة. [3]

والشكل التالي يبين ذلك:

---

[1] بلحرش عائشة :المرجع نفسه ، ص ( 38 ) .

[2] بغداد زيان : مرجع سابق ، ص ( 36 ) .

[3] سامي عفيفي حاتم : **دراسات في الاقتصاد الدولي** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، السنة 2000 ، ص ( 166 ) .

**الشكل 1 : الطلب على العملة الأجنبية**

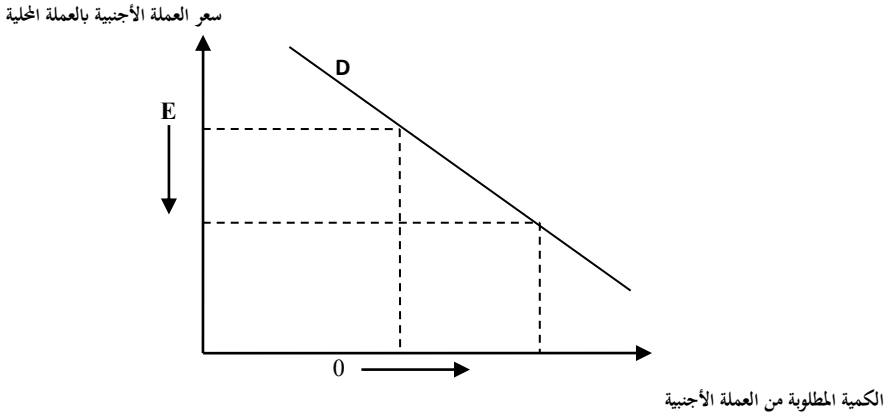


**المصدر :** زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص18

**ثانيا: عرض العملة الأجنبية:**

تتمثل مصادر عرض العملة الأجنبية في مختلف صادرات السلع والخدمات التحويلات إلى الداخل، حركات رؤوس الأموال الداخلية وصادرات الذهب وبطريقة مشابهة، إن عرض الصرف الأجنبي يتوقف بدوره على مجموعتين من العوامل، تتعلق المجموعة الأولى بالعلاقة الطردية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة، حيث عرض الصرف الأجنبي يعتبر متغيرا تابعا، في حين أن سعر الصرف الأجنبي يعتبر متغيرا مستقلا.

في حين تتعلق المجموعة الثانية بظروف العرض من تغير أذواق المستهلكين الأجانب، كما تؤثر مستويات الأسعار الوطنية وفي العالم الخارجي على عرض الصرف الأجنبي إلى جانب التوقعات والحاجات للمتعاملين في السوق. [1]

**الشكل 2 : عرض العملة الأجنبية**

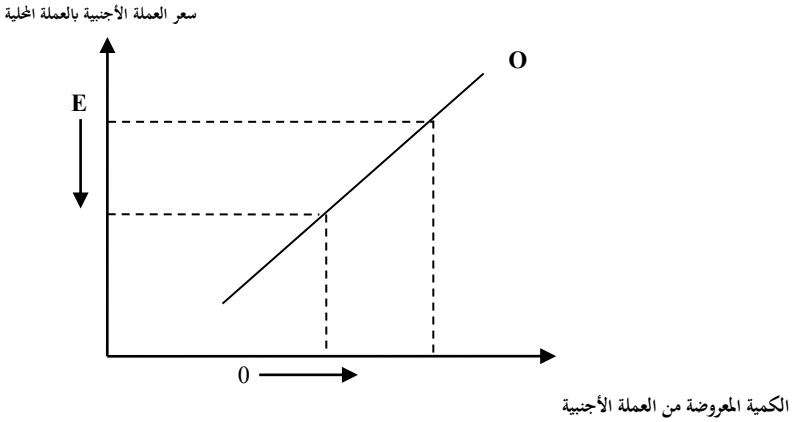


**المصدر :** زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص18

1 سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق، ص ( 168 ) .

**ثالثا : توازن سوق الصرف الأجنبي:**

يتحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي عندما تتطابق الكمية المطلوبة والمعروضة من العملة الأجنبية.

ونستطيع أن نبين العلاقة بين الطلب والعرض على الصرف بين الثمن بنفس منحنيات الطلب والعرض المعروفة في نظرية الائتمان، ويظهر الشكل التالي كيف يمكن تصوير العرض والطلب لعملة ما بشكل بياني. [1]

**الشكل 3 : توازن سوق الصرف**

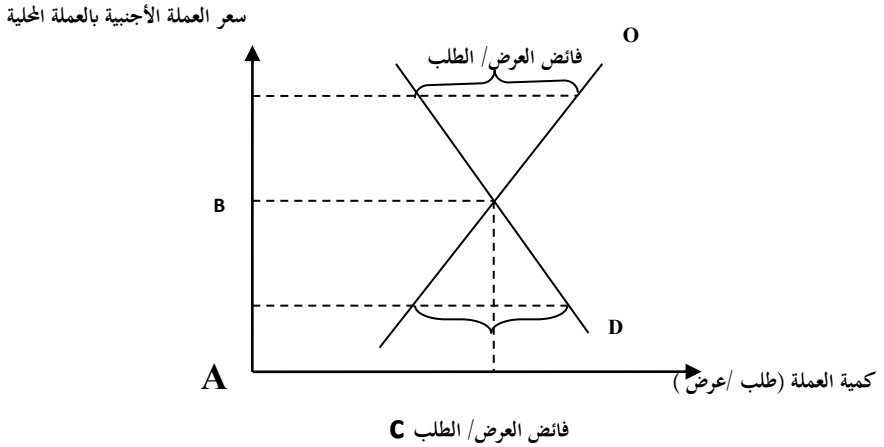


**المصدر :** زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص71

يتحدد سعر الصرف بتلاقي منحنى الطلب مع منحنى العرض، فعند نقطة التقاطع بين المنحنيين يتحدد سعر الصرف الذي يحقق التوازن (B) عند هذه النقطة لن يكون هناك ضغط لهبوط أو ارتفاع السعر، ولما كانت المؤسسات المتعاملة لا تتعامل في عملتين فقط وإنما في عملات كثيرة مختلفة في نفس الوقت، فإنّ عدد كبير من منحنيات الطلب والعرض تحدد في آن واحد، أسعار الصرف المختلفة. فإنه للوصول إلى التوازن في سوق الصرف الأجنبي ككل لابد و أن تتوازن الأسعار والكميات.

ويحدث ذلك من خلال عملية التحكيم أو الموازنة، والتي من شأنها أن تضمن التطابق الدقيق لأسعار الصرف في أسواق الصرف الأجنبي [2]

**الفرع الثاني :كفاءة أسواق الصرف الأجنبية:**

إن سوق الصرف الكفء لا تتحدد بتنوع المعلومات وكذا مصدرها ولكن أيضا يجب أن تكون هذه المعطيات ذات جودة عالية وتدفق سريع، وكذا توفرها لجميع المستثمرين.

**أولا : مفهوم كفاءة أسواق الصرف:**

1. التعريف الأول: كفاءة السوق يجب أن تعكس الأسعار جميع المعلومات المتاحة، وبالتالي لا يمكن تحقيق أرباح غير عادية، إذا كانت أسواق العملات تتسم بالكفاءة ينبغي لسعر الصرف الأجل أن يجسد جميع المعلومات المتاحة وبالتالي عدم إمكانية التنبؤ بسعر الصرف العاجل للفترة الحالية انطلاقا من سعر الصرف الأجل للفترة الماضية .[3]

---

[1] سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق، ص ( 166 ).

[2] زينب حسين عوض الله: مرجع سابق، ص ( 72 ).

[3] سحنون مريم:**كفاءة الأسواق المالية، دراسة لكفاءة أسواق الصرف ، دراسة قياسية لسوق صرف الدولار الأمريكي/الجنيه الإسترليني باستخدام التكامل المتزامن**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، 2010 / 2011 ، ص ( 155 ) .

2. التعريف الثاني: يعرفه Fama (1970- 1976)، على أنه يكون السوق كفؤا عندما تستعمل وبشكل كامل كل المعلومات المتاحة، بتعبير آخر، عندما تعكس الأسعار الجارية كل المعلومات المتاحة بحيث لا يكون هناك أي فرص غير مستغلة للأرباح.

إنّ اعتبار سوق الصرف كسوق كفؤ يعني أن سعر الصرف الآجل المحدد في الزمن (t) هو عبارة عن سعر الصرف العاجل المتوقع حسب السوق للزمن (t+1) . وعليه فإنّ الفرق بين السعرين يمثل التغير الغير المتوقع في سعر الصرف .

حسب التعريف المقدم من طرف Fama(1976/1970)، يجب أن يتحقق كل من شرطي تعادل سعر الفائدة المغطى وتعادل سعر الفائدة غير المغطى في سوق كفء، إذا تواجد فرق بين طرفي المعادلة الخاصة بتعادل سعر الفائدة المغطى فإنّ ذلك يعني إمكانية تحقيق أرباح بتحويل الأموال إلى الداخل أو الخارج حسب إشارة الفرق، بنفس الشكل، يكون المستثمر قادرا على تحقيق أرباح عند تحقيق شرط تعادل سعر الفائدة الغير المغطى.

إنّ المتغيرات التي يجب أن تعكس المعلومات المتاحة في سوق صرف خارجي، إذا افترضنا أنّ معدلات الفائدة مغطاة هي أسعار الصرف العاجلة (الجارية و المتوقعة) وكذلك أسعار الصرف الآجلة، إن تحقق الشرطان في سوق كفء يعني كتابة كالتالي:

$$\frac{S^{e}_{t+k-s_t}}{s_t} = \frac{S_{tk-S_t}}{s_t}$$

إن كل من سعر الصرف الآجل **($S_{tk}$)** والعاجل المتوقع $S^{e}_{t+k}$ يرمزان لنفس الأفق الزمني ويجب أن يلتقيا .

ذلك يعني أنّ سعر الصرف الآجل هو توقع غير متحيز وفعال لسعر الصرف العاجل المتوقع في حالة وجود علاوة خطر يكون لدينا: [1]

$$S_{tk} = S^{e}_{t+k} + \delta$$

**ثانيا : أشكال الكفاءة:** تتحدد أشكال الكفاءة في أسواق الصرف الأجنبية بحسب مجموعة من المعطيات وكذا مدى صحتها وقدرتها على خلق امتياز لدى المستثمرين لتحقيق عوائد إضافية ، وتقسم كما يلي:

1. **مستوى الكفاءة الضعيفة:** الصيغة الضعيفة لفرضية كفاءة أسواق الصرف تعتمد على أن الأسعار السابقة هي دون منفعة للتنبؤ بالتغيرات في الأسعار في المستقبل حيث تقتضي هذه الفرضية بأن تكون المعلومات تاريخية بشأن ما طرأ من تغيرات في الأسعار وعلى حجم التعاملات التي جرت في الماضي منعكسة في الأسعار الحالية، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية على الأسعار مما لا تحقق أرباح إضافية للمستثمر. [2]

2. **مستوى الكفاءة الشبه قوية:** هي الأسواق التي تستجيب أسعارها للمعلومات المتاحة، ولا يستطيع فيها أي مستثمر تحقيق أرباح غير اعتيادية تفوق متوسط عائد السوق أو معدل العائد المطلوب على حساب الآخرين نتيجة لتماثل المعلومات المتاحة، ويمكن تحديد هذه الأسواق، من خلال مدى قرب الأسعار السوقية من الأسعار الحقيقية، أو مدى سرعة استجابة الأسعار للأحداث الجديدة .[3]

3. **كفاءة السوق عند المستوى القوى (الكاملة):** يقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة، بشأن أسعار الصرف حيث يؤدي إلى تغيير فوري في السعر، فتوقعات المستثمرين متماثلة. [4]

---

[1] بلحرش عائشة :مرجع سابق ،ص ( 39 – 40 ) .

[2] السيد متولي عبد القادر: **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ( 107 ) .

[3] سحنون مريم :مرجع سابق ،ص ( 110 ) .

[4] سميحة بن محياوي : **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية ، دراسة حالة بعض الدول العربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة ، 2014 / 2015 ، ص ( 56 ) .

**المبحث الثالث :شروط تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عنه:**

إن ترتيبات نظم الصرف الراهنة أعطت الحرية للبلد لإختيار نظام الصرف الملائم لظروفه الإقتصادية، فارتأت الدول الصناعية أن تعوم عملاتها، في حين لجأت أغلب الدول النامية إلى أسلوب تثبيت عملاتها بعملات قيادية أو سلة عملات. ويمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها وعملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا إذا كان السعر الرسمي لا يتناسب مع الأداء الحقيقي للإقتصاد، وفي الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها ولكنها كثيرا ما تلجا إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الإقتصادية وعلى الأخص مشاكل ميزان مدفوعاتها.

**المطلب الأول : مفهوم تخفيض وانخفاض قيمة العملة:**

لقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزان مدفوعاتها، كما ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها .

**الفرع الأول : تخفيض قيمة العملة Dévaluation**

يمكن أن تلجا بعض الدول في الكثير من الأحيان إلى التخفيض بفعل إرادي ومقصود لأسباب تتبع السياسة الاقتصادية للبلد وكذا لتحقيق أهداف معينة:

**أولا: مفهوم تخفيض قيمة العملة : la dévaluation de la monnaie**

يقصد بالتخفيض التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزان مدفوعاتها قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الإختلال.

إذن: " هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل من هذه العملات، و معنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف للعملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج".

وهو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي ( الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية. [1]

ويقصد به أيضا لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي عددا أقل من قبل من هذه العملات، وبالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناءا على سياسة مقصودة [2]

ويقصد أيضا بتخفيض قيمة العملة " تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة " فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستنخفض بمقدار 10% مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

وخلاصة القول أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى. [3]

---

[1] بلحرش عائشة : مرجع سابق ، ص ( 62 )

[2] محمد ناصر حميداتو ، عبد القادر شويقات: **اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1989–2014)** ، مجلة الباحث ، العدد 16 جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2016 ، ( 286 ) .

[3] بودري الشريف: **تقلبات أسعار الصرف– الدولار والاورو– وأثرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع مالية ونقود ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، السنة الجامعية 2009/2008 ( 15 ) .

**ثانيا: أسباب تخفيض قيمة العملة:** إن الأسباب الداعية للتخفيض هي كالتالي:

1. **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** ويقصد بالعجز أن الالتزامات للبلد تجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه عليه، وهو بدوره ينتقل من الميزان التجاري، نتيجة لقلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض أسعارها، وهذا بإعتبار أن التخفـــيض يشجع التـصدير ويقيد الإستـيراد كما يحد من تصـــدير رؤوس الأمـوال إلى الخـارج ويحث على إعـــادتها. [1]

2. **إنتهاج سياسة نقدية تضخمية** :حيث يعتد المصرف المركزي إلى إعادة تقويم رصيده الذهبي ويكون له فرصة ممكنة للتوسع في الإقتراض والإصدار.

إن إعادة التقويم وفق سعر جديد، تتيح للخزينة العامة للحصول على فرق التقويم الذي يعتبر موردا يدعم الخزينة ويعدل من إختلال الميزانية.[2]

3. **إرتباط العملة بمنطقة نقدية معينة:** يقصد بهذه العبارة إرتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغيير يحصل على العملات الإرتكـــازية في المنطـــقة النقدية، سينعكس على عمـــلات كل البلدان المرتـــبطة بالمنطـقة.[3]

4. **تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي** :وذلك لأن تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي، سيحد من الطلب عليها من السوق الموازي، ما دام هناك تكافؤ في الأسعار، وبالتالي تعرض العملات الأجنبية إلى السوق الرسمي بدلا من السوق الموازي، وهذا ما يحد من المضاربة في العملات. [4]

5. **إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية:** إذا كان ميزان المدفوعات يشكل عاملا خارجيا عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فإن إقامة العلاقة الواقعية بين العملة الوطنية وبقية العملات تشكل سببا داخليا للقيام بعملية التخفيض، بمعنى أن المواطن يستطيع شراء بضائع وخدمات في البلد الآخر مساوية لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يمكن له أن يشتريها في بلده، بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية. [5]

**ثالثا: أهداف تخفيض قيمة العملة:** ينتج عن تخفيض قيمة العملة أثرين هامين، أحدهما يتعلق بسعر الواردات والصادرات، أما الآخر فيتعلق بجمعهما، إلا أن أهداف تخفيض قيمة العملة تنقسم إلى ثلاثة أهداف رئيسية خلال الفترات التالي: [6]

1. **في المدى القصير:** تقليل ومعالجة العجز في الميزان التجاري لأن قيمة الواردات تقل مقارنة بقيمة الصادرات ومنه تسجيل رصيد موجب في الميزان التجاري

2. **في المدى المتوسط:** زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية.

3. **في المدى الطويل** : تسجيل أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي تستعمل لمواجهة الصدمات المالية المستقبلية

**الفرع الثاني : إنخفاض قيمة العملة و الآثار السلبية لتغيرها :**

يمكن للظروف الاقتصادية الداخلية للدول أو الخارجية أن تؤدي إلى تخفيض قيمة عملتها دون رغبة هذه الدول لأسباب عديدة

---

1 محمد ناصر حميداتو ، عبد القادر شويقات : مرجع سابق ، ص ( 286 ) .

2 بلحرش عائشة : مرجع سابق ، ص ( 63 ) .

3 محمد ناصر حميداتو ، عبد القادر شويقات: مرجع سابق ، ص ( 286 ) .

4 بودري الشريف : مرجع سابق ، ص ( 15 ) .

5 محمد ناصر حميداتو ، عبد القادر شويقات: مرجع سابق ، ص ( 286 ) .

6 بلحرش عائشة : مرجع سابق ، ص ( 64 ) .

**أولا: انخفاض قيمة العملة وأسبابه:**

1. **مفهوم الإنخفاض** : يقصد بانخفاض قيمة العملة، إنخفاض قيمة عملة البلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون لذلك علاقة بتغير المحتوى الذهبي للعملة، وإنما يحدث الإنخفاض في قيمة العملة نتيجة لعوامل السوق من العرض والطلب وهذا يعني أن الإنخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم.[1]

2. **أسباب انخفاض العملة:** يمكن حصر العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة بلد ما، في الآتي: [2]

- زيادة الإستيرادات وانخفاض الصادرات (عجز ميزان المدفوعات)
- إرتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين.
- إنخفاض أسعار الفائدة المحلية .
- إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

يمكن التعرف على نسبة انخفاض قيمة عملة ما باستخدام الصيغة الرياضية البسيطة التالية:

$$\text{نسبة انخفاض العملة (\%)} = \frac{\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}}{\text{السعر القديم للعملة}} \times 100$$

لذلك ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة، Dépréciation وبين إنخفاض قيمتها، فالإنخفاض Dévaluation يحدث تلقائيا أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات .

**ثانيا : الآثار السلبية لتغير قيمة العملة:** وتتمثل فيمايلي:[3]

1. التخفيض يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول، ويكون ذلك لصالح طبقات اجتماعية دون أخرى، أي انه يرجح الكفة لصالح طبقة رجال الأعمال والمنتجين وحملة الأسهم، وفي غير صالح الدخول الثابتة لانخفاض قدرتهم الشرائية، وللتغيير البطئ لأجورهم .
2. التخفيض يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولي، وهو ما يؤدي إلى تدهور اكبر لميزان المدفوعات .
3. زيادة عبئ المديونية الخارجية المستحقة على الدولة، على اختلاف أنواع القروض ومصادرها، خاصة إذا كانت هذه الديون مقيمة بالعملة الأجنبية للدولة المقرضة بعكس إذا كانت هذه الديون مقيمة بعملة الدولة المقرضة، فإن العبء يكون أقل.
4. تخفيض قيمة العملة يزيد من الضغط المالي على الطبقة المتوسطة من المجتمع والتحاقها بالطبقة المنخفضة الدخل، ومنه يساهم في الاختلال الطبقي في المجتمع وما ينجر من ظهور الآفات والفساد.

**المطلب الثاني: شروط فعالية تخفيض قيمة العملة:**

تلجأ الدول إلى تخفيض العملة لتحقيق أهداف معينة ولكن ذلك يجب أن يكون في ضل شروط معينة نذكرها فيما يلي:

**الفرع الأول: شروط فعالية التخفيض من قيمة العملة بالنسبة للصادرات والواردات:** يعتبر الهدف الأول للتخفيض الزيادة في حجم وقيمة الصادرات نتيجة زيادة الطلب الأجنبي عليها، وبالمقابل تخفيض فاتورة الاستيراد، ويتطلب ذلك:

---

[1] بلحرش عائشة : مرجع سابق ، ص ( 69 ) .

[2] بودري الشريف : مرجع سابق ، ص ( 16 ) .

[3] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 276 ).

**أولا : مرونة عالية للسلع المحلية المعدة للتصدير واستقرار أسعارها:**

إن شرط المرونة يعني قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب العالمي على صادراته، بزيادة إنتاجها والعرض منها دون أن يقابلها إرتفاع في الأسعار المحلية وبالتالي زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية ولا يأتي ذلك إلا إذا تمتع العرض المحلي بمرونة كبيرة تصل أقصاها عندما تكون لا نهائية وأدنى حدودها عند مستوى التشغيل الكامل، ولكي تحافظ الصادرات على الميزة التنافسية الناتجة عن التخفيض لابد أن تتمتع الأسعار المحلية لها بالاستقرار، لأن الفارق الذي يستفيد منه المستورد الأجنبي نتيجة التخفيض يلغيه الارتفاع في الأسعار المحلية ومن جهة أخرى، هذا الارتفاع يؤدي إلى تقارب الأسعار بين السلعة المحلية والسلع المستوردة بشكل لا يسمح بانخفاض حجم الواردات وعليه،كلما تمتعت الأسعار الداخلية بالثبات،كلما زاد اثر هذا الشرط. [1]

**ثانيا : طلب السلعة المستوردة ودرجة إحلالها :**

يجب السيطرة على الأسعار المحلية حيث أن تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة خارجيا وتتوقف على مدى أهمية هذه السلع فإذا كانت السلعة ضرورية، فإن الطلب يستمر رغم ارتفاع أسعارها، نفس النتيجة إذا كانت السلع المستوردة مواد أولية وكذا السلع الوسيطية والرأسمالية للإنتاج الوطني، ولا يتوقع انخفاض الطلب عليها عقب التخفيض، ومن جهة أخرى فإن درجة إحلال هذه السلع كلما كانت هذه الدرجة كبيرة كل ما أدى إلى انخفاض الطلب على الواردات، وسعة هذا الإحلال مرتبطة بالمرونة السعرية للواردات، لكن عملية الإحلال تواجهها صعوبة إذا ما تميز الجهاز الإنتاجي بقصور في تلبيه احتياجات السوق المحلي من السلع البديلة، وبالتالي استمرار الطلب على الواردات. [2]

**الفرع الثاني : التدفقات المالية والعوامل الخارجية :**

يتأثر تخفيض العملة بعوامل خارجية عن الدولة المعنية وخارجة عن السيطرة في كثير من الأحيان متمثلة فيما يلي:

**أولا : التدفقات المالية :**

أهم ما تتميز به الإقتصاديات النامية هي ظاهرة هروب رؤوس الأموال، التي تدعمها وجود أسواق موازية للصرف تلبي رغبات الوحدات الإقتصادية في الحصول على العملات الأجنبية، وكلما زادت علاوة هذه العملات في الأسواق الموازية عن السعر الرسمي، كل ما أدى إلى هروب أكبر للأموال لهذا، وجب على السلطات النقدية العمل على تقليص الفارق بين الأسعار الموازية والرسمية للعملات الأجنبية من أجل تشجيع تسليم عوائد الصادرات والحصول على نقد أجنبي من المعاملات الرسمية. [3]

**ثانيا: العوامل الخارجية:**

عندما يؤدي التخفيض إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية يصاحبه الزيادة في الطلب العالمي على هذه السلعة ويرجع ذلك على درجة المرونة التي تتأثر في حد ذاتها بعدة عوامل تتضمن :[4]

1. استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة، والمعايير الصحية والأمنية الدولية.
2. ظروف الدول الإقتصادية والسياسية التي تستورد من الدولة المعنية بالتخفيض.
3. تميز السلع الأجنبية المستوردة بمرونة كافية لمنافسة المنتجات المحلية.

---

[1] عبد المجيد قدي: مرجع سابق ، ص ( 134 ) .

[2] منهوم بلقاسم : **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970/ 2009** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، 2012/ 2013 ، ص ( 116 ) .

[3] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 277 ).

[4] مخازي طيب: **دراسة قياسية واقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة وهران ، 2012 / 2013 ، ص ( 57 ) .

4. عدم قيام الدولة المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض .

**الفرع الثالث: أثر المضاربة على أسعار الصرف والسياسات التكميلية للدول:**

تأثر المضاربة على تدفقات الأموال بحث تستهدف تحقيق الإرباح لا غير، وبالمقابل يستوجب على الدولة المخفضة لقيمة عملتها وضع مجموعة من السياسات للوصول إلى الغرض المطلوب من عملية التخفيض و سنتناول ذلك فيما يلي:[1]

**أولا : أثر المضاربة على أسعار الصرف :**

فبتوقع المتعاملون الأجنبيين انخفاض العملة الوطنية، يكيفون إنتاجهم واستثمارهم وواردتهم، مع مراعاة التوقع لتغيرات سعر الصرف على الميزان المدفوعات، وهذا ما يتطلب القيام بالتخفيض بمعدل أكبر مما لو ظلت الأحوال على حالها، مما سبق يتضح أن استجابة الصادرات والواردات لتخفيض سعر العملة المحلية ترتكز على مجموعة من المرونات الأساسية وهي:

1. المرونة السعرية للطلب الأجنبي على الصادرات.
2. المرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات .
3. مرونة لانهائية للعرض من الصادرات والواردات.
4. درجة الإحلال بين الواردات والسلع البديلة لها .

**ثانيا: السياسات التكميلية:**

يكون الغرض منها العمل جنبا إلى جنب مع سياسة التخفيض، وذلك لتفادي التلاشي السريع لفوائد التخفيض بتقليص الإنفاق الداخلي وزيادة القدرة على التصدير واحتواء التضخم من خلال:[2]

1. تقليص حجم الإقراض من خلال رفع أسعار الفائدة .
2. التحكم في الكتلة النقدية وتطورها، أي حجم النقود المتاحة للأفراد من خلال سياسة نقدية رشيدة.
3. لتدعيم أثر التخفيض على الواردات، يتم فرض رسوم جمركية إضافية عليها، خاصة من السلع غير الضرورية، أو زيادة الضغوط الضريبة على استهلاك بعض السلع لاحتواء العوائد المتوفرة وبالتالي مراقبة الطلب الكلي الخاص.
4. تشجيع الادخار الخاص والغرض منه تجميد قسم أخر من العوائد .
5. تجميد الأجور لمدة معينة للحد من ارتفاع الأسعار الداخلية وتفاقم أزمة التضخم .
6. لمنع هروب رؤوس الأموال، تقوم السلطات النقدية بتيسير الحصول على العملات الصعبة من المسارات الرسمية.

**المطلب الثالث: الآثار الداخلية والخارجية لتخفيض قيمة العملة:**

إن للدولة السيادة التامة، في تغيير سعر صرف عملتها تجاه العملات الأجنبية الأخرى صعودا أو هبوطا، أما صعودا فقلما تقوم بذلك، وأما نزولا فغالبا ما تقوم الدول بتخفيض قيمة عملتها كآلية للتغلب على بعض المشاكل الاقتصادية خاصة ما تعلق بحركة الصادرات والواردات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 284 ).

[2] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ( 284 ).

**الفرع الأول: الآثار الداخلية لتخفيض قيمة العملة:**

يؤثر تخفيض قيمة العملة على مجموعة المتغيرات الإقتصادية الداخلية أهمها دخول الأفراد والمستثمرين، ومن خلال ذلك سيؤدي إلى تأثر سلسلة متتالية من العادات المرتبطة بسعر صرف هذه العملة ومن أهم هذه الآثار نذكر:

**أولا: الآثار الداخلية على النشاط الإقتصادي بصفة عامة:**

يؤدي تخفيض العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وثبات الأسعار الداخلية، وأن النسبة بين أسعار السلع المستوردة مع أسعار السلع المحلية تكون لصالح هذه الأخيرة، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من الطلبات على المنتجات المستوردة تتحول إلى طلبات على المنتجات المحلية ويكون هذا التحويل بمثابة تشجيع للنشاطات المتعلقة بهذه المنتجات المحلية وبالتالي الرفع من إنتاجها في الأجل الطويل تتحدد فعالية تخفيض قيمة العملة بمدى تأثيرها على الإنتاج في الاقتصاد، فإذا تمكنت الصناعة وبالأخص فروعها التصديرية الإستفادة من الأفضلية التنافسية الناتجة عن عملية التخفيض بتحديث أساليبها وتطوير فروعها، فإن عملية التخفيض تكون قد حققت بعض أهدافها. [1]

**ثانيا: الآثار الداخلية على إعادة إستعمال الموارد المالية:**

عملية تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى إعادة استعمال الموارد المالية في عدة نشاطات، وبالأخص نشاط التصدير، لأن التخفيض يؤدي غلى تحسين في أسعار السلع الداخلية مما يجعلها في تنافس مع الأسعار العالمية وهذا يؤدي إلى إعادة توجيه الموارد المالية إلى نشاط التصدير والتي لا تخص المنتوج الداخلي المستبدل بالمنتوج المستورد، بل المنتجات الداخلية الخاصة بالتصدير. [2]

**ثالثا: الآثار الداخلية على إعادة توزيع الدخل :**

عملية التخفيض تؤثر إيجابيا على مداخيل قطاع التصدير، فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة والمواد المحلية التي تم صنعها بمواد أولية مستوردة مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمستهلك، وبصفة عامة الدخل الحقيقي للمتعاملين الاقتصاديين الغير مرتبط بنسبة كبيرة بقطاع التصدير، هو الذي يؤدي بصفة حقيقية بهذا التخفيض، أما بالنسبة لحدود استفادة المصدرين وتضرر المستوردين فيتوقف على عوامل كثيرة تتمثل في العلاقة بين الإصدار والتصدير، مرونة الصادرات والواردات، معدل ارتفاع الأسعار الداخلية وفعالية سياسة الحد من ارتفاع الأسعار، وغيرها من العوامل. [3]

**الفرع الثاني: الآثار الخارجية لتخفيض قيمة العملة:**

إن سعر الصرف يعتبر شريان المعاملات الإقتصادية مع الخارج وبالتالي ينتج عن تخفيض قيمته مجموعة من الآثار نذكرها فيما يلي:

**أولا: الآثار الخارجية للتخفيض على الميزان التجاري:**

الهدف من ذلك هو تقليص العجز في الميزان التجاري عن طريق:

1. **تقليص حجم الواردات:** ترتفع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية نتيجة التخفيض، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وانخفاض القدرة الشرائية للمستورد، وتخفيض حجم المدفوعات إلى الخارج خاصة إذا كان الطلب المحلي على الواردات مرن، والوزن النسبي الذي تحتله الواردات الإستهلاكية من إجمالي الواردات. كما أن إنخفاض الواردات يدفع المستهلكين المحليين إلى طلب السلع البديلة للواردات، التي تعتبر أقل ثمنا.[4]

---

[1] بلحرش عائشة : مرجع سابق ، ص ( 65 ) .

[2] كمال كبري : **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية ،بيروت ، لبنان ، بدون سنة النشر ، ص ( 213 ) .

[3] بلحرش عائشة : مرجع سابق ، ص ( 66 ) .

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ( 274 ).

**الشكل 4 : تغير حجم الواردات بتخفيض العملة المحلية**

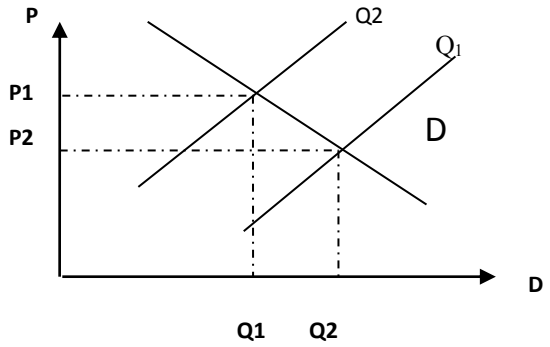


المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 275

2 . **زيادة حجم الصادرات** : أما فيما يخص الصادرات، فالتخفيض يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية مقارنة بالسلع الخارجية أي ارتفاع أسعارها في الخارج بالعملة الأجنبية ،ويترتب عن هذا زيادة الكميات المصدرة من طرف المصدرين وزيادة الإقبال الجانب على المنتجات المحلية مما يؤدي زيادة القيمة الإجمالية للصادرات بالعملة الأجنبية والعملة الوطنية، وهذا بتحسن الميزان التجاري للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض.[1]

**الشكل 5 : تغير حجم الصادرات بتخفيض العملة المحلية**

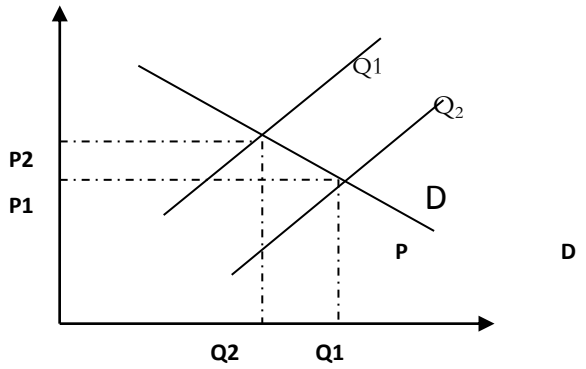


المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 274

**ثانيا : الآثار الخارجية للتخفيض على ميزان رؤوس الأموال و الناتج المحلي الحقيقي:**

إن التأثير على ميزان رؤوس الأموال يتم في الأجل الطويل لكن يوجد العديد من حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتأثر بسرعة بعملية التخفيض بحيث تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى نتائج إيجابية على ميزان حركة رؤوس الأموال، ففي حالة توقع تخفيض عملة بلد ما يقوم المتعاملون الإقتصاديون بتهريب وإخراج أموالهم من هذا البلد إلى الخارج، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم اتجاه المتعاملون الأجانب قصد الربح في الصرف .

[1] بلحرش عائشة : مرجع سابق ، ص ( 66 )

أما من ناحية تأثر الناتج المحلي الإجمالي فإنه من الصعب تقييم وتحديد أثر تخفيض سعر الصرف على الناتج الحقيقي بدرجة عالية من الدقة وهذا لسببين: [1]

1. تخفيض سعر الصرف غالبا ما يتم في حزمة من السياسات الإقتصادية.
2. حدوث تطورات كبيرة خلال فترة التأثير المؤجل على سعر الصرف.

**ثالثا : الآثار الخارجية للتخفيض على معدل التضخم :**

في ضل نضام سعر الصرف المرن تكون معدلات التضخم تماثل ما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت في المدى البعيد حيث يكون هناك تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح أن تلغي الفوارق بين معدل التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة، ويضاف إلى ذلك الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تتبع نظام أسعار الصرف الثابت بزيادة مهام السياسة النقدية وعدم اقتصارها على الدفاع عن مثبتات أسعار الصرف، مما قارب كثيرا بين معدل التضخم في ظل نظم أسعار صرف مختلفة.[2]

وقد أشار Soliman سنة 1990، و kamin سنة 1991، وBrimo et al سنة 1991، إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف استخدمت كأداة رئيسية لتخفيض معدلات التضخم التي يقصد به الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار وبالتالي تخفيض وتقليص الإستقرار السعري المنشود في الدول النامية التي تتبنى برامج التصحيح الهيكلي والتي بلغت فيها معدلات التضخم حدا كبيرا. [3]

[1] بلحرش عائشة: مرجع سابق ، ص ( 67 ) .

[2] فواز جار الله وسعدون حسين فرحان: **أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية** ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 93 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق ، 2009 ، ص ( 69 ) .

[3] بلحرش عائشة: مرجع سابق ، ص ( 67 ) .

**خلاصة الفصل الأول :**

تمثل العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي الأداة التي يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية، ولذلك يعتبر هو المرآة العاكسة للمركز المالي لاقتصاد الدولة من منطلق أنه عبارة عن تلك الوحدات النقدية التي تبادل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. وهو بذلك يجسد الوريد الرابط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والقوى العاملة. وتكمن أهم الاختلافات بين العلاقات النقدية المحلية والدولية في وجود وحدة أو عملة نقدية واحدة بالنسبة للأولى، ووجود العديد من العملات النقدية بالنسبة للثانية وتتميز المعاملات الدولية عن المحلية بأنها تتضمن على الأقل استخدام عملتين مختلفتين وهذا ما يثير بعض المشاكل والصعوبات، لذلك بدأت أهمية أسواق الصرف بالتزايد مع زيادة حركة التجارة الدولية وتحريرها من القيود والعوائق التي تعترض سبيلها، وعليه تتحدد عمليات صرف العملات بناء على العرض والطلب عليها كأي سلعة أخرى، وحسب ما رأينا فإن عمليات الصرف الأجنبي معرضة لعدة مخاطر يمكن تغطيتها بعدة تقنيات منها الداخلية والتي تتمثل في السياسات التي تتبعها الإدارة المالية من أجل تخفيض مخاطر العملة، وأخرى خارجية والتي تعني الدخول في علاقات تعاقدية لتغطية مخاطر تقلبات الصرف.

إن أحد القرارات المهمة التي تواجه البلدان تتمثل في اختيار أنسب نظام لسعر الصرف، وذلك حسب المعطيات الاقتصادية المتوفرة لكل دولة وحسب الظروف التي تمر بها، إذ نجد أن نظم الصرف المعومة أنسب ما تكون في خدمة الدول المتطورة ذات الاقتصاديات القوية والأجهزة الإنتاجية المرنة القادرة على التجاوب مع معطيات العرض والطلب في التجارة الدولية وبالتالي الاستجابة لمتطلبات تعويم العملة والاستفادة من مزاياه وامتصاص الصدمات التي قد تنجم عن إتباع مثل هذا النظام في سعر الصرف، بينما يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من نظم الصرف الثابتة أو المدارة لافتقارها للمراكز المالية الكبرى وضعف اقتصادياتها وعدم استجابة أجهزتها الإنتاجية لما تتطلبه التجارة الدولية من تقلبات في العرض والطلب وبالتالي تقلبات في سعر صرف العملة الناجم عن انتهاج نظام تعويم العملة، من هنا كان لزاما على الدول إن توفر مجموعة الشروط الاقتصادية والغير اقتصادية، لنجاح اختيار نضم سعر الصرف وكذا تخفيض قيمة العملة، لتحقيق التنمية وتجنب الآثار الغير السلبية لتقلبات أسعار الصرف .

# الفصل الثاني

## ماهية التجارة الخارجية وتأثيرات

## أسعار الصرف

# الفصل الثاني:ماهية التجارة الخارجية وتأثيرات أسعار الصرف

**تمهيـــد:** تساهم التجارة الدولية في انفتاح الدول واندماجها بالإقتصاد العالمي، فهي تعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، عن طريق زيادة الصادرات وتحديد الواردات لجعل الميزان التجاري في حالة إيجابية مستمرة ، وتعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الإقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث تتيح للمحافظة على توازن ميزانها التجاري، ولكن ما نلمسه في هذا المجال أنه وباختلاف استراتيجيات وسياسات الدول فإنه من الصعب تحقيق التوازن الإقتصادي بين الصادرات والواردات، بخلاف التوازن المحاسبي الذي يظهر لنا من خلال ميزان المدفوعات ولذلك تسعى الدول والحكومات إلى تطبيق سياسات وتقنيات لتطوير هذا القطاع وذلك لتشجيع الصادرات ولإعطاء تنافسية وإقبال على المنتجات الوطنية سواء من الداخل أو في الأسواق الدولية، عن طريق تسعيرة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى .

ولمعرفة ما سبق يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية**

**المبحث الثاني: ميزان المدفوعات**

**المبحث الثالث: تأثيرات أسعار الصرف على التجارة الخارجية و بعض المتغيرات الاقتصادية**

## المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية

ترجع التجارة الخارجية إلى العصور القديمة للإنسان، حيث صاحبت تنقلاته المستمرة، لكن البداية التي أسست لها كما هو معروف في وقتنا هذا، كان خلال القرن الثامن عشر حيث تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية، هذه الأخيرة غذت مختلف الأسواق المحلية بالسلع الكثيفة لكثافة الإنتاج، فكان من الضروري توسيع أسواقها من جهة، ومن جهة أخرى تغذية مصانعها بالمواد الأولية المتزايدة الطلب ، فكان لزاما عليها التوجه إلى غير الأسواق المحلية المشبعة، وبالتالي ظهرت المبادلات التجارية الخارجية بمختلف مظاهرها وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة التجارة الخارجية ومفهومها وكل من أهدافها وكذا تميزها عن التجارة الداخلية .

### المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الإستيراد و التصدير.

**الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية:** يمكن إيجاد عدة تعاريف للتجارة الدولية، تختلف باختلاف الزاوية المنظور من خلالها ونلخصها في مايلي:

**التعريف الأول:** هي عبارة عن عملية الإستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول. ومما سبق نستنج بأن التجارة الخارجية تنطوي على عنصرين هامين هما: الإستيراد والتصدير. [1]

**التعريف الثاني:** هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

**التعريف الثالث:** على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، وبفضل التجارة الخارجية يصبح كل مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسن إستغلاله.

هذه الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة يمكن تصنيفها إلى المجموعة التالية:[3]

1. **تبادل سلعي:** تشمل جميع السلع سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو نصف مصنعة أو مواد أولية.
2. **تبادل خدماتي:** المتمثلة في النقل، التأمين... الخ.
3. **تبادل نقدي :** تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الإستثمار على المدى الطويل، المتوسط والقصير، كما تشمل القروض الدولية.

مما سبق يمكن **تعريف التجارة الخارجية:** على أنها عملية تبادل عبر الحدود السياسية لكل دولة حيث تشمل هذه العملية التبادل السلعي ويسمي بالتجارة المنظورة أو تبادل خدماتي ويسمى بالتجارة غير المنظورة .

---

[1] خالد فرحان المشهداني: **التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم** ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، بدون سنة النشر، ص (11) .

[2] رشاد العطار وآخرون : **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، السنة 2000، ص (12) .

[3] عقبي لخضر: **ميزان المدفوعات وأثاره على التجارة الخارجية، دراسة حالة بلدان المغرب العربي (1990 / 2009)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية وإدارة أعمال، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2010 / 2011، ص (52).

**الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأهدافها:** إن للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات الدول إذ تحقق مجموعة من الأهداف يمكن حصر أهمها فيما يلي:

**أولا : أهمية التجارة الخارجية :**

1 . تعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا في أي مجتمع (إقتصادي) من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تزيد من القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص الإستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام .[1]

2 . إن التجارة الخارجية تعد مؤشرا رئيسيا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات والموارد الإنتاجية المتاحة، و قدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية وما يترتب من أثار على الميزان التجاري. [2]

4 . تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العمولات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.[3]

3 . إن العون الاقتصادي يمكن أن يلمس أهمية التجارة الخارجية، سواء كان مستهلكا نهائيا أو وسيطا و هذا للإرتباط الوثيق والكبير للنشاط الاقتصادي بالسوق الخارجية، و التي تعكس الترابط الوثيق بين اقتصاديات مختلف الدول. ولعل المستهلك يلمس ذلك جليا من خلال أمثلة بسيطة بما ينتج في الخارج ويستهلك محليا، و قد لا تنتج السلعة في الخارج و لكن يستورد مكـــــوناتها بصورة كاملة أو جـــزئية، ثم يتم تصنيعها أو تجميعها محليا لتقدم للإستهلاك أيضا . [4]

5 . كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية فالتنمية الإقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والإتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الإقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج. [5]

**ثانيا: مزايا وأهداف التجارة الخارجية:** تتوفر على مجموعة من والمزايا والأهداف نذكرها كما يلي:

1. **مزايا التجارة الخارجية:** يترتب عن قيام التجارة الخارجية عدة مزايا بالنسبة لجميع دول العالم، أبرزها ما يلي:

أ. الاستفادة من موارد الدول الأخرى .

ب. الاستفادة من التخصيص وتقسيم العمل على المستوى الدولي .

ت. منع الاحتكار .

ث. توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة.

ج. تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية.

---

[1] رشاد العطار وآخرون : مرجع سابق ، ص (13) .

[2] السيد محمد أحمد السريتي : **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2009، ص (9) .

[3] رشاد العطار وآخرون : المرجع نفسه، ص (13) .

[4] فاطمة الزهراء بن زيدان: **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي ،جامعة الشلف ، الجزائر ، 2012/2011 ، ص (32) .

[5] رشاد العطار وآخرون : المرجع نفسه ، ص (13) .

ح. تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات .[1]

2. **الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية:** للتجارة الخارجية أهداف عدة أبرزها مايلي:

أ. الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج.

ب. إستيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما.

ت. إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة وكذا السياسة الإقتصادية الداخلية للدولة.

ث. نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة .

ج. دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الإختلال والتوازن في موازين المدفوعات .

ح. دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحمائية أو الحرية وغير ذلك .

خ. دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الإقتصادية الدولية وسماتها المميزة . [2]

**الفرع الثالث : الإختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية (الدولية):**

إن كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يكون نتيجة للتخصيص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، إلا أن هناك اختلافات بينهما:

**أولا: حركية عناصر الإنتاج:** يفرق الاقتصاديون عادة بين نوعين من تحركات عناصر الإنتاج، أولهما التحرك الجغرافي، المتمثل في انتقال عنصر الإنتاج من مكان إلى أخر ويمكن أن يحدث ذلك لجميع عناصر الإنتاج عدا عنصر الأرض، ثانيهما التحرك الاقتصادي ويتمثل في انتقال عنصر الإنتاج من نشاط إلى أخر ويتحقق ذلك لجميع عناصر الإنتاج.[3]

**ثانيا: إختلاف طبيعة المشاكل الإقتصادية داخليا وخارجيا وكذا التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الخارجية:** قد تشترك التجارة الداخلية مع التجارة الخارجية في بعض الأسس التي تقوم عليها كل منهما إلا أنهما يختلفان في طبيعة المشاكل الاقتصادية التي تواجه كليهما فمشاكل النقود والبنوك والأجور، والأسعار على سبيل المثال لها ناحيتها الدولية الخارجية وناحيتها المحلية الداخلية ومن ثم فإن علاجها في المجال الدولي يختلف في المجال الداخلي، وقد جرت التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الخارجية فرعا مستقلا من فروع الدراسة الاقتصادية نظرا لتميزها بأسس ومفاهيم فنية لا تشاركها فيها التجارة الداخلية . [4]

**ثالثا: تباين واختلاف السياسة التجارية:** يتم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية على أساس درجة الحرية في تجارة السلع والخدمات، فيما يسمى بالسياسة التجارية. والمتمثلة في مجموع القواعد والإجراءات التي تطبقها الدولة على تجارتها، وبصفة عامة تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين، أولهما سياسة الحرية التجارية وثانيهما سياسة الحماية، وعادة تتم التجارة الداخلية دون وجود أي قيود على حركة التجارة أو حركة السلع والخدمات. ومن ثم يتم إتباع سياسة الحرية التجارية، أما على مستوى التبادل الدولي فيتم تقييد حركة السلع والخدمات أي إتباع سياسة الحماية. [5]

**رابعا: تمايز النظم النقدية:** من المعروف أن الذين يقيمون في دولة واحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة الواحدة.

---

[1] السيد محمد احمد السريتي : مرجع سابق ، ص (12) .

[2] شقيري نوري موسى : مرجع سابق، ص (21) .

[3] السيد محمد احمد السريتي : مرجع سابق ، ص (18) .

[4] شقيري نوري موسى : مرجع سابق، ص (17) .

[5] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب : **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2003، ص (15) .

أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي فان الأمر مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز وعملتها الوطنية الخاصة ولقد أدى ذلك إلى أن عددا كبيرا من هذه المعاملات لا تستخدم في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود تلك الدول . [1]

**خامسا: عوامل أخرى:** ومن أهم هذه العوامل: [2]

أ. **إختلاف السياسات الوطنية:** فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية وغيرها تختلف وتتباين من دولة إلى أخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج عن النظام المتبع في الداخل.

ب. **إنفصال الأسواق:** إن صعوبة المواصلات والقيود التي تضعها كل دولة على تجارتها الخارجية واختلاف الأذواق واللغة والعادات والتقاليد لها دورا في هذا الخصوص.

ت. **إختلاف السلطات النقدية:** وسبب ذلك أن التجارة الداخلية تشمل نفس المجموعة من الأفراد في حين تشمل التجارة الخارجية أفرادا وجماعات يسكنون وحدات سياسية مختلفة.

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومؤشرات قياسها:**

تتميز التجارة الخارجية بتعدد بيئاتها ولذلك تكون عرضة لعدة مؤثرات تترك بصمتها على مسارها وقوتها وكذا توزيعها على الدول وعلى المجتمعات.

**الفرع الأول: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:** تتأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل من أبرزها مايلي :

**أولا: عوامل طبيـــــعية:** تتمثل في العوامل التي لا يتدخل فيها العنصر البشري وهي:

1. **وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية:** يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية؛ فحيث تتوفر لدى بعض الدول بيئة إستخراجية مثل توافر مواد خام في باطن الأرض كالبترول في دول الخليج، فإن ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبترول.[3]

2. **المنـــــاخ** : المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية. [4]

3. **المساحة الجغرافية:** تعتبر المساحة التي تشغلها الدول غالبا عن التنوع في الموارد الطبيعية، والتي تؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى مايوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير. [5]

---

[1] هجيرة عبد الجليل : مرجع سابق، ص (18) .

[2] شقيري نوري موسى : مرجع سابق ، ص (17-21) .

[3] فيصل لوصيف : **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012** ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص (3) .

[4] رضا عبد السلام: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، مصر، 2010، ص (29).

[5] مجدي محمود شهاب : **الاقتصاد الدولي** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 1996، ص (7) .

**ثانيا: عوامل إقتصادية:** هذه العوامل تأثر أساسا في المخرج النهائي للمنتج وكذا متطلبات العرض والطلب وهي:

1. **التكاليف والأسعار:** هي مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم، حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة، ولا تتطلب إمكانيات كبيرة للتخزين وكما أنها قابلة لذلك بحيث تحقق المنفعة الزمنية، ثم إن نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية له تأثير بالغ الأهمية في تحديد سعر المنتج، لذلك فإن المنتجات ذات الأسعار المنخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى من ذات التكاليف والأسعار المرتفعة، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب، كما تساهم تطور التكنولوجيا في التأثير على السعر النهائي.[1]

2. **الرواج الاقتصادي والندرة النسبية:** فالرواج الإقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد إقتصادي، أما الندرة النسبية تكون بعدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لإستيراد حاجتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.[2]

3. **التمويل والعمل:** إن أي تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل، فإذا وجدت المؤسسات المـــــالية والبنوك على مستوى العالم، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات، أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجـــاري، كما تدفع انخفاض تكاليف اليد العاملة مختلف المستثمرين إلى الاستفادة منها وبالتالي التحرك نحو وجهات جديدة من الاستثمار والتجارة الخارجية.[3]

**ثالثا: عوامل أخـــــرى:** هناك مجموعة متعددة من العوامل الأخرى المؤثرة في التجارة الخارجية أهمها:

1. **القوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية:** يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تنفيذه بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي، ويمكن أن تنجر عن هذه القوانين إجراءات بيروقراطية أو تسهيلات تشجع التبادل التجاري بصفة عامة. [4]

2. **إختلاف الأذواق و توزيع السكان:** تنشأ الاختلافات في الأذواق مابين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكـــاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليهـا بالسلع الأجنبية، بالإضافة إلى الكثافة السكانية التي تميز بين المناطق والدول فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتـالي التأثير في حجم التجارة الخارجية . [5]

---

[1] فيصل لوصيف: مرجع سابق، ص (4).

[2] حمدي عبد العظيم: **إقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص (.22.) .

[3] فيصل لوصيف: مرجع سابق، ص (3).

[4] حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص (22).

[5] فاطمة الزهراء بن زيدان: مرجع سابق ، ص (43) .

3. **الظروف السياسية والأمنية:** يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الإضراب السياسي والحروب التي تستهدف فيها مصالح المتعاملين. [1]

**الفرع الثاني: وسائل ومؤشرات قياس أهمية للتجارة الخارجية:**

التجارة الخارجية لأية دولة هي صورة من صور علاقاتها مع العالم وعلى سبيل التحديد فهي تبين الصلة القائمة بين إنتاج الدولة وإنتاج دول العالم، ولذلك تؤدي التجارة الخارجية دورها في الإقتصاد القومي، مثلما تؤديه في الاقتصاد العالمي، ومن أهم مقاييس تحليل التجارة الخارجية ما يلي :

**أولا: نصيب الفرد من التجارة الخارجية:** إن متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع تجارة الدولة الخارجية يقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الواردات} + \text{قيمة الصادرات}}{\text{عدد السكان}}$$

وأهمية هذا المتوسط انه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد في الدولة موضوع البحث، ومن هنا يمكن مقارنة هذه المتوسطات في الدول المختلفة فتبين من ذلك مدى ارتباط هذه الدول بالتجارة الخارجية. [2]

**ثانيا: مؤشر الإنكشاف التجاري (الإنفتاح التجاري):**

يفصح هذا المؤشر عن الوزن النسبي لقيم الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي ، فإذا كانت درجته عالية فإن هذا يعني تأثر الاقتصاد بتقلبات التجارة الخارجية ، أي أن النشاط الاقتصادي يعتمد بشكل كلي على التصدير و الاستيراد .

$$E = \frac{(X + M)/2}{PIB} \times 100$$

حيث:

M : الـــــواردات .

X : الـــــصادرات.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

على الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة غير كاف لإستخلاص مؤشر التبعية إلى الخارج بالنسبة للدول المتقدمة إلا أن ذلك يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية وبالمقابل يصدق الأمر بصفة خاصة على البلدان النامية التي تعتمد على تصدير قلة من المنتجات. [3]

**ثالثا: متوسط الميل للاستيراد:** ومن هنا نحاول أن نعرف مدى اعتماد الدولة على الواردات، وبالتالي نحاول أن نعرف مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي ويقاس من خلال العلاقة التالية:

---

[1] حمدي عبد العظيم: المرجع نفسه ، ص (23) .

[2] شقيري نوري موسى : مرجع سابق ، ص (27) .

[3] فاطمة الزهراء بن زيدان: مرجع سابق، ص (15) .

$$\text{متوسط الميل للإستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times 100$$

وكلما كان متوسط الميل للاستيراد كبيرا دل ذلك على أن هذه الدولة تعتمد على الواردات بشكل كبير لكي تعيش إلا أن ذلك لا يعني فقر الدولة أو غناها. [1]

**رابعا: التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:** يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلة المخاطر التي تواجها صادرات الدولة في الحصول على العوائد، بينما يعبر التوزيع الجغرافي لها عن وجهتها نحو الأسواق الخارجية، فكلما تركزت الصادرات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني، ويمكن أن يكون تحليل مكونات الواردات على أساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات الإنتاجية وكذا تحديد العلاقة بين هذه المكونات السلعية القطاعية والصادرات في إمكانية حساب الموازين السلعية لهذه القطاعات ووضع هذه الواردات في خدمة التنمية المحلية، بينما يعبر التوزيع الجغرافي للواردات عن مصدر هذه المستوردات، فكلما تركزت الواردات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني.[2]

**خامسا: نسبة التبادل:** من خلال هذه النسبة نتعرف على علاقة الصادرات بالواردات وعلى وجه التحديد نحاول أن نرى كيف تتحكم صادرات الدولة في وارداتها، وكم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها في مقابل كل وحدة من السلع المصدرة، وتحسب من خلال أي من المعادلتين التاليتين:

$$\text{أ. نسبة التبادل} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار الواردات}}$$

$$\text{ب. نسبة التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

إن نسبة التبادل تدلنا على مدى سيطرة صادرات الدولة على وارداتها، كما تدلنا على مقدار القوة الشرائية للدولة بالنسبة للخارج، فإذا كانت النسبة اكبر من واحد صحيح كان ذلك في صالح الدولة . [3]

**المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية وأساليبها:**

تقوم الدول بإعتماد مجموعة من السياسات التجارية تماشيا مع أهدافها الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية، وفي خلال ذلك تعتمد على مجموعة من الأساليب الإقتصادية وغير الاقتصادية، سنتناول ذلك فيما يلي:

[1] شقيري نوري موسى : مرجع سابق ، ص (27) .
[2] فاطمة الزهراء بن زيدان: مرجع سابق، ص (15) .
[3] شقيري نوري موسى : مرجع سابق، ص (27) .

**الفرع الأول: السياسة التجارية وأنواعها:**

تعتبر السياسة التجارية منهج تعتمد عليه الدول في تحديد مختلف عمليات الصادرات والواردات، حيث تنقسم إلى من يشجع حرية التجارة الدولية ومنهم من يقيدها، وأن لكل طرف أهداف تتناسب وقوة اقتصاده وسنتطرق إلى هذا فيما يأتي:

**أولا: مفهوم السياسة التجارية:** هناك عدة تعاريف متنوعة نتناول منها ما يلي:

**1.** التعريف الأول: تعرف السياسة التجارية على أنها مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع . [1]

**2.** التعريف الثاني: سياسة التجارة الدولية تعني اختيار الدولة اتجاه معين في علاقاتها التجارية مع دول العالم الخارجي سواء الحرية أم الحماية وتعبر عن ذلك بإصدار القوانين والقرارات التي تنفذ هذه السياسة.[2] من خلال مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول. [3]

**3.** التعريف الثالث: يقصد بالسياسة الإقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة. ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة. [4]

من خلال هذه التعاريف نقول بأن السياسة التجارية:

هي مجموعة القرارات والإجراءات والتشريعات التي تتخذها أي دولة لتنظيم العلاقات الاقتصادية مع باقي دول العالم، وتكون هذه السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، وتتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع والخدمات . [5]

**ثانيا: سياسة الحمائية التجارية وأهدافها:** تأخذ هذه السياسة على أنها تقييد للتجارة الدولية من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة

1. **سياسة الحماية التجارية:** وهي الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على اتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة، وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية وينادي مؤيدوا هذه السياسة بتقييد التبادل مع الخارج ولاسيما استيراد السلع الأجنبية. [6]

2. **أهداف الحماية التجارية:** تتمثل مجموعة أهداف سياسة الحماية التجارية في مايلي:

---

[1] فيصل لوصيف: مرجع سابق، ص (15).

[2] طارق فاروق الحصري : مرجع سابق، ص (103) .

[3] السيد محمد احمد السريتي : مرجع سابق ، ص (11) .

[4] مجدي محمود شهاب : **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص (112) .

[5] فيصل لوصيف: مرجع سابق، ص (15).

[6] فيروز سلطاني : **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوروموتوسطية)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2012/ 2013 ، ص (55) .

أ. حماية الصناعات الناشئة: من خلال إعطاء الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلع مماثلة. [1]

ب. توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي حيث يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في ميزان التجاري، وبالتالي توازن المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي. [2]

ج. تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف، وذلك باقترح تقييد التجارة لعرقلة الواردات وتشجيع قيام صناعات بديلة لها لتستوعب البطالة وتشغيل الموارد الإقتصادية الأخرى، لكن غالبا ما يكون ذلك في الدول المتقدمة اقتصاديا. [3]

د. الحصول على إيرادات للخزينة العامة حيث يمكن للعوائق والقيود على التجارة الدولية أن تمول جزءا كبيرا من نشاط الدولة، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الداخلي، ففرض المرتفع للرسوم الجمركية مثلا، يؤدي إلى زيادة موارد الدولة . [4]

هـ. للحماية دور في توفير عدالة توزيع الدخل القومي حيث انه عندما نحمي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج القومي. [5]

و. جذب رؤوس الأموال الأجنبية حيث يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة. [6]

**ز.** حماية الأمن الوطني، فقد تكون الصناعة المراد حمايتها ضرورية للأمن القومي. [7]

**ثالثا : سياسة الحرية التجارية وأهدافها:** تتبع الدول المتقدمة خاصة هذه السياسة لتناسبها مع قوة اقتصادها وقدرته على المنافسة الدولية وذلك من اجل الوصول إلى أهدافها .

1. **تعرف سياسة الحرية التجارية:** على أنهـــا جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل وتوجيه نظام التجـارة الخـــارجية إلى الحيـــاد ، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات ، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية. [8]

2. **أهداف الحرية التجارية:** تتمثل مجموعة أهداف سياسة الحماية التجارية في مايلي:

أ. الإستفادة من منافع التخصيص وتقسيم العمل حيث إذا كانت هناك حرية للتبادل فإن ذلك يؤدي إلى ارتباط الأسواق واندماجها وكبر حجمها فيؤدي ذلك إلى تقسيم العمل على نطاق دولي وتخصص كل دولة في الإنتاج الذي يناسب ظروفها فيزداد الإنتاج ومستوى الرفاهية . [9]

ب. سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى إضعاف المراكز الإحتكارية في الأسواق الدولية لأنها تشيع درجة عالية من المنافسة . [10]

---

[1] هشام محمود الأقداحي : **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،مصر ، 2009 ، ص (460) .

[2] فيروز سلطاني : مرجع سابق ، ص (57) .

[3] هشام محمود الأقداحي: مرجع سابق ، ص (474) .

[4] فيروز سلطاني: مرجع سابق، ص (58).

[5] هويدي عبد الجليل : **انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2013/2012 ، ص (16) .

[6] فيروز سلطاني : مرجع سابق ، ص (58) .

[7] هويدي عبد الجليل : مرجع سابق ، ص (16) .

[8] فيروز سلطاني : مرجع سابق ، ص (60) .

[9] هويدي عبد الجليل : مرجع سابق ، ص (15) .

[10] هشام محمود الأقداحي : مرجع سابق ، ص (388) .

ج. الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة. [1]

د. حل مشكلة المديونية لدى البلدان المتخلفة من خلال برامج مساعدات مالية من قبل الدول المتقدمة أو بتنازلات عن أجزاء من الديون أو إعادة جدولة أقساطها وفوائدها، وذلك مقابل تحرير التجارة الخارجية . [2]

هـ. تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة. [3]

و. الحرية التجارية تشجع التقدم التقني فهي تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح والقضاء على المنتج الضعيف، وبذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة التقدم الفني فإنه يؤدي إلى الإقبال عليه وتشجيعه على التقدم أكثر وتحسين الأداء. [4]

**الفرع الثاني: أساليب السياسة التجارية:**

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية، على مجموعة من الأدوات التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الأدوات مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الأساليب المتمثلة في الأساليب السعرية والكمية والتنظيمية:

**أولا: الأدوات السعرية (الفنية):** تتمثل الأدوات السعرية في الرسوم الجمركية، وهي أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية

1. **الرسوم الجمركية:** تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع، عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو وارداتها، وتعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك، والغالب أنها تفرض على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية، ونادرا ما تفرض على الصادرات للحصول على إيرادات، ونجده في الدول المتخلفة. [5]

2. **الرقابة على سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة:** إن نظام الرقابة على الصرف الأجنبي هو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراءا وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى، وتعبر سياسة الصرف الأجنبي بصفة مؤكدة على دور الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي وبثقلها الإقتصادي في العالم أصبحت قوى السوق هي المحدد الأساسي لكل قرارات السياسة الاقتصادية ، وقد تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري، وتعتبر هذه الآلية من أكثر الأساليب المستخدمة. [6]

3. **الإغراق:** يقصد بالإغراق إحدى الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، وذلك لغرض فرض سيطرتها على الأسواق الخارجية، وبمنظور أخر فإنه عبارة عن بيع سلعة في الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن السعر الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية ويتحقق الإغراق على حساب الموارد الخاصة بكل شركة أو على حساب الإعانات الحكومية المقدمة للمصدرين، والإغراق يمكن أن يكون عارض يفسر ظرف معين للتخلص

---

[1] فيصل لوصيف: مرجع سابق، ص (18).

[2] هشام محمود الأقداحي : مرجع سابق ، ص (389) .

[3] زينب حسين عوض الله: مرجع سابق ، ص (280).

[4] فيروز سلطاني: مرجع سابق ، ص (61).

[5] فيروز سلطاني : مرجع سابق ، ص (62) .

[6] مرزاق عثمان : **اثر الحواجز الغير تعريفية على تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران الجزائر ، السنة الجامعية 2011/ 2012 ، ص (67) .

من سلعة مثلا أو يصادف موسم معين، وقد يكون إغراقا قصيرا لتحقيق هدف معين كفتح سوق أو القضاء على منافس، وقد يكون الإغراق دائما وهذا النوع يكون غالبا في حالة احتكار السوق. [1]

4. **الإعانات**: (إعانات التصدير): والغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها، والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات لتدعيم مركزه المالي.

ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها كما انه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية. [2]

**ثانيا: الوسائل الكمية**: يقصد بها الأساليب التي تستخدم للتحكم في كمية التجارة الدولية من ناحية الحجم والنوعية بخلاف الأدوات السعرية، ولهذا تعرف بالأدوات الكمية، وتضم هذه الأدوات نظام الحصص وتراخيص الاستيراد وهي: [3]

1. **نظام الحصص**: هو نظام يهدف إلى تحديد حجم أو قيمة السلع المسموح بتصديرها أو استيرادها إلى سوق الدولة خلال فترة زمنية معينة وقد تكون الحصص كمية أو قيمية، ويأخذ بنظام الحصص عند عدم فعالية الأساليب السعرية، ويتنوع نظام الحصص حسب كيفية تطبيقه إلى حصص إجمالية وحصص محددة.

أ. **الحصص الإجمالية** هي تحديد الكمية الكلية المسموح باستيرادها من الخارج، دون تقسيم جغرافي أي دون تحديد دولة معينة يتم الاستيراد منها أو دون تقسيم الحصة بين المستوردين، وهذه الحصة قد يتم تحديدها من جانب الدولة المستوردة بمفردها دون الدخول في مفاوضات مع الدول المصدرة.

ب. **الحصص المحددة** حيث تقسم الدولة إلى حصص الاستيراد إلى حصص جغرافية موزعة على عدة دول، وذلك بتحديد الحصة الكلية المسموح باستيرادها ثم يتم توزيعها بين الدول وكذلك بين المستوردين.

2. **تراخيص الاستيراد**: ومعناه انه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد فحامل الإذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة، وعندئذ تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استيراده بمقدارها، أي أن نظام رخص الاستيراد يحدد حصة لكل مستورد من الكمية المستوردة، والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات فعندما ترى الدولة قصور ما بيدها من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافا في استيراد سلعة معينة وغالبا ما تكون سلعة ترفيهية أو كمالية، فيمكن عندئذ أن تفرض نظام الرخص وتمنع الإسراف في الاستيراد أو تحدد الاستيراد وتنظمه بما تقدر ضرورته الأساسية، وهذا النظام غالبا ما يصاحب حصص الاستيراد. [4]

**ثالثا: الأساليب التنظيمية**: تهدف هذه الأساليب إلى وضع الإطار التنظيمي والإداري للسياسة التجارية للدولة، وتشمل هذه الأساليب مايلي:

---

[1] طارق فاروق الحصري : مرجع سابق، ص (127) .

[2] زينب حسين عوض الله: مرجع سابق، ص (291).

[3] طارق فاروق الحصري : مرجع سابق ، ص (134-135 ) .

[4] هويدي عبد الجليل : مرجع سابق ، ص (262-263 ) .

1. **المعاهدات التجارية:** تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري ويتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث. [1]

2. **الاتفاقات التجارية:** هو ليس بمستوى المعاهدة كما أنه يقتصر على تناول مسالة بعينها وهي إتفاقات ذات طبيعة إجرائية، ولهذا غالبا ما تكون الإتفاقيات تنفيذا لمعاهدة عامة وشاملة، وهناك إتفاقات تجارية فرعية تعقد لوضع تلك المعاهدة موضع التنفيذ، حيث يتم تناول كل موضوع على حدة فمسالة التجارة بين بلدين في المنسوجات يسويها إتفاق تجاري. [2]

3. **إتفاقات الدفع:** ينتشر أسلوب إتفاقات الدفع بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملات أجنبية، وهو إتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الإتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى، ويحدد إتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقه ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.[3]

4. **التكتلات الاقتصادية:** وهي تجمعات دولية إقليمية، ضمن إطار يخلو من القيود والحواجز التجارية، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء وتمر هذه التكتلات على عدة مراحل مختلفة ترتيبات التجارة التفضيلية، منطقة التجـــارة الحرة، الاتحـــاد الجمركي، الســـوق المشتركة الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي. [4]

والجدول التالي يوضح درجات هذه التكتلات :

**جدول 1 : درجات التكتلات الإقتصادية وميزاتها**

| التكتل | ميـــــزات التكتـل |
|---|---|
| ترتيبات التجارة التفضيلية | عبارة عن إتفاقات بين دولتين تمنح تسهيلات للتجارة الخارجية دون دول أخرى . |
| منطقة التجارة الحرة | عدم وجود التعريفة الجمركية ولا قيود أخرى على التجارة بين الأعضاء. |
| الإتحاد الجمركي | الميزات السابقة + تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول خارج الاتحاد. |
| السوق المشتركة | الميزات السابقة + حرية تنقل السلع ورأس المال والعمالة بين الأعضاء. |
| الإتحاد الاقتصادي و النقدي | الميزات السابقة + عملة موحدة وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية . |

المصدر: من إعداد الطالب

[1] فيروز سلطاني: مرجع سابق ، ص (79).

[2] مرزاق عثمان : **أثر الحواجز الغير تعريفية على تحرير التجارة الخارجية ( حالة الجزائر )** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، الجزائر ، السنة الجامعية 2011/ 2012، ص (75) .

[3] هشام محمود الأقداحي : مرجع سابق، ص (418) .

[4] فيروز سلطاني : مرجع سابق ، ص ( 79 ) .

5. **الحماية الإدارية:** وهي من قبيل الإجراءات الإستثنائية التي تقوم بها السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الإستيراد وحماية السوق الوطنية وتتمثل هذه الإجراءات في فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش ...الخ، وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية . [1]

## المبحث الثاني: ميزان المدفوعات

ينشأ عن التعامل التجاري بين دولة وأخرى مجموعة من العمليات الإقتصادية تتمثل في إنتقال سلع وخدمات وانتقال رؤوس الأموال وكذلك الهبات الممنوحة أو المتلقاة من بقية العالم وجميع هذه المعاملات التي تعبر حدود الدولة يتم إلتقاطها وتلخيصها في ما يطلق عليه بإسم ميزان المدفوعات وفي هذا المبحث سنتعرف على هذا الميزان، مكوناته وآليات التأثير عليه .

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه:

العلاقات الإقتصادية الدولية هي علاقات تبادل بين الدول، وهذه العلاقات يترتب عليها قيام مبالغ على دولة لمصلحة دولة أخرى، فهي تنشئ حقوقا وديونا دولية، فتصدير سلعة من دولة إلى أخرى ينشئ حقا يقابله دين. هذا الحق أو الدين مقوم بالنقود ومستحق الدفع في تاريخ محدد، ولذلك يهم كل دولة سواء كانت دائنة أو مدينة أن تعرف حقوقها وديونها، ولهذا تُعني كل دولة بإعداد بيان بجميع حقوقها وبيان بجميع ديونها الناشئة عن علاقاتها الاقتصادية الدولية حتى تحدد مركزها في ميدان التبادل الدولي، هذا البيان المزدوج هو الذي يطلق عليه إسم ميزان المدفوعات .

#### الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات:

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات بتعدد وجهات النظر لكنها في الأخير تذهب إلى مضمون واحد من هذه التعاريف مايلي:

1. التعريف الأول: هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة. [2]
2. التعريف الثاني: ميزان المدفوعات هو الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الإقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين في البلد. [3]
3. التعريف الثاني: يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنّه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد ، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم. [4]

بناءا على ما سبق يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

---

[1] زينب حسين عوض الله : مرجع سابق ، ص (301).

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب : **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص (159) .

[3] حنان لعروق : **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي ( دراسة حالة الجزائر )** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة الجزائر ، السنة الجامعية 2004/ 2005 ، ص (4) .

[4] سمير فخري نعمة : **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص (70)

**الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات:** يقدم لنا ميزان المدفوعات حوصلة شاملة عن معطيات الإقتصاد الوطني وبالتالي يمكن الإستفادة منها في العديد من المجالات منها:

1. يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الإستثمارات فيه لإكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي. [1]
2. يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الإقتصاد الوطني على الإقتصاد الدولي، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الإندماج في الاقتصاد العالمي . [2]
3. إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد تعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيضها كما يعكس من خلال المعطيات الرقمية الواردة في قوة الإقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الإقتصادية الدولية . [3]
4. تستعمله المؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية لدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكـــل الاقتصادي لهذه الــدولة كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكـم على المركز الخــارجي لها. [4]
5. يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع ،كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية . [5]
6. بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الدولية بغرض إستيعاب (إمتصاص) الفائض أو إزالة العجز. [6]

**الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات:**

يعتبر ميزان المدفوعات كغيره من الموازين حيث يتأثر بمختلف العوامل المرتبطة به واهم هذه العوامل نذكر ما يأتي:

**أولا: التضخم:** يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نضرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا. [7]

**ثانيا: معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى إنخفاض الطلب على الواردات. [8]

---

[1] السيد محمد احمد السريتي : **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، المعمورة ، مصر ، 2008 ، ص (36) .

[2] هويشار معروف : **تحليل الاقتصاد الدولي** ، دار جدير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص (232) .

[3] زرارقة محمد : **أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية )** ، حالة الجزائر 1990- 2014 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص اقتصاد قياسي وبنكي ومالي ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،السنة الجامعية 2015 / 2016 ، ص (36) .

[4] هويشار معروف : مرجع سابق ، ص (232) .

[5] تماضر جابر البشير الحسن : **قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان)** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة الجوف ، السعودية ، العدد 16، ص (64) .

[6] هويشار معروف : مرجع سابق ، ص (232) .

[7] هداجي عبد الجليل : مرجع سابق، ص (61) .

[8] زرارقة محمد : مرجع سابق، ص (37) .

**ثالثا: السياسات النقدية للبلد:** يصبح البنك المركزي مؤثرا على طلب السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة لإرتباطها بوجهات رؤوس الأموال، وتكون هذه التعديلات مفتعلة لغرض معين غالبا ما يكون هدفها تعديل وضع في ميزان المدفوعات. [1]

**رابعا: الإختلاف في أسعار الفائدة** :يبدي التغير في أسعار الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الدخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين . [2]

**خامسا: تقلبات أسعار الصرف:** تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتصبح بالتالي أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. [3]

**سادسا: التدخلات الحكومية:** يكون التأثير على ميزان المدفوعات بفعل التدخل المغرض من طرف الحكومة بالتأثير على الدخل القومي للدولة والذي بدوره يؤثر على دخول الأفراد في البلد فينعكس ذلك على سلوكياتهم الإستهلاكية بزيادة أو بتراجع الطلب على مختلف السلع الأجنبية أو المحلية، وكل ذلك يكون بقيام الحكومة بالتأثير على الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية بسياسة انكماشية أو تضخمية، فيحدث انخفاض أو ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية . [4]

من خلال العناصر المذكورة أعلاه يظهر جليا أن ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبا مع كافة المتغيرات في الإقتصاد الوطني ، والمقصود بهذا أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الإقتصادية الرئيسية ويؤثر فيها بطريقة أو بأخرى .

**المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات:**

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمه إلى قسمين: جانب دائن ويتم في فيه تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب. أما الجانب المدين فيسجل كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى وكل ما من شأنه خلق إلتزامات للدولة من قبل دول أخرى، وتتمثل هذه العمليات التي من شأنها خلق حقوق وإلتزامات في مجموعة الحسابات التالية:

**الفرع الأول: الحساب الجاري أو المعاملات الجارية:** The Current Account

من أهم مكونات ميزان المدفوعات نجد الحساب الجاري، ويضم الميزان التجاري، وميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد.

---

[1] شقيري نوري موسى : مرجع سابق، ص (23) .

[2] بسام الحجار: مرجع سابق، ص (64).

[3] زرارقة محمد : مرجع سابق ، ص (37) .

[4] شقيري نوري موسى : مرجع سابق ، ص (23) .

**أولا : الحساب التجاري (المعاملات المنظورة )** :Visible Trade

ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والـــواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدول الجمركية، حيث يتم تقــويم الصـــادرات بقيمة (FOB) بينما يتم تقويم الواردات بالقيمة (CIF)، ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي، أي الفارق بين الصادرات والواردات، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري، إذا حدث غير ذلك يعني حدوث العجز، ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومتانة الإقتصاد، ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية، أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر ذلك على نجاح تلك السياسة. [1]

**ثانيا : الحساب التجاري (المعاملات غير المنظورة)** : La Balance Des Invisibles

ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، مثلا إستخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن. وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثل نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين.

يشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها رصيد ميزان الخدمات ، الذي يضم أهم الخدمات المتمثلة في: [2]

1. **النقـــــل**: مدفوعات تتمثل في استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية، واستغلال الدولة لوسائل النقل الأجنبية.
2. **التعليـــم** : هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ونفقات البعثات الأجنبية في البلد.
3. **الاتصالات** :تتمّثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، وتكون إما مقدمة من طرف الدولة أو مقدمة لها.
4. **السفر والسياحة**: يغطي السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم .
5. **التأمـــين** :يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين.
6. **نفقات الحكومة**: هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد، وتتمّثل في نفقات السلك الدبلوماسي. مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات.. الخ.
7. **خدمات أخرى**: تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات.

**ثالثا: حساب التحويلات من جانب واحد**: Capital Unilatérale

ويشتمل على التحويلات الخاصة والمنح الحكومية، والتعويضات والمساعدات التي تقدم في فترات الكوارث والأزمات، وغيرها من المدفوعات التي تعطى بدون مقابل مادي في شكل هدايا، وتسجل المدفوعات من جانب واحد والتي يقدمها البلد إلى الخارج في جانب المدين، بينما تسجل المدفوعات من جانب واحد والتي يحصل عليها من الخارج في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات. [3]

---

[1] الفار إبراهيم محمد: **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص (84).

[2] بسام الحجار: مرجع سابق، ص (55).

[3] هداجي عبد الجليل : مرجع سابق، ص (55) .

**الفرع الثاني: حساب رأس المال:** La Balance Des Capitaux

يسجل هذا الحساب كافة المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية إلى الخارج أو إلى الداخل بغرض الإستثمار، ينقسم هذا الحساب إلى قسمين: قسم يحتوى على معاملات رأس المال طويلة الأجل، والقسم الثاني يحتوى على معاملات رأس المال قصيرة الأجل وتتمثل في ما يلي:

**أولا: حساب رأس المال طويل الأجل:** وتشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي التي تفوق مدتها سنة، ويتضمن هذا الحساب الإستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل سواء تمت من خلال مصادر خاصة أو رسمية أو مصادر متعددة الأطراف مثل البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي.[1]

**ثانيا: حساب رأس المال قصير الأجل:** يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل، كما يتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين، في حين أنه يترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجل في الجانب الدائن من هذا الحساب. [2]

**ثالثا: حساب الذهب والصرف الأجنبي:** ويظم مايلي: [3]

1. تحركات الذهب للأغراض النقدية
2. التغيرات في الإحتياطي من العملات الأجنبية .
3. حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة .

وتتم جميع هذه العمليات بين المقيمين والغير المقيمين خلال الفترة الزمنية التي تسجل فيها تحركات رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات.

**الفرع الثالث: حساب احتياطيات الدولة الرسمية:** La Balence Des Rèsèrves Officièlles

إن هذا الحساب يسجل صافي المداخيل والمدفوعات من الذهب والعملة الأجنبية التي تنتج من صفقات الحساب الجاري وصفقات حساب رأس المال، والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الإحتياطيات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصة البلد في المؤسسات الدولية) وتتم هذه التسوية بالكيفية التالية: [4]

**أولا:** في حالة العجز، إما تسديد قيمة العجز ذهباً أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطياتها من الصرف، أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي إرتفاع مديونية البلد صاحب العجز، أو بتخفيض دائنية البلد تجاه العالم الخارجي، أو بالإقتراض إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية كصندوق النقد الدولي.

---

[1] بسام الحجار: مرجع سابق، ص (86).

[2] الفار إبراهيم محمد: مرجع سابق، ص (86).

[3] شقيري نوري موسى : مرجع سابق ، ص (199) .

[4] خليفة عزي: **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985 – 2008) دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011 / 2012، ص (8).

**ثانيا:** في حالة الفائض، فتقوم إما بزيادة إحتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة، أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة وبالتالي زيادة دائنيتها تجاه العالم الخارجي، أو بتسديد ديونها السابقة.

و نظرا لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي، يتم إدراج حساب السهو والخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة.

**الفرع الرابع: السهو والخطأ:** Erreurs et Omissions

إن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية، مع كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، فإن المجموع الكلي للبنود المدينة والدائنة يجب أن يكون دائما نظريا متساويين، أي أن رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال يجب أن يكون دائما متساويان. ولكن في الواقع العملي هذا نادرا ما يكون هو الحال، في الواقع العملي، يكون من الصعب أن تجمع بيانات عن كلا جانبي كل معاملة تتم مع الخارج، عادة، القيود المختلفة الصادرات والواردات، التحويلات بدون مقابل، المعاملات الرأسمالية والمعاملات في الأصول الإحتياطية الرسمية، يمكن فقط أن تجدول أو تقدر انفراديا، بواسطة طرق تتسم بدرجات متفاوتة من الدقة، وعندئذ تجمع، وكنتيجة لذلك، بالرغم من أفضل الجهود التي يبذلها الإحصائيون، فان الحساب الجاري وحساب رأس المال نادرا ما يتوازن . [1]

ولقد قمنا بتلخيص مجمل ما جاء في هذا المطلب من خلال الشكل الأتي:

**الشكل 6 : مكـــــونات مـــــيزان المدفوعـــــات**

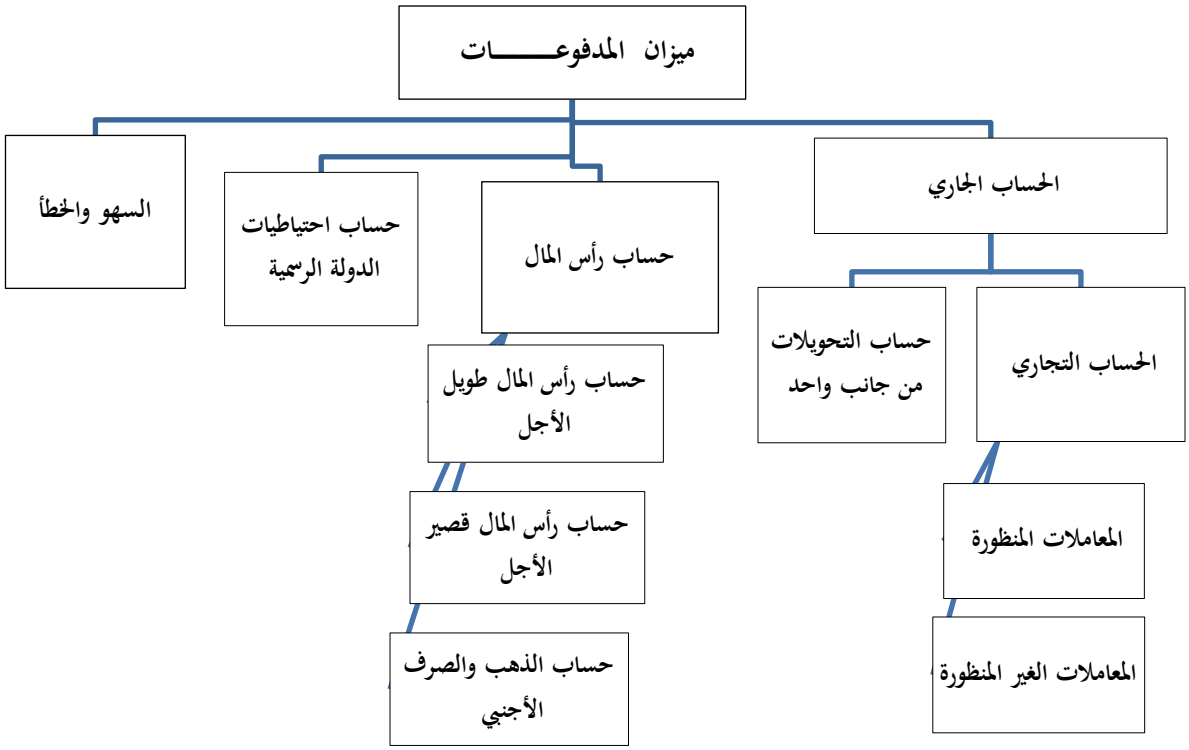


المصـــدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما سبـــق

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب: مرجع سابق، ص (292).

**المطلب الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وآليات تصحيحه:**

كغيره من الموازين يكون ميزان المدفوعات في أغلب الأحيان بوضعية غير متوازنة، ولكن يختلف التوازن فهناك توازن نظري وآخر حقيقي، ولذلك تلجأ الدول إلى آليات لإعادة التوازن والتحكم في أسبابه وسنتعرف على ذلك من خلال ما سيأتي:

**الفرع الأول: توازن واختلال ميزان المدفوعات:**

عندما يكون ميزان المدفوعات طبيعيا فإنه يظهر على شكل متوازن أي يتساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الإقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي.

**أولا: التوازن المحاسبي:** يطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف(أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونيته) لذا فإن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى ويتعادل حسابيا خلال سنة. [1]

إلا أن هذا المنطق لا يعني توازن حساباته المختلفة، فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في أحد حسابات ميزان المدفوعات فلابد أن ينعكس ذلك على حساب أخر من حساباته، فعلى سبيل المثال إذا زادت واردات بلد عن صادراته وأدى هذا إلى عجز في الميزان التجاري، فإنه لابد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية تعد فائضا في حساب العمليات الرأسمالية، وإذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حساب الجانب المدين فإن هذا يعني أن الدولة قد إستلمت شيئا دون أن تحدث تسوية له وأن تكون هناك عملية حدثت فعلا ولم تدرج في الحسابات، وهكذا عمليا يحدث هذا الإختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو والخطأ. [2]

**ثانيا: التوازن الإقتصادي:** إن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات فيمكن أن يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الإقتصادي يرتكز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات .

وهي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج .

يستوجب التوازن الإقتصادي بميزان المدفوعات تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط، وهى المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة، أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات. [3]

---

[1] علي حافظ منصور: **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضة الشرق، مصر، 1990، ص (100).

[2] هداجي عبد الجليل : مرجع سابق ، ص (62-63) .

[3] دوحة سلمى: مرجع سابق ، ص (114) .

وعليه يمكن القول أن المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز.

**ثالثا:الإختلال في ميزان المدفوعات:** من الناحية النظرية لا بد أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن وهذا من وجهة نظر المحاسبة (نظرا لإعتماده على القيد المزدوج)، ولكن التعادل الحسابي والتوازن الاقتصادي ليسا شيئا واحدا كما ذكرنا آنفا، وإننا نتحدث عن ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات فنحن نقصد بذلك التوازن الاقتصادي دون التوازن المحاسبي، ومن غير المرجح في عالم غير منتظم أن يغلب دائما التوازن الخارجي، وهذا التوازن قد يحدث وقد لا يحدث وبالتالي سوف يتحقق فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، والخلل قد يكون في حسابات معينة في هذا الميزان وعادة ما يحدث هذا الخلل في الميزان الجاري كونه يمثل اكبر المكونات وأن الخلل في هذا الحساب قد تنجم عنه أثار سلبية على الإقتصاد الوطني .

وبناءا عليه فإن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يقصد بها البنود أو الحسابات الأساسية، فإذا زادت حقوق الدولة على الغير في الخارج عن التزاماتها فان جزءا من هذه الحقوق سوف يستخدم في سداد الديون وما تبقى يعد فائضا إيجابيا في ميزان المدفوعات والعكس من ذلك في حالة العجز إذا كانت حقوق الدولة غير كافية لتغطية التزاماتها مما يترتب على ذلك إجراء عمليات إضافية لموازنة ميزان المدفوعات كتصدير الذهب أو السحب من حساب البنوك بالخارج.[1]

**الفرع الثاني: أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات آليات تصحيحه:**

يمكن أن يكون عوائق تحول دون توازن ميزان المدفوعات، غير انه هناك آليات ووسائل لتصحيح هذه الاختلالات نذكرها فيما يلي:

**أولا: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات:** يمكن أن تكون الأسباب متعددة أو منفردة حسب الحالات ونذكر من بينها:

1. **إختلال نقدي (سعر الصرف الأجنبي):** إذا كان سعر صرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجه نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث إختلال في ميزان مدفوعاتها، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب [2]

2. **عوامل يمكن التنبؤ بها وأخرى لا يمكن التنبؤ بها:** تتمثل في مجموعة العوامل التي لا يمكن التحكم فيها كالعوامل الطبيعية التطور التكنولوجي وتغيرات أذواق المستهلكين أو التدهور المفاجئ في نسبة التبادل الدولي وكذا العوامل السياسية كالحروب أما من ناحية العوامل التي يمكن التنبؤ بها هي التي من شأن الدولة أن تتحكم فيها كالتضخم والإنكماش. [3]

3. **معدل تدفق رؤوس الأموال:** إن زيادة تدفق الأموال داخل دولة ما سوف يؤدي إلى زيادة صادرات السندات، وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، بينما الدولة المستثمرة أو المقرضة فإنها تحتاج إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة للإختلال الذي ترتب على استيراد السندات. [4]

4. **التغير في ظروف العرض والطلب:** تعكس هيكل الإقتصاد الوطني، كوجود تكاليف إنتاج مرتفعة مما يضعف القوة التنافسية للدولة لإرتفاع نفقات الإنتاج، إما زيادة قوتها على المنافسة يكون نتيجة لزيادة حجم الإنتاج، وانكماش في التكاليف الكلية وارتفاع الطلب. [1]

---

[1] زرارقة محمد : مرجع سابق ، ص (47-48 ) .

[2] بن طرية حورية : **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2014**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2016 /2017 ، ص (8) .

[3] زينب حسين عوض الله: مرجع سابق، ص (72).

[4] سامي خليل : **الاقتصاد الدولي** ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ، مصر، 2005 ، ص (962) .

5. **التقلبات في النشاطات الإقتصادية:** والتي تتعرض لها الدول دوريا وبشكل مستمر، فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة انتعاش إقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة لظروف إقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات كالرقابة على الصرف وتقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة. [2]

6. **إختلال هيكلي على مستوى عناصر الإنتاج:** نكون بصدد إختلال هيكلي على مستوى عناصر الإنتاج إذا كانت أسعارها لا تعبر عن الوفرة النسبية لهذه العناصر بالدولة، فإذا حدث أن تخصصت الـــدولة في إنتاج سلعة تستخدم بها عناصر الإنتـــاج متوفرة بها نسبيا يعتبر ذلك إساءة في إستخدام عناصر الإنتاج. [3]

**ثانيا : أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات :**

سنتطرق إلى أهم أنواع من الإختلالات في ميزان المدفوعات وهي:

1. **الإختلال الهيكلي:** يرتبط هذا النوع من الإختلال بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف، ونجده في الدول النامية خاصة، وذلك لإنخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلة أو تقادم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لإرتفاع أسعارها ووجود بدائل لها بأسعار أقل، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل . [4]

2. **الإختلال الدائم:** هو ذلك الإختلال التي يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الإقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الإقتصادي بصفة دائمة، كما يطلق عليه إسم الإختلال الهيكلي أو الأساسي هو ذلك الإختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية وبين حجم ونوعية جهاز الإنتاج المحلي من ناحية أخرى[5] ، وهذا النوع يتوافق غالبا مع النوع الأول.

3. **الإختلال المؤقت:** هو الإختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد: [6]

أ. **الإختلال الموسمي:** نجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقق فائض يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم .

ب. **الإختلال العارض:** هو الإختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية أو إنتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة وغيرها من الحوادث.

4. **الإختلال الدوري:** ينشأ عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها الدول الأخذة بنموذج اقتصاد السوق وتقوم التجارة الدولية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى أخرى، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات وبالتالي يزداد مستوى الإنتاج والتوظيف، أما في حالة الكساد فينخفض الطلب على الواردات مما يؤثر بدوره على مستوى الإنتاج والتوظيف. [7]

**ثالثا : آليات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات** : لأجل عدم إلحاق الإقتصاد الوطني بأضرار جسيمة ناتجة عن الإختلال في ميزان المدفوعات، فهناك طرق من أجل تسوية وتصحيح الإختلال.

---

[1] عقبي لخضر: مرجع سابق، ص (27).

[2] بن طرية حورية: مرجع سابق، ص (8).

[3] سامي خليل: مرجع سابق، ص (967).

[4] شقيري نوري موسى : مرجع سابق ، ص (208) .

[5] بن طرية حورية: مرجع سابق، ص (.7-8.) .

[6] صفوت عبد السلام عوض الله: **سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص (10).

[7] شقيري نوري موسى : المرجع نفسه ، ص (208) .

1. **التعديل الآلي بميزان المدفوعات:** إذا حصل إختلال في ميزان المدفوعات، وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا.

ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات، نفرض أنه يعاني من عجز وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المستلمات التلقائية، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي، يميل سعر صرف عملة مقابل العملات الأخرى إلى الإنخفاض، وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات ، وهذا الطلب على السلع والخدمات يوافقه طلبا متزايدا على العملة وعرضا متزايدا لعملات الدول الأخرى، وبسبب هذا الطلب المتزايد على العملة، يرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، ويستمر هذا الإرتفاع في سعر الصرف حتى يصبح توازنيا مع العملات الأخرى، وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على الصادرات من السلع والخدمات. [1]

2. **آلية التسوية عن طريق تدخل السلطات العامة:**

قد تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة وغير مباشرة لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنبا لإستمراره من ناحية وللحد من آثاره الإقتصادية من ناحية أخرى:

أ . الإجراءات التي تتخذ داخل الإقتصاد الوطني تتمثل في: [2]

- بيع الأسهم و السندات والعقارات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات و تشجيع الصادرات.
- استخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

ب . الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطني تتمثل في:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة و بيع جزء من الإحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع أسهم وسندات تملكها الدولة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

3. **السياسات النقدية:**

يستطيع البنك المركزي التأثير على طلب السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة.

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية، مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات. [3]

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون : **التمويل الدولي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008 ، ص (22) .

[2] بن طرية حورية: مرجع سابق، ص (11-12 ).

[3] موسى سعيد مطر وآخرون : مرجع سابق ، ص (23) .

## المبحث الثالث: تأثيرات أسعار الصرف على التجارة الخارجية و بعض المتغيرات الاقتصادية:

إن من يتتبع الأحداث الإقتصادية يجد أن أسعار الصرف هي عامل رئيسي في مختلف المعاملات بين الدول، ولذلك فإن التصرف في قيمتها يعطي انعكاسات على مختلف تلك المعاملات، ومن ناحية أخرى تؤثر على مكونات الإقتصاد بشكل عام، ولأن الحديث على التأثير من جهة أسعار الصرف على المتغيرات الإقتصادية وليس العكس، فإنه يسوقنا إلى منطلق تخفيض العملة على الأغلب لقيام معظم الدول بهذه الآلية كحل لتسوية العجز في موازينها أو ضمن السياسات التجارية المنتهجة لتحقيق أهدافها.

### المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية:

يؤثر سعر صرف العملة على التجارة الخارجية من خلال حركة الصادرات والواردات سواء كانت منظورة (السلع) أو غير منظورة ( الخدمات ) .

**الفرع الأول :تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:** تعمل تقلبات أسعار الصرف على حركية الصادرات وفق آلية قد تكون مدروسة للوصول إلى الهدف المحدد من ذلك أو تلقائية غير مرغوب فيها، سنتطرق إليها من خلال الأتي:

**أولا : آلية تأثير سعر الصرف على الصادرات :**

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الإقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل. [1]

وتلجا الدول للتأثير في حركة واتجاه التجارة الدولية من خلال تغيير سعر صرف عملتها، إذ أن تغيير سعر الصرف يعني تغيير في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات كما أن مدى هذا التغيير يعتمد على مرونة الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ومرونة الطلب المحلي على السلع المستوردة، وكذلك على فعل الدول الأخرى لإتخاذ مثل هذا الإجراء. [2]

إن ارتباط أسعار الصادرات بقيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الدولية في سوق الصرف الأجنبي، يجعل التبادل الدولي وحركة الصادرات تتأثر بطريقة مباشرة، وينعكس ذلك على أسعارها، ومن جهة أخرى يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بمدى قوة الطلب والعرض على العملات، وبالتالي ينعكس تقلبها في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدى إلى التأثير على الصادرات بالإيجاب من خلال منح تنافسية أكبر لها في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالموازاة مع ذلك يجب مراعاة مختلف السياسات التجارية الداخلية والخارجية للدول حيث يمكن أن تلغي أثر تغير قيمة سعر الصرف.

[1] دوحة سلمى: مرجع سابق، ص (128) .

[2] طارق فاروق الحصري : مرجع سابق، ص (132) .

**ثانيا : أسباب تأثير إنخفاض قيمة العملة على الصادرات :**

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية: [1]

**1.** إرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي إرتفاع الأسعار.

**2.** إرتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

**3.** بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية، نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الإستهلاكية قبل حدوث الإرتفاع المتوقع في الأسعار ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

**4.** مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

**5.** طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات إستهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار .

و يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

**الشكل 7 : العرض والطلب على الصادرات ومعدل سعر الصرف**

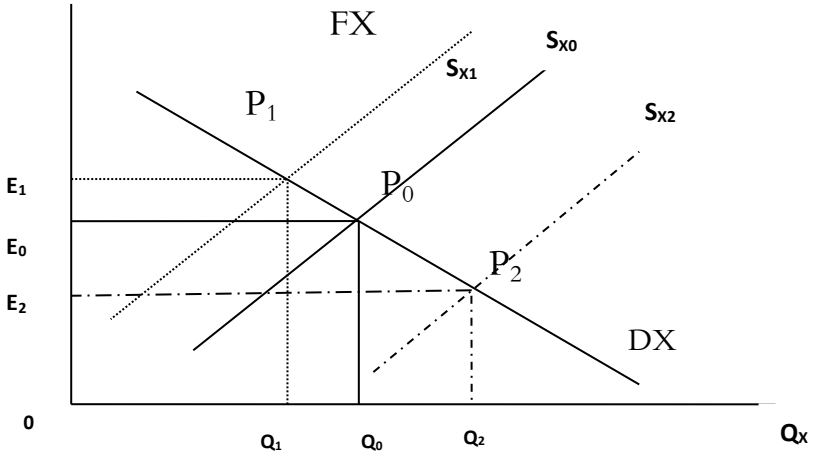


المصدر: نبيل محمد الوكيل: **التوازن النقدي و معدل الصرف**, شركة فاس للطباعة، القاهرة، 2006، ص(5).

[1] دوحة سلمى: المرجع نفسه ، ص (129 ) .

حيث :

$Q_X$ : تشير إلى كمية الصادرات المطلوبة.

$F_X$ : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

يقدم الشكل أن الطلب على صادرات الدولة يتحدد بدالة طلب ثابتة $D_X$ لا تتغير بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، أما دالة عرض الصادرات $S_X$ فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

و يوضح الشكل أنه عند النقطة $P_0$ يتحقق التوازن، و يكون معدل الصرف التوازن $E_0$ فإذا افترضنا إرتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى $S_{X1}$، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند $P_1$ بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من $Q_0$ إلى $Q_1$ .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فان دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح $S_{x2}$، و تتحدد نقطة توازن جديدة عند $P_2$، بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من $Q_0$ إلى $Q_2$ .

إن أثر التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة تحقق شروط تخفيض العملة ومدى ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في حركة الصادرات ، فعند عدم وجود ذلك فإن تأثير سعر الصرف يكون ضعيفا أو يمكن أن يكون لاغيا بفعل السياسات التجارية الأخرى .

**الفرع الثاني : تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات :**

إن الحديث عن تأثير تقلبات أسعار الصرف على الواردات نجد أن معظم الدول تقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية مع ثبات العملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية الشيء الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ومنه تسوية العجز في ميزان المدفوعات . [1]

ويحدث ذلك من خلال جعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الإستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزداد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الإستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من إستغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية. [2]

أما في حالة إرتفاع سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، يعني أنها أصبحت غير ملائمة في عيون المستوردين، فرغم ثبات أسعارها فإن أي مستورد سوف يضطر إلى تقديم عدد من وحدات العملة الأجنبية أكبر من قبل، فالسلعة أصبحت أغلى ثمنا بسبب

[1] مخازي طيب : مرجع سابق، ص (113).

[2] دوحة سلمى: مرجع سابق، ص (132).

ارتفاع أسعارها، فإرتفاع سعر الصرف سوف يعمل على تقليل المشتريات لتنخفض الواردات بسبب ارتفاع سعر عملتها، وسيجد التجار الوطنيين أن السلع الأجنبية أصبحت أقل ثمنا، ويمكنهم الحصول على عدد من وحدات العملة الأجنبية أكبر من قبل مقابل كل وحدة من عملة وطنية وسيدفعون إلى زيادة استرداد السلع. [1]

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

**الشكل 8 : عرض و طلب الـــــواردات وتغير معدل الـــــصرف**

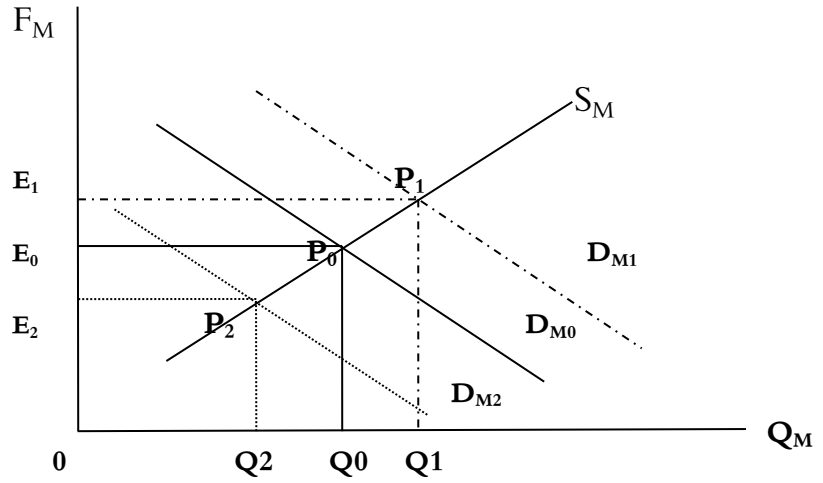


المصـــدر: نبيل محمد الوكيل: **التوازن النقدي و معدل الصرف**، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006, ص(8).

نفترض دالة عرض الواردات ($S_M$) ثابتة أي لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي أما دالة الطلب على الـــواردات ( $D_M$) فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، ($F_M$) تشير إلى سعر الواردات بالعملة الأجنبية و يوضح الشكل أنه عند النقطة ($P_0$ ) يتحقق التوازن و يكون معدل الصرف التوازني ( $E_0$)، و الكمية المطلوبة من الواردات تكون (Q0) فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه ناحية اليمين لتصبح ($D_{M1}$) وتتحدد نقطة توازن جديدة عند($P_1$) بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من $Q_0$ إلى $Q_1$ .

و على العكس إذا افترضنا إنخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (إرتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح ($D_{M2}$) وتتحدد نقطة توازن جديدة عند ($P_2$) بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من $Q_0$ إلى $Q_2$.

يعمل انخفاض سعر الصرف على زيادة الحافز لدى التجار الأجانب على أثر سلعة البلد لأن أسعارهم رخيصة، فهم يدفعون وحدات أقل من عملتهم مقابل السلعة، ويقل الحافز لدى التجار الوطنيين لشراء السلع فهم يدفعون عدد أكبر من الوحدات من عملتهم الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض سعر العملة الوطنية فترتفع الصادرات و تقل الواردات. [2]

[1] موسى سعيد مطر وآخرون : **التمويل الدولي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008، ص (221).

[2] موسى سعيد مطر وآخرون : المرجع السابق ، ص (221) .

**المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية:**

نتناول تأثير سعر الصرف في هذا المطلب على أهم المتغيرات الإقتصادية والتي تمس حركة الصادرات والواردات وذلك من خلال ثلاثة متغيرات اقتصادية هامة تتمثل في الإستثمار الأجنبي والمديونية الخارجية للبلد والتضخم.

**الفرع الأول :تأثير سعر الصرف على الإستثمار الأجنبي:** ينقسم تأثير سعر الصرف على الإستثمار الأجنبي إلى ما إذا كان الإستثمار مباشرا أو غير مباشر حيث :

**أولا: تأثير سعر الصرف على الإستثمار الأجنبي المباشر:** إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تؤثر وتتأثر بسعر الصرف وقد يكون هذا التأثير إيجابيا أو سلبيا على حسب الظروف المحيطة بالدولة المانحة للإستثمار أو الدولة المتلقية له، ويمكن إظهار العلاقة بين هذين المتغيرين وأهم التأثيرات المتبادلة بينهما في النقاط التالية :

1. يتميز تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بالإستقرار مقارنة مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الإستثمار الأجنبي غير مباشر، و هذا راجع إلى طبيعته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع إستثماري تكاليف ضخمة ، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط ، والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة إلتزام المستثمر الأجنبي على البقاء رغم وجود عوائق قد تتسبب له بخسائر مثل ما تحدثه تقلبات أسعار الصرف. [1]

2. إن العديد من مالكي رؤوس الأموال يتخذون قراراتهم بناء على تحليل (العائد/ الكلفة)، فإذا اعتقدوا أن أرباحهم المتوقعة قد تزيد عن كلفة تقلبات أسعار الصرف (المخاطرة) فإنهم سيوجهون إستثماراتهم إلى تلك الدول حتى وإن كانت هناك تقلبات في أسعار صرف عملاتها، في حين إذ ما زادت كلف تقلبات أسعار الصرف عن الأرباح المتوقعة من استثماراتهم فتجنبا للمخاطر لن يوجهوا رؤوس أموالهم إلى تلك الدولة. [2]

3. تقلبات أسعار الصرف المفرطة تنشأ مخاطر عالية قد تدفع مالكي رؤوس الأموال إلى تجنب توجيه استثماراتهم المباشرة نحو هاته الدولة وهنا ستتأثر تدفقات رأس المال وكذلك أسعار الفائدة بتقلبات أسعار الصرف، إذ ستؤثر الأخيرة في العرض النقدي الحقيقي والذي سيتأثر بالتأكيد بأسعار الفائدة، فكلما زادت تقلبات أسعار الصرف انخفضت تدفقات رأس المال الأجنبي وهذا يخفض عرض النقود الحقيقي ويرفع أسعار الفائدة.

4. عدم استقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يحفز تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إليه، بسبب صعوبة إجراءات دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية و خسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو التأثير فيها. [3]

5. ليس من الضروري أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى عزوف المستثمرين عن توجيه استثماراتهم إلى الدول التي تمتاز بتقلبات أسعار صرف عملاتها، إذ أن هذه التقلبات لا تنشأ مخاطر فقط، بل قد تنشأ فرصا لتحقيق الأرباح، فآثارها ليست سلبية على الدوام بالنسبة للمستثمرين الأجانب طالما أن هناك أرباحا متوقعة تزيد عن كلف تقلبات أسعار الصرف. [4]

---

[1] بن حمودة فاطمة الزهرة : **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، بدون سنة النشر ، ص (269 – 270) .

[2] عبد الرؤوف بوشمال: **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر )**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع التسويق ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر ،2011 /2012 ، ص (269-270) .

[3] بن حمودة فاطمة الزهرة : مرجع سابق، ص (61) .

[4] عبد الرؤوف بوشمال: مرجع سابق، ص (270) .

في الأخير نستنتج أن سعر الصرف عموما هو المؤثر الرئيسي في تدفقات رأس المال حيث أن مالك رأس المال عندما يقرر توجيه رأس ماله إلى أية دولة يواجه أولا أسعار صرف عملة تلك الدولة وليس أي متغير آخر، في حين تأتي المتغيرات الأخرى (أسعار الفائدة ومعدل التضخم ...الخ ) تباعاً، وبالتالي استقرار أسعار الصرف من شأنه أن يجذب رأس المال الأجنبي إذا ما توافرت فرص استثمارية مربحة في حين تنشأ تقلبات أسعار الصرف مخاطر عالية لمالكي رأس المال.

**ثانيا: تأثير سعر الصرف على الإستثمار الأجنبي الغير المباشر:**

يعد سعر الصرف مؤشر إقتصادي هام يؤثر على الإستقرار الإقتصادي العام، ومن ثم على أداء سوق الأوراق المالية حيث تشهد هذه السوق تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال التي تستثمر في المحفظة المالية، وهذا ما يبرز عدة تأثيرات متبادلة بين سعر صرف العملة الأجنبية و رؤوس الأموال المستثمرة أهمها: [1]

1. الإستثمار في سوق الأوراق المالية يتضمن أصولا مقومة بعملات أجنبية فهي عرضة لمخاطر العملة الناتجة عن تحركات أسعار صرف العملات المقومة بها أصول المحفظة المالية، مما يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وهذا ما ينتج عنه انخفاض الطلب على العملة الأجنبية و خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي تنخفض قيمة عملة البلد الأجنبي.
2. إن ارتفاع عملة البلد الأجنبي مقابل العملة الأساسية للمستثمر تنشأ عائدا غير متوقعا يؤدي إلى إرتفاع مخاطر الإستثمار في المحفظة وخاصة في حالة وجود معدلات مرتفعة من التضخم المحلي مما يؤدي إلى خفض قيمة العملة الأجنبية.
3. إن ارتفاع أسعار الفائدة من شأنه أن يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي إلى داخل الدولة للإستثمار في المحفظة، وبهذا فإن المعروض من العملة الأجنبية سيزداد نسبة للمعروض من العملة المحلية، وهذا يزيد من القيمة الحقيقية للأخيرة لقاء نظيرتها الأجنبية.

ومن خلال ذلك نستطيع القول أن استقرار أسعار صرف العملات المقومة لأصول المحافظ المالية يشجع حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة، وعدم الإستقرار يؤدي إلى خروج هذه الأموال.

**الفرع الثاني: تأثير سعر الصرف على المديونية الخارجية و التضخم :**

كغيرها من المتغيرات الإقتصادية تعتبر المديونية الخارجية والتضخم من بين أهم المتأثرين المباشرين بتقلبات قيمة العملة الوطنية لإرتباطها مع بعضها وبقيمتها حيث:

**أولا : أثر سعر الصرف على المديونية الخارجية:**

تؤثر تقلبات أسعار الصرف على المديونية الخارجية بإرتفاعها أو انخفاض قيمتها حيث أن أثر التخفيض يختلف في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا أو مدينا، فأما البلد المخفض لعملته دائنا، إذا استلم هذا البلد الدائن قروضه بالعملة الأجنبية، فأنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية، بعد تحويلها، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملة الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة، أما عندما يكون البلد المخفض لعملته مدينا، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد ذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض. [2]

---

[1] بن حمودة فاطمة الزهرة : مرجع سابق، ص (64) .

[2] فواز جار الله نايف وسعدون حسين فرحان : **أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية** ، مجلة تنمية االرافدين ،العدد 93 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق،2009 ، ص (93).

في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية فإن فوائد سداد الديون الخارجية غالبا ما تكون أقل تأثير على الموازنة العامة نظرا لإنخفاض قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية هذه السياسة تعتبر الأنجع بالنسبة للدول المدينة، أما بالنسبة لأسعار الفائدة فإنه من المحتمل أن تتجه نحو الإنخفاض، و عند انخفاض قيمة العملة فإن أسعار الفائدة المحلية تتجه إلى الإرتفاع لزيادة الطلب على النقود لدافع المعاملات. [1]

وبالتالي نستطيع القول أن تأثير ارتفاع قيمة العملة وانخفاضها على المديونية الخارجية هو مرتبط بمدى العرض والطلب على العملة لإنجاز المعاملات التجارية ومختلف المدفوعات من جهة ومن جهة أخرى مرتبط بأسعار الفائدة على الديون الخارجية وأيضا على التحويلات المختلفة لرؤوس الأموال الموجهة للإستثمار الأجنبي المباشر .

**ثانيا : أثر سعر الصرف على التضخم:**

يترتب على تخفيض قيمة العملة إرتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، فعلى السلطات أن تحتوي الآثار التضخمية لإنخفاض قيمة العملة المحلية، فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز، ويؤدي زيادة الطلب على صادرات الدول النامية إلى إرتفاع الأسعار دون زيادة الكمية المصدرة من السلع خاصة المواد الأولية، مما يؤدي إلى عكس أثر إنخفاض قيمة العملة بالنسبة للأجانب، ومن ثم فإن تخفيض العملة لن يحسن من وضعية ميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور مضاعف لقيمة العملة المحلية، فتزيد الضغوط التضخمية، ويمكن أن تفقد النقود وظيفتها كمخزون للقيمة . [2]

[1] صبحي حسون الساعدي وآخرون : **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة** ،مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية بنغازي ، العدد1 ، ليبيا ، السنة 2011، ص (205).

[2] صبحي حسون الساعدي وآخرون : مرجع سابق، ص (134 ).

**خلاصة الفصل الثاني :**

من خلال التطرق إلى عناصر الفصل الثاني، والمتعلق بدراسة ماهية التجارة الخارجية عامة، ثم التعرف على مكونات ميزان المدفوعات ومختلف مكوناته، وأخيرا معرفة تأثير تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية للدول، نخلص إلى مجموعة من النقاط التالية:

- تعتبر التجارة الخارجية مجموعة من الرغبات الإقتصادية داخل البلد وخارجه، تتمثل في إقبال المواطنين ومختلف الهيئات والمؤسسات على طلب السلع والخدمات من الدول الأخرى، وهذه الحركة تعبر عن الواردات.
- تعبر الصادرات على مختلف السلع والخدمات التي بإستطاعة الاقتصاد الوطني تلبية الطلب عليها في الأسواق الدولية.
- تتدخل الدول بتوجيه حركة الصادرات والواردات والتحكم بها، وتختلف نسبة ذلك من دولة متقدمة ودولة دون ذلك.
- تستعمل الدول وسائل وتقنيات ملائمة للسياسة الاقتصادية والبرامج التنموية للبلد، لتوجيه أو ترك الحرية للتجارة الخارجية وتظهر نتائجه من خلال ميزان المدفوعات.
- يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية، حيث أن يبين لنا الحقوق والالتزامات الخارجية ومن ثم تحديد نتائج الميزان التجاري ومديونية البلد تجاه العالم الخارجي.
- ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة، حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما يعكسه من آثار إيجابية على اقتصادها.
- إن لعملة البلد دور كبير في تغيير سلوكيات حركة الصادرات والواردات من خلال رفع أو خفض قيمتها، باعتبارها المقياس والوعاء الذي تقيس به الدولة حجم هذه الحركة.
- يقوم الدول بتخفيض عملتها المحلية لتشجيع صادراتها وكبح وارداتها، والهدف من وراء ذلك ترقية منتجاتها المحلية وإعطائها أكثر تنافسية تجاه المنتجات المنافسة بالأسواق الدولية .
- عند القيام بتخفيض قيمة العملة المحلية يتطلب درجة عالية من الحيطة والدراسة المعمقة، لأنه يمكن أن تكون لذلك مضاعفات وانعكاسات على متغيرات اقتصادية أخرى.
- تتأثر مجموعة من التغيرات الاقتصادية جراء تخفيض العملة، من أبرزها دخول وخروج رؤوس الأموال، خاصة تلك الموجهة للاستثمار وكذا نسبة التضخم والمديونية الخارجية .
- يعتبر سعر الصرف وسيلة جد حساسة للتأثير على حركية الصادرات والواردات في ضل بيئة اقتصادية مواتية.

# الفصل الثالث

## الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات

## الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات

**تمـــــــــهيد:**

يعتبر سعر الصرف متغيرا إقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية، لاسيما أمام اتساع حجم ودور التجارة الدولية، وتطور أسواق المال الدولية، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا جذريا في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الإقتصادية الأخرى وذلك بإعتباره حلقة الربط بين الإقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، ولذا أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذين القطاعين منذ الإستقلال حيث مرت بالعديد من الأحداث الداخلية والدولية ، والتي كان لزاما على الدولة الجزائرية مواكبة هذه التغيرات بما يتوافق مع المصلحة الاقتصادية الوطنية، ولأن تقلب سعر صرف الدينار الجزائري يعتبر مصدر التأثير على تكلفة السلع والخدمات المستوردة وكذلك ربحية صناعة التصدير، كما يعتبر أحد عوامل السياسة التجارية في تطويع حركة الصادرات والواردات، ويولي هذا الفصل الاهتمام بدراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على حركة الصادرات والواردات .

## المبحث الأول: نظام الصرف وتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر:

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تحولات كبيرة منذ الإستقلال بداية بإرتباطه بالفرنك الفرنسي، ثم سلة من العملات الأجنبية بعد انهيار نظام بروتن وودز، وصولا إلى نظام التسيير الحركي كسبيل إلى نظام التعويم المدار والذي تعتمده الجزائر حاليا، وتزامنا مع ذلك عرفت التجارة الخارجية عدة تقلبات منذ الإستقلال، حيث بدأت بفترة رقابة من قبل الدولة ثم تراوحت بين احتكارها وحريتها وصولا إلى التوجه الجديد نحو ضرورة الإندماج مع الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: مسار نظام الصرف في الجزائر:

تحول نظام الصرف الجزائري منذ الإستقلال من ثابت إلى معوم بمجموعة من المراحل نذكرها فيما يلي:

#### الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت والتوجه لتخفيض قيمة العملة:(مرحلة ما قبل 1994):

بدأت الجزائر بنظام صرف ثابت بعملة واحدة ثم تحول إلى مجموعة من العملات تماشيا مع الأحداث الدولية كما يلي:

**أولا: فترة (1962 – 1987)**: يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتان هما:

**1. المرحلة الأولى (1962 – 1973)**: بقيت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي غداة الإستقلال رغم استرجاعها لسيادتها الوطنية والتي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى، ووجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال وهذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية سنة 1963، وخلال نفس السنة سعت الجزائر إلى إيجاد إستقلال نقدي ومالي لها، من خلال إصدار القانون رقم 111/63 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 111/64 المؤرخ في 10 أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 180 مليغرام من الذهب، وهو نفس سعر صرف الفرنك الفرنسي أي 1دينار جزائري يساوي 1 فرنك فرنسي، واستمر هذا التكافؤ بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1969، حينما اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي نتيجة تعرض الفرنك لهجمات مضاربة حادة وانخفض سعر صرف الفرنك من 4.93 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5.55 فرنك لكل دولار أمريكي.[1]

– ونظرا لأن الجزائر شرعت في هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 الذي تطلب إستقرار سعر الصرف فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي حيث كان دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا بين أوت 1969 وديسمبر1973.

ومع انهيار نظام بروتن وودز إنجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها ، وهو ما قامت به فعلا بداية من سنة 1970 .[2]

**2 . المرحلة الثانية (1974– 1986)**: أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بروتن وودز إلى إنتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي ، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار الجزائري وربطه بعملة واحدة إلى سلة من العملات مكونة من أربعة عشر عملة هي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني

[1] برنة عبد العزيز: مرجع سابق، ص 122.

[2] جعفري عمار: مرجع سابق، ص 99.

الليرة الايطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسطا الاسباني والشيلنغ النمساوي، حيث منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات [1]، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري بإتباع الخطوات التالية:[2]

أ. حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

ب. حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

ج. حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

د. يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي عن طريق أسعار الصرف المتقاطعة.

**ثانيا: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف (1987– 1994)**: أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى إلى إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الإجراءات التالية:

1. **الإنزلاق التدريجي**: هو إجراء يهدف إلى خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية مراقبة، وقد طبق خلال الفترة الممتدة من نهاية سنة 1987 إلى غاية 1992 وهذا راجع إلى: [3]

أ. ضعف احتياطات الصرف المتاحة

ب. زيادة خدمة الدين الخارجي.

ولقد قامت السلطات النقدية الجزائرية بإتخاذ العديد من الإصلاحات ، التي مست سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987 ، واعتبرت كمرحلة للعودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، ثم تلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي إنتهت بالتخلي عن نظام الربط في أفريل 1994 معلنة بذلك عن إعطاء الدينار الجزائري شيء من المرونة، من خلالها والتي اعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار.[4]

ويمكن أن نبين هذا الانزلاق وفق الجدول التالي:

---

[1] برنة عبد العزيز: مرجع سابق، ص 123.

[2] جعفري عمار: مرجع سابق، ص 100.

[3] بربري محمد أمين : **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري )** ،مجلة شمال إقتصاديات إفريقيا ،العدد السابع ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص 36 .

[4] الجوزي جميلة : **الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر ، محاولة التقييم** ، جامعة الجزائر 3 ، 13 ماي 2013 ، ص 98 .

**جدول 2 : الإنزلاق التدريجي للدينار الجزائري 1987 – 1994**

| تاريخ عملية الإنزلاق | سعر الدينار إلى الدولار الأمريكي | الملاحظة |
|---|---|---|
| نهاية 1987 | 4.936 | بداية عملية الانزلاق التدريجي . |
| نهاية 1989 | 8.032 | / |
| نوفمبر1990 | 10.119 | تسريع تطبيق الإصلاحات – ثم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ . |
| نهاية 1990 | 12.1191 | / |
| جانفي 1991 | 13.581 | استمرار الانزلاق بهدف الوصول إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات بشكل كبير . |
| نهاية جانفي 1991 | 15.889 | تعديل معدل صرف الدينار الجزائري . |
| نهاية فيفري 1991 | 16.5946 | / |
| نهاية مارس 1991 | 17.7653 | / |
| من مارس 1991 إلى 1994 | 22.5 | استقراره منذ هذا المستوى لمدة 6 أشهر<br>تخفيض الدينار بمقدار 22 % بموجب اتفاق FMI واستمرار هذا الوضع إلى غاية 1994 . |

المصدر : درقال يمينة: مرجع سابق ، ص 137.

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار انخفض تدريجيا في سنة 1987 إلى غاية 1989، حيث أصبحت قيمته إلى النصف خلال سنتين، ثم واصل الإنخفاض بصورة متسارعة بعد سنة 1990 إلى غاية 1994، حيث وصلت قيمة الإنخفاض إلى حوالي 200 % من سنة 1987، وذلك نتيجة أزمة النفط التي أثرت بشكل بالغ على إيرادات الجزائر بما أنها المصدر الأساسي لها، ثم إن شروط الإستعداد الائتماني ألزمت الجزائر بالعودة إلى تحرير سعر الصرف بما يتماشى والشروط الدولية للإستثمار والتجارة الخارجية .

**2 – التخفيض الصريح**: في 30 سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار لكل دولار، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالإستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994

وفي تاريخ 10 أفريل 1994 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 40.17 % وأصبح سعر صرف الدينار يساوي 36 دينار لكل دولار أمريكي ، وكان الهدف من عملية التخفيض هذه هو تحقيق ما يلي:[1]

أ. محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.

ب. جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمي .

ج. العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل إضافة إلى التقليل من الكتلة النقدية في حدود 41 مليار دينار.

د. رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك منتجاتها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.

هـ. الحصول على مساعدات من جراء تطبيق الشروط الواردة في إتفاقية الإستعداد الإئتماني.

**الفرع الثاني: نظام صرف التعويم المدار (مرحلة ما بعد 1994)**: مر تحرير سعر صرف الدينار الجزائري بمراحل هي:

**أولا: مرحلة مجالس العملة (1994– 1995)**: في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من 10/01/ 1994 ، (من خلال التعليمة رقم 94 – 61 الصادرة بتاريخ 1994/09/28) وتضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيًا، لكن سرعان ما أصبحت يومية ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة ، ولهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، والذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالإقتصاد الوطني، وهكذا إستمر هذا النظام إلى غاية 12/31/ 1995، كما ساهمت برامج الإستقرار وتحسن مستوى إحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف مابين البنوك تهدف إلى تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري. [2]

**ثانيا : سوق الصرف البينية (1995 – 1997)**: كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لابد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار.

وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف أصدر بنك الجزائر في 23/ 1995/12 اللائحة رقم 95 – 08 تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة وانطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب.

و قد أصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:[3]

1. بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة ، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
2. بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
3. بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.

---

[1] برنة عبد العزيز: مرجع سابق، ص 124.

[2] بربري محمد أمين: مرجع سابق، ص 13.

[3] بربري محمد أمين : **الإختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ضل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010 ،ص 234 .

4. بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

**ثالثا : تحويل الدينار الجزائري تحت رقابة البنك المركزي (ما بعد 1997)**: وفي أوت 1997 أصدر بنك الجزائر تعليمة تقضي بتحويل الدينار لمن يريد أن يسافر إلى الخارج في إطار الرحلات السياحية، إضافة إلى حق تحويل الدينار لمن يريد إكمال دراسته في الخارج والمرضى الذين يرغبون في تلقي العلاج بالخارج التي سمح بها سنة 1995 .

– وقد حددت التعليمة 98 – 02 شروط تحويل العمال الأجانب والمسجلين حسب التنظيم الخاص بالعمال الأجانب، شروط تحويل رواتبهم إلى بلدهم الأصلي، وفي إطار ترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، أصدر بنك الجزائر التعليمة 00 – 03 القاضية بالسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن إستثماراتهم، وذلك بعد موافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف في البنك المركزي، أما فيما يخص الأموال المستثمرة في المحافظ المالية فقد سمحت التعليمة 04 – 2000 لغير المقيمين من الإستثمار في المحافظ المالية وذلك بشراء الأسهم والسندات المتداولة في البورصة دون إعادة تحويلها إلى الخارج ، كما يمكن للمتعاملين الجزائريين القيام باستثمارات في الخارج وتحويل الأموال، لكن يجب على المستثمر أن يعيد هذه الأموال إلى الوطن وفق آجال محددة حسب التعليمة 02 – 01 ويمكن أيضا للمتعاملين الإقتصاديين أن يقوموا بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم المكملة لنشاطهم الإنتاجي في الجزائر وذلك بعد الحصول على الموافقة من مجلس إدارة بنك الجزائر والمتمثل في مجلس النقد والقرض.[1]

– وفي جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2 % و5 % ، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سيما بعد إتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية .

وبسبب ارتفاع قيمة الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي تدخلت السلطات النقدية في أسواق الصرف الخارجي في النصف الثاني من سنة 2003 من أجل إعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى ماكان عليه في نهاية 2002، وبين جوان وديسمبر 2003، إرتفعت قيمة الدينار بالنسبة للدولار بحوالي 11 % وارتفع الصرف الفعلي الحقيقي ب 7.5 %.

– وقد قام بنك الجزائر في ديسمبر 2008 بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم ليصل إلى 73 دج للدولار، بينما استقر سعر صرف الأورو عند 89 دج للأورو خلال نفس الفترة ، وكان هدف هذا الإستقرار من أجل حماية الاقتصاد الوطني من أثار الأزمة المـــالية العالمية [2] ، وكذا الإستقرار النقدي والمالي والتي هي من مهـــام البنك المـــركزي حسب ما نصت عليه المادة 2 من النظام رقم 10 / 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 .[3]

– تواصل انخفاض الدينار الجزائري إلى غاية سنة 2016 مقابل العملات العالمية حيث بلغ سعر تداول الأورو لأول مرة 132.94 دج وبلغ سعر صرف الدولار 110.45 دج، وقد أرجعه الخبراء الإقتصاديون إلى تخفـيض متعمد وغير معلن، خـــاصة بعد صدور النظام 01/16 المؤرخ في 6 مارس 2016 والذي عدل النظام 01/07 المؤرخ في 3 فيفري 2007 والمتعلق بقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، والذي ينص على تنظيم بيع وشراء العملة الوطنية بصفة حرة بحيث يعطي ويرخص لوكلاء معتمدين من قبل البنك المركزي، ويتيح لهم مجموعة من العمليات المحددة مع الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين، وذلك من خلال المواد 2 و3 من النظام 01/16،كما قام النظام رقم 02/16 المؤرخ في 21 أفريل 2016 بتحديد سقف وكيفيات تصريح المسافرين المقيمين وغير المقيمين القادمين من وإلى الخارج بإستيراد وتصدير الأوراق النقدية وكل أداة أخرى قابلة للتداول محررة بالعملات الأجنبية

---

[1] جعفري عمار: مرجع سابق، ص 111.

[2] بورعدة حورية : **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (دراسة سوق الصرف الموازي )** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص الاقتصاد الدولي ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص(140 – 141 ) .

[3] النظام رقم 10 / 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 .

قابلة للتحويل بصفة حرة، حيث ألزم التصريح وفق نموذج معين المبالغ التي تساوي أو تفوق قيمة 1000 أورو، إلى غاية 7500 أورو بمناسبة كل سفر.[1]

**المطلب الثاني: مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر**

مرت التجارة الخارجية منذ الإستقلال بالعديد من المراحل، حيث كانت وليدة الأوضاع السائدة في تلك الفترات، وقد تنوعت المؤثرات في هذا القطاع بين التفكير الإيديولوجي والوضع المالي والإقتصادي للدولة، وقد حاولنا تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

**الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963– 1970):**

بدأت هذه المرحلة عقب حصول الجزائر على الإستقلال مباشرة حيث تميزت بوضعية إقتصادية هشة وتبعية شبه تامة للبلد المستعمر ولذا قامت باتخاذ إجراءات للخروج من هذا الواقع وتحقيق الإستقلال الإقتصادي إلى جانب الإستقلال السياسي ولذلك عمدت السلطة الجزائرية إلى تبني فكرة الرقابة على التجارة الخارجية، ولتأمين هذه الرقابة إعتمدت الدولة على ثلاث آليات رئيسية هي:

**أولا: التعريفة الجمركية:** حيث أنشئت التعريفة الجمركية بموجب الأمر 63 – 413 المؤرخ في 1963/10/28 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، حيث يميز أولا بين سلع التجهيز والمواد الأولية (10 %)، ويمنح لها الأفضلية وسلع الإستهلاك ويفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة (15% – 20 %)، كما يميز ثانيا بين السلع من حيث المنشأ، حيث يمنح للمنتجات المستوردة من فرنسا معاملة تفضيلية وهذا نظرا لدرجة ارتباط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الفرنسي، والتعريفة الجمركية المشتركة وتخص الدول المرتبطة مع الجزائر باتفاقيات تجارية، وأخيرا باقي دول العالم لا تتوافر فيها شروط التعريفة الخاصة.[2]

**ثانيا: الرقابة على الصرف:** بعد إنشاء البنك المركزي بمقتضى القانون رقم 62 / 144 المؤرخ في 10/13 /1962 والذي يعتبر حسب قانونه الأساسي هيئة إصدار وله أيضا صلاحية الرقابة على الصرف، بحيث يتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر وفرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة النقدية والمالية للدولة، إلا أن إفتقاد هذه الرقابة إلى سلطة اتخاذ القرار والإستقلالية جعلها مجرد إجراء شكلي ليس له أي تأثير على قرارات الإستيراد، كما أن علاقة البنك المركزي مع التجمعات المهنية للمشتريات لم تكن واضحة المعالم نظرا لغياب نص قانوني ينظم حركة رؤوس الأموال.[3]

**ثالثا: نظام حصص الإستيراد وتحديد حجم الواردات (آلية النظام الموقفي):** طبق هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم 63-188 المؤرخ في 1963/05/25، وفحوى هذه الأداة هو تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة مسبقا، مع إمكانية تحديد الناحية والمنطقة الجغرافية مصدر الإستيراد، ويعتبر تحديد حجم الواردات شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الإستيراد ولكن بصفة محدودة من منطلق أن نظام الحصص لا يخص إلا بعض السلع ، فيما تبقى باقي السلع غير الواردة في إطار نظام الحصص خاضعة لحرية الاستيراد، وقد مس التحديد مباشرة عند الإستيراد مايلي:

1. السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية بدرجة أولى ثم تأتي في الدرجة الثانية سلع الإستهلاك الصناعي.
2. السلع الوسيطية المتمثلة في المواد المستخدمة في البناء و المواد الكميائية أو الموجهة للتحويل الصناعي.

---

[1] النظام **رقم 16 / 02** المؤرخ في 21 أفريل 2016 .

[2] مرزاق عثمان : مرجع سابق ،ص 106 .

[3] عجة الجيلالي : **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ، دار الخلدونية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2007 ،ص 20 .

ويعتمد في تحديد السلع على نوعية السلع وأصنافها في إطار برنامج إستيراد سنوي مصادق عليه من طرف الحكومة على أن يقوم البنك المركزي الجزائري بتوفير العملة الصعبة اللازمة لهذا الغرض و بعدها تسلم للمعنيين بالأمر سندات الإستيراد المتضمنة طبيعة وقيمة السلع مع وضعها التسعيري وكذا أجلها و مقصدها.[1]

**الفرع الثاني: فترة احتكار الدولة والتوجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية ( 1970 – 1994 ):**

بعد فترة الرقابة التي مارستها الدولة على قطاع التجارة خلال الستينات، أين عرفت حرية نسبية رافقها بعض المشاكل في عمليات الاستيراد خاصة ما تعلق منها بنوعية المواد المستوردة ، لجأت الدولة إلى عملية الإحتكار عن طريق الشركات التابعة لها، ففي جويلية من عام 1971 صدرت سلسلة من التعليمات منحت إحتكار المنتوج لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة حسب النشاط الذي تمارسه.

**أولا: مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970 – 1989**: بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970– 1973) ليبين نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية (كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه)، وكان الهدف من هذا الإحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي والإجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة. [2]

**ثانيا: بوادر تحرير التجارة الخارجية (1986– 1994)**:بعد السياسة الإحتكارية المنتهجة من قبل الدولة، وكذا الأزمة الخانقة التي مرت بها سنة 1986 ، بخصوص تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية ، جعل الجزائر تعيد النظر في أهداف قانون 78-02، حيث أصبح من أولوياتها المساهمة في ترقية الصادرات، تحفيز تنمية الإنتاج الوطني وتكامله، وتخفيض تكاليف الواردات، وكذا فتح المجال للمؤسسات الخاصة للتدخل في مجال التجارة الخارجية.

وعلى هذا الأساس صدر في سنة 1988 القانون رقم 88 – 29، أين تمارس الدولة إحتكار التجارة الخارجية عن طريق منح امتياز للمؤسسات العمومية أو إلى الهيئات العمومية أو إلى مجموعات المصالح المشتركة ، وهو إمتياز يتم التراضي عنه من خلال دفتر الشروط الذي يحدد حقـوق وواجبات صاحب الإمتياز، مما فتح إمكانية المنافسة بين المؤسسات العمومية في مجـــال المبادلات التجارية الـدولية واعتبار هذه المؤسسات كآليات لتدعيم اللامركزية في مجال التجارة الخارجية.

وانطلاقا من هذا القانون وابتداءا من أواخر عام 1988 ظهرت لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة ، أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة إقتصادية تعتمد على حرية السوق والمبادرة وإدماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي، إنطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للإقتصاد الوطني، من شأنها تحرير التجارة الخارجية من جهة، وتفعيل دور المؤسسات كشريك إقتصادي يتمتع بإستقلالية عن الدولة من جهة أخرى، بعدما كان الإقتصاد يسيطر عليه القطاع العمومي ، ويتسم بالتسيير المركزي.

وفي ظل هذه التحولات الإقتصادية بدأت معالم ومساعي تحرير التجارة الخارجية، وذلك بصدور قانون المالية التكميلي لعام 1990، والذي أقر بمبدأ تحرير التجارة الخارجية، إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذي يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر، وهو ما تم

[1] فيصل لوصيف: مرجع سابق، ص 91.

[2] صالح تومي ، عيسى شقبقب : **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970 ، 2002)** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 4 ، ديسمبر 2006، ص 31 .

تأكيده بقانون النقد والقرض 90-10، الذي ينص على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال، كل هذه الإجراءات هدفها إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية. [1]

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الذي يفتح مجال التجارة الخارجية أمام كل مؤسسة عمومية تنتج سلعا وخدمات مسجلة في السجل التجاري ، وكل مؤسسة عمومية ، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة مسجل في السجل التجاري يعمل لحسابه أو لحساب الغير بما في ذلك الإدارة .

وقد تم التحرير التام للتجارة الخارجية بصدور نظام رقم 91- 03 حيث تنص المادة الأولى منه على أنه "يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانونا في السجل التجاري أن يقوم إبتداء من أول أبريل 1991 بإستيراد أية منتوجات أو بضائع ليست ممنوعة ولا مقيدة، وذلك بمجرد أن يكون له محل مصرفي ودون أية موافقة أو رخصة قبلية" .[2]

**ثالثا: مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية الجزائرية بعد 1994**: لقد حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديونها، ونظرا لإرتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار عام 1994، إضطرت بعد تردد طويل إلى إبرام إتفاق (STAND BY) مع صندوق النقد الدولي (FMI) الذي إحتوى على برنامجين، يتعلق الأول بالحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي (94-1995) الذي ساعدت على إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية، أما البرنامج الثاني فقد تعلق بالتعديل الهيكلي (1995-1998) الذي مهد الطريق للجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والإندماج في الإقتصاد العالمي، تضمن هذا الإتفاق شرط تحرير التجارة الخارجية، ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار كان :تحرير الأسعار، تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير، وتخفيض قيمة العملة الوطنية وفي إطار تحقيق هذا الشرط صدرت أيضا التعليمة الحكومية رقم 94-13 المؤرخة في 12 أفريل 1994، التي ألغت تعـــليمة سابقة (رقم 625الصادرة في 18 أوت 1992، بحيث كان الهدف منها حماية المنتوج الوطني)، سمحت هذه التعليمة القيام بإستيراد البضائع دون أي قيود إدارية أو كمية، بحيث تم تحرير جميع عمليات الإستيراد بإستثناء مجموعة من السلع الحيوية، التي كانت تخضع مؤقتا لمعايير مهنية.

في هذا الإطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نصف مليون دولار من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات ، بحيث كان ذلك إبتداءا من 01 يناير 1995، كما تم إلغاء القيود المفروضة على الصرف ، وتخفيض التعريفة الجمركية من 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997، ثم إلغاء تراخيص الإستيراد والتصدير وإبقائها فقط على بعض المعاملات التجارية.[3]

**الفرع الثالث: إندماج التجارة الخارجية الجزائرية مع الاقتصاد الإقليمي والدولي:**

مع دخول الألفية الجديدة وبعد تحسن الأوضاع الأمنية في البلد كان لزاما على الدولة الجزائرية مسايرة الإقتصاد العالمي ضمن مسار البحث عن تطوير التجارة الخارجية وتحسين أداءها، ولذلك فقد قامت بتعديلات جمة في الأطر القانونية، وكذا إبرام العديد من الإتفاقيات الدولية في هذا المجال وسنحاول التطرق في ذلك من خلال ما يلي:

**أولا: فترة بداية الألفية الثالثة (بين الحرية التجارية والتقييد)**: صدرت العديد من النصوص القانونية التي تنظم التجارة الخارجية وتضمن تحريرها الفعلي، وفي هذا الإطار أنشئ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، وصدر الأمر 06 - 96 المتعلق بتأمين القرض عند

---

[1] منصور داود: **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق ، تخصص قانون الأعمال ،كلية الحقوق ، جامعة بسكرة ، الجزائر 2016/2015 ، ص 20 .

[2] منصور داود : مرجع سابق ، ص 20 .

[3] مناد علي ، طالب دليلة: **حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر والاندماج في المنضمة العالمية للتجارة ، دراسة قياسية** ، مجلة الباحث الاقتصادية ، مديرية النشر ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، العدد 2 ، الجزائر ، سبتمبر 2015 ،ص 186 .

التصدير، تأسيس تعريفة جمركية جديدة بالأمر رقم 01-02 ولم يقتصر الأمر هنا فقطاع الجمارك عرف تعديلا توافق والمتغيرات الإقتصادية الجديدة فصدر بصدده القانون رقم 98 – 10 والمتضمن قانون الجمارك .

– وبعدها صدر الأمر رقم 03 – 04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها، والذي كرس في مادته الثانية حرية إنجاز عمليات إستيراد المنتوجات وتصديرها، إلا أنه استثنى عمليات إستيراد وتصدير المنتوجات التي تخل بالأمن وبالنظام العام وبالأخلاق، وأضاف في المادة 3 إمكانية إخضاع إستيراد وتصدير المنتوجات التي تمس بالصحة البشرية والحيوانية وبالبيئة وبحماية الحيوان والنبات وبالحفاظ على النباتات وبالتراث الثقافي إلى تدابير خاصة تحدد شروط وكيفيات تنفيذها عن طريق التنظيم.

وقد فتح الأمر كذلك لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا إقتصاديا مجال إنجاز عمليات إستيراد وتصدير المنتوجات بإستثناء العمليات ذات الطابع غير التجاري والعمليات التي تنجزها الإدارات والهيئات ومؤسسات الدولة وقد أضاف الأمر في مادته الثامنة وفي إطار حماية الإنتاج الوطني الإستفادة من حماية تعريفية في شكل حقوق جمركية قيمية وتدابير الدفاع التجارية .

– بالإضافة إلى هذه التدابير، فقد صدرت نصوص تشريعية تطبيقية للأمر 03-04 على غرار المرسوم التنفيذي رقم 05 – 220 الذي يحدد شروط تنفيذ التدابير الوقائية وكيفياتها، المرسوم التنفيذي رقم 05-221 الذي يحدد شروط تنفيذ الحق التعويضي وكيفياته، وكذا المرسوم التنفيذي 05–222 يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق وكيفياته.[1]

– وفي عام 2009 صدر قانون المالية التكميلي الذي يعيد فرض الرقابة على التجارة الخارجية من خلال إجبارية التوطين البنكي قبل إنجاز أي عملية إستيراد بالإضافة إلى إجبارية استعمال الإعتماد المستندي كطريقة واحدة ووحيدة لدفع قيمة الواردات من أجل كبح الواردات التي أصبحت تضم سلع رديئة أدت إلى نزيف العملة الصعبة إلى الخارج . [2]

ومن الإجراءات التي تلت قانون 2009 التكميلي، قانون المالية 2010 الذي ضبط التعاملات المالية والتجارية الدولية قروض المونين ب 60 يوما وقد دخل هذا الإجراء حيز التنفيذ في 2011 .

**ثانيا: مرحلة التوجه نحو الاندماج الإقليمي والدولي:** ضمت مختلف الاتفاقيات التي قامت بها الجزائر مع كل من الاتحاد الأوروبي وكذا الشراكة الأورو متوسطية والعربية ، فضلا عن الاتفاقيات الثنائية بينها وبين العديد من الدول ونذكر أهمها:

1. **منطقة التبادل العربي الحر:** في شهر أوت 2004 أعلن رسميا من خلال المرسوم الرئاسي رقم 223 المتضمن لمصادقة الجزائر على إتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية ، حيث تقدمت الجزائر بملف الإنضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008 وذلك بعد الإلتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، وقد بدأت تستفيد المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية الأعضاء في المنطقة من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية إبتداءا من 01 جانفي 2009 وتظم هذه المنطقة الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، فلسطين، السودان. [3]

2. **إتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية:** المرسوم الرئاسي رقم 159-05 المؤرّخ في 18 ربيع الأول عام 1426 الموافق 27 أبريل سنة 2005 والمتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل سنة 2002 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من

[1] منصور داود : مرجع سابق ،ص 22 .

[2] بوطالب هدى : **تطور استخدام الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ، السنة الجامعية 2010/2009 ،ص 106 .

[3] موقع وزارة التجارة الجزائرية: الإتفاقيات التجارية، **منطقة التبادل العربي الحر**، تاريخ الإطلاع 2018/04/05،
https://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/grande-zone-arabe-de-libre-echanges-gzale

رقم 1 إلى رقم 7 والوثيقة النهائية المرفقة به. (ج.ر رقم 31 المؤرخة في 30 أفريل 2005) وتتمثل أهمية هذه الإتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الأوروبية.[1]

3. **الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي**: المرسوم رئاسي رقم 12 – 10 مؤرخ في 26 محرم 1431 الموافق ل 11 جانفي 2010 يتضمن التصديق على الإتفاقية التجارية التفاضلية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع بتونس في 6 ذي الحجة 1429 الموافق ل 4 ديسمبر 2008 . (ج ر رقم 12 فيفري 2010)

وكذا المرسوم الرئاسي رقم 271 – 13 مؤرخ في 15 رمضان 1434 الموافق ل 24 جويلية 2013. يتضمن نشر ملاحق البروتوكول رقم 1 للاتفاقية التجارية التفاضلية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية التونسية الموقع بتونس في 4 ديسمبر 2008 (ج.ر ل 21 أوت 2013). والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2014 والتي تضمنت إعفاءات وتخفيضات جمركية على قوائم محددة من الصادرات والواردات تهدف إلى تنمية المنتجات الوطنية للبلدين وكذا تعزيز الصادرات .

4. **إتفاقية التعاون التجاري بين الجزائر والأردن**: المرسوم الرئاسي رقم 98 – 252 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 8 غشت سنة 1998 والمتضمن المصادقة على إتفاقية التعاون التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقع عليها بالجزائر في 19 مايو سنة 1997. (ج.ر رقم 58 المؤرخة في 09 أوت 1998 ).[2]

5. **مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**: كانت فكرة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ التسعينيات من القرن الماضي ولكن أبرزت تقدما أكبر في بدايات القرن الحالي حيث قامت الدولة الجزائرية بدراسة النظام التجاري، وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008، من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) إتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا والبرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن مشاريع فقرات الإلتزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات، في عدة إجتماعات رسمية وغير رسمية[3]

ومن أبرز مانتج عن مراجعة القوانين بما يتعلق والتجارة الخارجية تماشيا والمتطلبات الدولية لتحريرها من جهة وحماية الإقتصاد الوطني من جهة أخرى ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 15–306 مؤرخ 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع. (ج.ر رقم 66 مؤرخة في 09 ديسمبر 2015 ) وكذا القوانين المتعلقة بالنظام الجمركي رقم 14 – 10 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014، والأمر رقم 15–01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 وكذا القانون رقم 15 – 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015. [4]

[1] موقع وزارة التجارة الجزائرية: الإتفاقيات التجارية، **إتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية** ، تاريخ الإطلاع 2018/04/05 ،
https://www.commerce.gov.dz/ar/rubrique/accords-d-association-avec-l-ue

[2] موقع وزارة التجارة الجزائرية : الإتفاقيات التجارية ، **الإتفاق التفاضلي الجزائري – التونسي** ، تاريخ الإطلاع 2018/04/05 ،
https://www.commerce.gov.dz/ar/ accord-commercial- tu6nisien-algero-peferentiel

[3] موقع وزارة التجارة الجزائرية : الاتفاقيات التجارية ، **إنضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة** ، تاريخ الإطلاع 2018/04/05 ،
https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc

[4] قانون الجمارك : **رقم 15– 18** المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 .

## المبحث الثاني: تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري وتطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000– 2016)

سيتم من خلال هذا المبحث بتبيان أهم خصائص التجارة الجزائرية من خلال التعرف على أهم الصادرات والواردات الجزائرية، ثم التعرف إلى أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

### المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2000– 2016):

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض التوزيع الهيكلي للصادرات الجزائرية ثم التعرف على ابرز الشركاء التجاريين للبلد خلال الفترة(2000 / 2016)، والجدول الموالي رقم (03) يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة المذكورة سابقا، كما يلي:

**جدول 3 : هيكل الصادرات خلال الفترة (2000– 2016)**

| الوحدة: مليون دولار أمريكي | | صادرات الطاقة | | صادرات خارج الطاقة | |
|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | إجمالي الصادرات | قيمة صادرات الطاقة | النسبة | قيمة صادرات خارج الطاقة | النسبة |
| **2000** | 22 031 | 21 419 | 97,22% | 612 | 2,78% |
| **2001** | 19 132 | 18 484 | 96,61% | 648 | 3,39% |
| **2002** | 18 825 | 18 091 | 96,10% | 734 | 3,90% |
| **2003** | 24 612 | 23 939 | 97,27% | 673 | 2,73% |
| **2004** | 32 331 | 31 550 | 97,58% | 781 | 2,42% |
| **2005** | 46 495 | 45 588 | 98,05% | 907 | 1,95% |
| **2006** | 54 792 | 53 608 | 97,84% | 1 184 | 2,16% |
| **2007** | 60 917 | 59 605 | 97,85% | 1 312 | 2,15% |
| **2008** | 79 146 | 77 192 | 97,53% | 1 954 | 2,47% |
| **2009** | 45 477 | 44 411 | 97,66% | 1 066 | 2,34% |
| **2010** | 57 762 | 56 143 | 97,20% | 1 619 | 2,80% |
| **2011** | 73 620 | 71 662 | 97,34% | 1 958 | 2,66% |
| **2012** | 72 620 | 70 571 | 97,18% | 2 049 | 2,82% |
| **2013** | 65 823 | 63 662 | 96,72% | 2 161 | 3,28% |
| **2014** | 61 172 | 58 362 | 95,41% | 2 810 | 4,59% |
| **2015** | 35 138 | 33 081 | 94,15% | 2 057 | 5,85% |
| **2016** | 29 698 | 27 917 | 94,00% | 1 781 | 6,00% |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

**ONS** : commerce extérieur, Évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2011, 2018/04/15 تاريخ الاطلاع
http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html

**bank-of-algeria :**bulletins statistiques trimestrieles (2004-2017 ) ,2018 /04/15 تاريخ الإطلاع
http://www.bank- of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

وانطلاقا من الجدول أعلاه رقم ( 3 ) نورد المنحنى البياني الأتي:

**الشكل 9 : تطور هيكل الصادرات في الجزائر (2000– 2016)**

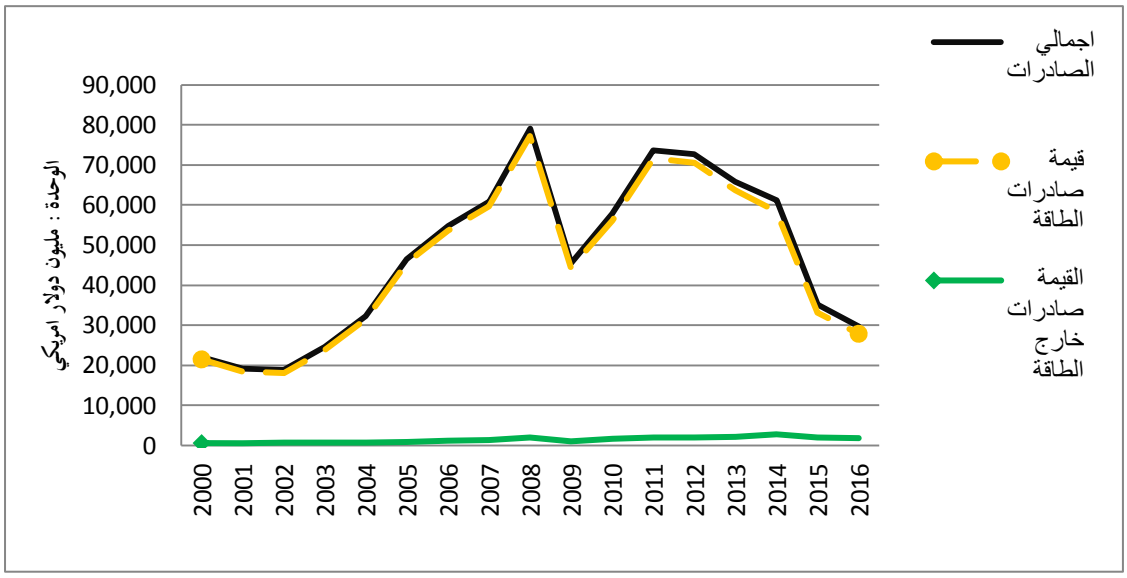


المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم ( 3 )

## الفرع الأول: تحليل تطورات الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2016):

من خلال النضرة العامة للجدول رقم (3) المتعلق بهيكل صادرات الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016 نجد أن نسبة صادرات الطاقة كبيرة جدا مقارنة بصادرات خارج الطاقة، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي الموجود في الإنتاج الوطني، والذي يعتمد أساسا على مستخرجات البترول الخام، وهذه خاصية أغلب دول العالم الثالث المتميز بالتركيز السلعي على مورد واحد وغالبا ما يكون من المواد الأولية والخامة واستهلاك الثروات الطبيعية، ولذا فإن مداخيل صادرات الجزائر مرتبطة بتغيرات أسعار المحروقات العالمية، والتي تتحدد بنسبة النمو في الإقتصاد العالمي المستهلك للطاقة، وبالتالي هذه السلسلة من المتغيرات الإقتصادية تساهم في تغيير الأسعار الدولية للمحروقات وبالتالي تغير قيمة الصادرات الجزائرية.

وبالعودة إلى الجدول أعلاه فإنه نلاحظ تراجع مهم في قيمة الصادرات الإجمالية في سنة 2001 والتي بلغت 19.132 مليون دولار، بعد ما كانت 22.031 مليون دولار سنة 2000 والسبب في ذلك يتضح من خلال تراجع في قيمة صادرات الطاقة من 21.419 إلى 18.484 مليون دولار، وتواصل ذلك بنفس الوصف خلال سنة 2002 إلى 18.091 مليون دولار مؤثرا على الصادرات الإجمالية بقيمة 18.825 مليون دولار، ولكن خلال سنة 2003 وبعد تحسن نسبة النمو وبداية زيادة الطلب العالمي على الطاقة فإنه أثَّر بالإيجاب على مداخيل الجزائر المتأتية من صادرات المحروقات، وعكس ذلك فإن الصادرات خارج الطاقة وبالرغم من تسجيل تحسن خلال سنة 2001 و2002 بقيمة 648 و 734 مليون دولار على التوالي فإنه لم ينعكس على الصادرات الإجمالية بالإرتفاع ، وذلك بسبب ضعف النسبة المسجلة بالنضر إلى صادرات الطاقة، ومنذ سنة 2003 واصلت إيرادات الطاقة صعودا خلال السنوات 2004 إلى غاية سنة 2009 أين كان المنعرج، حيث تراجعت قيمة الصادرات الإجمالية بحوالي 40 % مما كانت عليه في سنة 2008 ، فقد هوت من 79.146 مليون دولار إلى 45.477 مليون دولار، والملاحظ أن قيمة صادرات الطاقة هي التي أثرت عليها حيث هوت هي الأخرى من 77.192 إلى 44.411 مليون دولار، ومن جهة أخرى فإن الصادرات خارج الطاقة والمتمثلة في مختلف السلع الصناعية والغذائية وغيرها، قد حققت نموا مهم، مستمر وموجب فقد صعدت من 673 مليون دولار سنة 2003 إلى 1.954

مليون دولار سنة 2008، وبالرغم من أنها تضاعفت بثلاثة مرات فإنها لم تسجل تأثيرها على الصادرات الكلية للبلد ، وفي سنة 2009 نلاحظ هبوط القيم بشكل واضح وكبير ، وهذا كان إستجابة للهزات الدولية وإنعكاسات الأزمة المالية العالمية، أما خلال سنة 2010 إلى 2012 فإن التحسن في أسعار النفط ساعد الجزائر في تحسين إيراداتها حيث بلغت 72.620 مليون دولار، والتي كانت أكبر قيمة للصادرات خلال 17 سنة محل الدراسة قبل أن تعود الأزمة النفطية في الظهور والتي بلغت ذروتها خلال سنة 2016 بحيث تراجعت الصادرات الطاقوية إلى 27.917 مليون دولار فأصبحت في مستويات سنة 2003 / 2004 ، فكانت بذلك تحتل الصدارة على صادرات البلد الكلية، كما نلاحظ أن الصادرات خارج الطاقة تراجعت إلى 1.781 مليون دولار سنة 2016 بعدما كانت قد وصلت إلى 2.810 مليون دولار سنة 2014 .

مما سبق، وعند ملاحظة الرسم البياني فإن منحنى إجمالي الصادرات الجزائرية في الفترة مابين 2000-2016 يتطابق تقريبا والمنحنى المتعلق بصادرات الطاقة، وهذا ما يؤكد لنا تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات بنسبة تتراوح بين 94 % و 98 %، أما فيما يخص نسب الصادرات خارج الطاقة فإنها تتحرك صعودا ونزولا بتأثر نسبي يتراوح مابين زيادة ونقصان قيمتها الإجمالية وتغيرات نسب صادرات الطاقة، وبالرغم من البرامج الإقتصادية المتعددة، وإتباع الدولة أساليب الدعم المختلفة ، والتي كان هدفها زيادة الإنتاج في مختلف الشعب، لزيادة الصادرات خارج المحروقات، وكذا الخروج من دائرة التبعية تجاهها ، إلا أنها ظلت تتراوح مكانها ولم تشهد إنعكاسا بما يتوافق والمخططات التنموية والمتمثلة في:[1]

1. برنامج الإنعاش الإقتصادي 2004/2001، وهو مجموع السياسات والبرامج المتبعة من طرف الحكومة من أجل تحريك النشاط الإقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود)، في مجمل آلياته، وقد بلغ مجموع المبالغ المرصدة لهذا البرنامج 6.9 مليار دولار أمريكي.

2. برنامج دعم النمو الإقتصادي 2005-2009 واعتبر كآلية مكملة لسياسة الإنعاش، والهدف منها ضخ أكبر قدر ممكن من الإستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وذلك بهدف التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر ورفع المستوى المعيشي للأفراد ، عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات ، والسعي للوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة التي تعبر عن الإنتاج والإنتاجية، وقد بلغ مجموع المبالغ المرصدة لهذا البرنامج 150 مليار دولار أمريكي.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 يعتبر برنامج توطيد النمو الإقتصادي البرنامج الذي يعمل على تكملة واستدامة التنمية للمشاريع المنسقة والتي تعمل على تقليص البطالة، الرفع من المستوى المعيشي للأسر والتكثيف من البنية التحتية مع الرفع من الإنتاجية الإجمالية وقد بلغ مجموع المبالغ المرصدة لهذا البرنامج 286 مليار دولار أمريكي .

**الفرع الثاني: أهم الشركاء التجاريين للجزائر ( الزبائن) الفترة (2000– 2016)**: وللتعرف على وجهات السلع الجزائرية نقوم في لجدول التالي بإستعراض أهم الدول الموردة من الجزائر وذلك خلال الفترة 2000 – 2016 .

[1] برنة عبد العزيز: مرجع سابق، ص 107

جدول 4: توزيع الصادرات على أهم الزبائن العشرة للجزائر خلال الفترة (2000– 2016) (الوحدة : مليون دج)

| السنة | ايطاليا | و,م,ا | فرنسا | اسبانيا | هولندا | البرازيل | تركيا | كندا | المانيا | بلجيكا | بريطانيا | البرتغال | الهند |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 332 271,70 | 257 697,00 | 219 581,10 | 175 167,70 | 124 622,60 | 113 022,10 | 100 261,50 | 58 665,40 | 55 185,30 | 49 550,70 | | | |
| 2001 | 332 631,50 | 210 059,70 | 223 678,70 | 173 199,30 | 105 251,90 | 79 198,00 | 75 497,10 | 53 292,10 | | 42 189,60 | 23 241,30 | | |
| 2002 | 301 336,80 | 213 321,50 | 203 876,50 | 180 970,90 | 135 356,20 | 71 356,30 | 76 834,10 | 75 267,10 | 34 970,80 | 36 935,40 | | | |
| 2003 | 364 588,20 | 378 658,60 | 238 838,10 | 231 309,20 | 130 876,40 | 86 765,20 | 82 223,00 | 107 702,50 | | 54 600,30 | | 41 838,00 | |
| 2004 | 372 786,40 | 517 111,70 | 280 513,60 | 263 142,30 | 173 028,00 | 137 732,80 | 98 926,20 | 142 993,90 | | 57 377,30 | | 57 378,90 | |
| 2005 | 560 186,70 | 788 237,90 | 341 786,30 | 375 319,30 | 224 870,40 | 214 371,70 | 128 320,80 | 168 290,90 | | 116 096,10 | | 124 225,90 | |
| 2006 | 678 621,50 | 1 082 428,10 | 333 003,90 | 435 899,90 | 207 254,80 | 137 867,60 | 135 833,00 | 260 760,80 | | 145 591,50 | 118 305,70 | | |
| 2007 | 558 063,70 | 1 267 169,00 | 287 166,60 | 373 927,90 | 317 144,30 | 127 781,70 | 143 117,60 | 326 845,30 | | | 110 447,10 | | 108 605,50 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

**ONS**: commerce extérieur, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2016, تاريخ الإطلاع 2018/04/15

http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 a 2016 .

**ANDI**: bilan du commerce extérieur , principaux partenaires à l'exportation, تاريخ الإطلاع 2018 /04/20

http ://www.andi.dz/index.php/ar/statistique .

| السنة | ايطاليا | و,م,ا | فرنسا | اسبانيا | هولندا | البرازيل | تركيا | كندا | بلجيكا | بريطانيا | البرتغال | الهند | جمهورية كوريا | الصين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 798 537,20 | 1 215 557,50 | 409 046,60 | 585 005,90 | 395 547,40 | 166 564,30 | 189 375,60 | 345 607,20 | | 141 755,30 | 131 741,20 | | | |
| 2009 | 422 805,00 | 767 403,30 | 327 699,90 | 399 381,10 | 241 915,30 | 108 699,30 | 148 345,80 | 180 517,80 | | 84693.40 | | | 108 568,20 | |
| 2010 | 684 236,30 | 1 077 795,60 | 294 321,90 | 460 559,60 | 324 533,70 | 188 275,50 | 210 738,80 | 231 567,10 | 149 692,40 | | | 121 998,40 | | |
| 2011 | 764 070,00 | 1 107 031,80 | 478 132,00 | 525 881,30 | 359 773,70 | 236 661,80 | 184 775,90 | 326 282,00 | | 208 934,30 | | 163 091,70 | | |
| 2012 | 911 089,80 | 852 974,90 | 484 660,00 | 618 023,80 | 416 011,60 | 268 713,90 | 207 704,80 | 402 188,80 | | 290 285,70 | | | | 201 356,70 |
| 2013 | 705 101,70 | 480 204,80 | 508 398,90 | 818 497,90 | 368 858,90 | 230 289,80 | 188 282,10 | 234 871,00 | | 561 127,90 | | | | 188 117,40 |
| 2014 | 648 042,90 | 377 289,20 | 543 223,60 | 745 368,70 | 398 870,60 | 216 816,90 | 206 547,70 | | 145 805,10 | 431 813,30 | | | | 149 223,20 |
| 2015 | 535 074,10 | 224 723,40 | 465 412,60 | 626 649,80 | 200 281,30 | 150 636,00 | 183 659,20 | | 101 603,30 | 247 013,50 | 92 704,30 | | | |
| 2016 | 423 938,30 | 422 518,40 | 374 183,80 | 569 199,20 | 160 741,80 | 176 624,20 | 146 900,80 | 142 153,00 | 107 900,10 | 115 984,40 | | | | |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

**ONS**: commerce extérieur, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2016, تاريخ الإطلاع 2018/04/15

http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html: Evolution des échanges extereurs de marchandises de 2011 a 2016 .

**ANDI**: bilan du commerce extérieur , principaux partenaires à l'exportation, تاريخ الإطلاع 2018 /04/20

http ://www.andi.dz/index.php/ar/statistique .

ومن خلال الجدول أعلاه تم إستخرج ترتيب الدول العشرة الموردة من الجزائر كما يلي:

**جدول 5 : ترتيب الدول العشرة الموردة من الجزائر خلال الفترة الإجمالية (2000– 2016) الوحدة ( مليون دج )**

| الرتبة | البلد ( الزبون ) | قيمة الصادرات الإجمالية 2000 إلى 2016 | المتوسط السنوي |
|---|---|---|---|
| 1 | و,م,ا | 11 240 182,40 | 661 187,20 |
| 2 | ايطاليا | 9 393 381,80 | 552 551,87 |
| 3 | اسبانيا | 7 557 503,80 | 444 559,05 |
| 4 | فرنسا | 6 013 524,10 | 353 736,71 |
| 5 | هولندا | 4 284 938,90 | 252 055,23 |
| 6 | البرازيل | 2 711 377,10 | 159 492,77 |
| 7 | كندا | 3 057 004,90 | 179 823,82 |
| 8 | تركيا | 2 507 344,00 | 147 490,82 |
| 9 | بريطانيا | 2 248 908,50 | 132 288,74 |
| 10 | بلجيكا | 1 007 341,80 | 59 255,40 |

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الجدول رقم (4)

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة من حيث بلغ متوسط ما استوردته من الجزائر خلال السنوات 2000 إلى 2016 661.187.20 مليون دج، ثم تأتي ايطاليا كزبون ثان، وإسبانيا في المرتبة الثالثة، أما فرنسا فتحتل المركز الرابع، كما نجد أن من أهم وجهات السلع الجزائرية البرازيل،كندا، تركيا وبريطانيا وبلجيكا، ومنه نستنتج أن هذه الوجهات تتركز أساسا في القارة الأوربية كشريك أول ثم القارة الأمريكية ، والشكل التالي يبن ذلك:

**الشكل 10 : ترتيب الدول العشرة الزبونة على الجزائر (2000– 2016)**

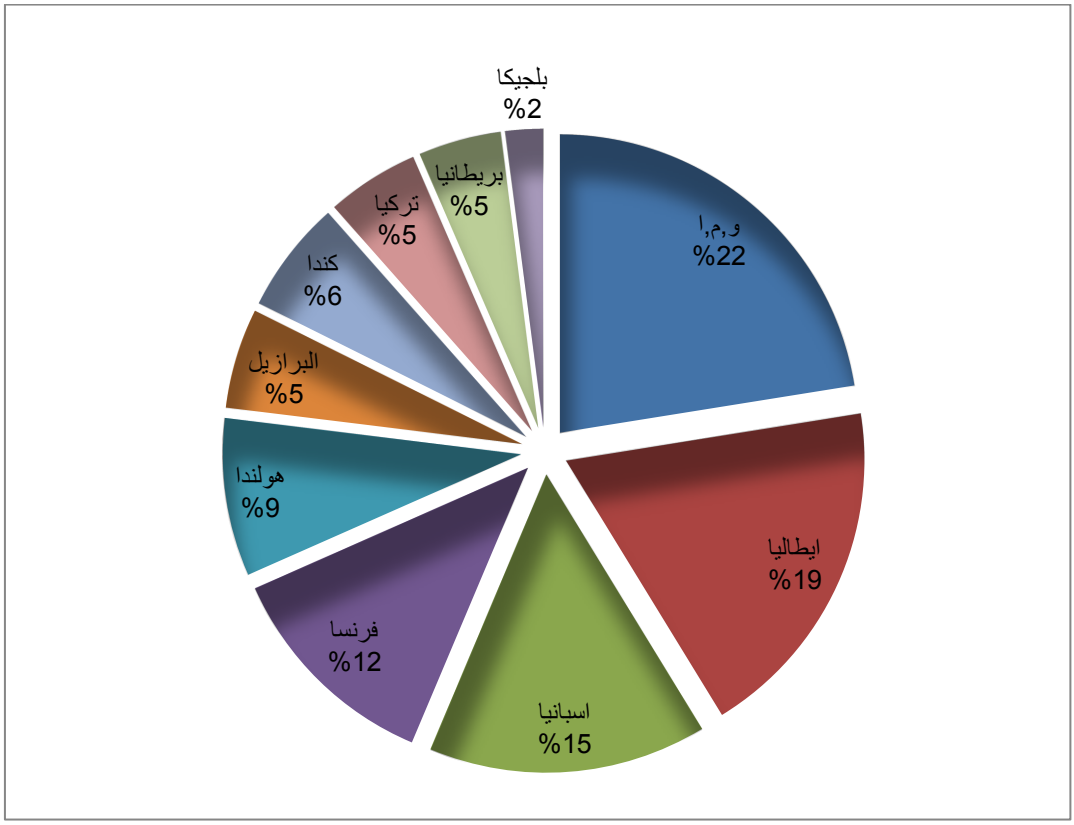


من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول ( 5 )

**المطلب الثاني: تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000– 2016)**

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2016)، ثم التعرف على أبرز الشركاء التجاريين الموردي للجزائر خلال الفترة (2000- 2016)، والجدول الموالي رقم (6) يوضح ذلك، كما يلي:

**جدول 6 : هيكل الواردات خلال الفترة(2000– 2016)**(الوحدة: مليون دولار)

| السنوات | المواد الغذائية | التجهيزات الصناعية | المواد الاستهلاكية | مواد أخرى | مجموع الواردات | نسبة المواد الاستهلاكية والصناعية والغذائية | التغير في قيمة الواردات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 2415 | 2212 | 1603 | 3 120 | 9 350 | 66,63% | |
| **2001** | 2395 | 2489 | 1693 | 2 909 | 9 486 | 69,33% | 136 |
| **2002** | 2740 | 3043 | 1272 | 4 954 | 12 009 | 58,75% | 2 523 |
| **2003** | 2678 | 3660 | 2540 | 4 656 | 13 534 | 65,60% | 1 525 |
| **2004** | 3597 | 4602 | 3668 | 6 441 | 18 308 | 64,82% | 4 774 |
| **2005** | 3587 | 8452 | 3107 | 5 211 | 20 357 | 74,40% | 2 049 |
| **2006** | 3800 | 8528 | 3011 | 6 117 | 21 456 | 71,49% | 1 099 |
| **2007** | 4954 | 10026 | 3752 | 8 899 | 27 631 | 67,79% | 6 175 |
| **2008** | 7796 | 15434 | 5036 | 11 213 | 39 479 | 71,60% | 11 848 |
| **2009** | 5863 | 15140 | 6145 | 12 149 | 39 297 | 69,08% | -182 |
| **2010** | 6027 | 15573 | 5987 | 12 625 | 40 212 | 68,60% | 915 |
| **2011** | 1164 | 15951 | 7944 | 22 241 | 47 300 | 52,98% | 7 088 |
| **2012** | 9023 | 13604 | 9997 | 17 752 | 50 376 | 64,76% | 3 076 |
| **2013** | 9572 | 15745 | 12205 | 17 381 | 54 903 | 68,34% | 4 527 |
| **2014** | 11005 | 18906 | 10287 | 18 132 | 58 330 | 68,91% | 3 427 |
| **2015** | 9329 | 16593 | 9773 | 15 951 | 51 646 | 69,11% | -6 684 |
| **2016** | 8224 | 15394 | 8275 | 14 834 | 46 727 | 68,25% | -4 919 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

**ONS**: commerce extérieur, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2011, 2018/04/15 تاريخ الإطلاع
http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html

**bank- of-algeria :**bulletins statistiques trimestrieles (2004 -2017 ) ,2018 /04/15 تاريخ الإطلاع
http://www.bank- of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

وانطلاقا من الجدول أعلاه نورد المنحنى البياني التالي والمتعلق بتطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000 / 2016

**الشكل 11 : منحنى تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2016)**

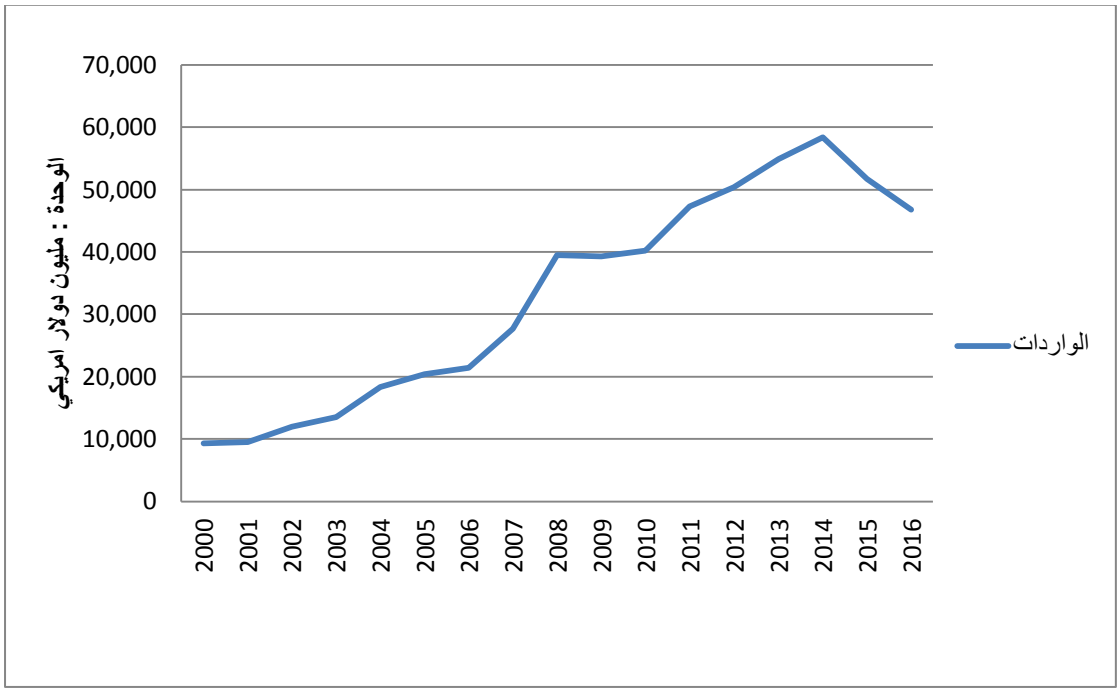


المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (6)

**الفرع الأول: تحليل تطورات الواردات الجزائرية وتنوعها السلعي خلال الفترة (2000– 2016):**

من خلال المنحنى نلاحظ أن الوضع العام للواردات الجزائرية في تطور طفيف خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2006 ثم شهد تطور متسارع على نحو كبير في قيمة الواردات خلال السنتين 2007 و2008، وبعدها شهد إستقرار شبه تام إلى غاية 2010 ، كما يظهر لنا من خلال المنحنى البياني والذي يتماشى مع الخط الأفقي للشكل، ثم بعد ذلك تعود الوتيرة التصاعدية إلى غاية سنة 2015 حيث شهد منعطف نحو التراجع ولأول مرة منذ بدية الصعود بهذا الشكل.

وبالعودة إلى الجدول أعلاه، نلاحظ مختلف القيم والأرقام المختلفة للواردات الإجمالية للبد وكذا أهم المجالات التي تحوز على الصدارة في حجم الواردات، فنجد أنه خلال سنتي 2000 و2001 كان حجم الواردات قد زاد من 9.350 إلى 9.486 مليون دولار أمريكي، وبعدها زاد بقمة معتبرة سنة 2002 والتي قدرت ب 12.009 مليون دولار لتواصل قيمة الواردات في الصعود إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت قيمتها 39.479 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة تفوق 400 % من سنة 2000، ويعود هذا الإرتفاع إلى الزيادة في الواردات من التجهيزات الصناعية حيث تضاعفت عدة مرات من سنة 2000 وقد بلغت حوالي من 700 %، وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب الداخلي على هذه السلع الرأسمالية الموجهة إلى الإستثمار خاصة، والذي كان محل تشجيع الدولة من خلال البرامج والمخططات التنموية، أما السلع الغذائية فهي كذلك شهدت إرتفاعا في قيمتها، وهذا راجع إلى زيادة الكمية المستوردة من ناحية وزيادة الأسعار العالمية للغذاء من ناحية أخرى، بالإضافة إلى السلع الإستهلاكية الأخرى ومجموع الواردات التي تصاحب ضرورة تنفيذ المخططات الاقتصادية للبلد، وخلال سنة 2008 إلى 2010 شهدت الواردات إستقرار ملحوظ فقد بلغت قيمتها 39.497 إلى 40.212

مليون دولار، بسبب الأزمة العالمية المعروفة، بأزمة الرهن العقاري والتي ساهمت في إنخفاض الأسعار، وبالتالي انعكس ذلك على القيمة الإجمالية للواردات بالإيجاب وكذا إجراءات الرقابة التي عادت إلى الظهور من خلال قانون المالية التكميلي 2009 وإلزام المتعاملين إلى التوطين البنكي وإجراء عمليات الدفع من خلال الإعتماد المستندي .

نلاحظ أيضا في الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى بداية 2015 إرتفاعا ملحوظا، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى: [1]

1. إرتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب.
2. برامج الإستثمارات العامة الضخمة التي أُعتمدت في الجزائر وكذا الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا، حيث قررت الزيادة سنة 2008 ونفذت في 2012 بأثر رجعي.
3. زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الإعتبار إلى قطاع الصناعة ، وعقب إنهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية خلال السنة 2015 وما بعدها من السنوات خلق نوع من العسر المالي في الموازنة العامة للدولة ، ولذلك لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

1. سياسة تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والأورو.
2. تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد.
3. إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الإستجابة لهذا الشرط.

ومن خلال هذه الأحداث والإجراءات والسياسات التجارية تراجعت الواردات إلى 51.646 مليون دولار أمريكي ثم إلى 46.727 مليون دولار في سنة 2016 بعدما كانت في سنة 2014 بقيمة 58.330 مليون دولار، وبالتالي بلغت قيمة الإنخفاض أكثر من 12.000 مليون دولار وهذه كمية ضخمة عادلت إجمالي واردات سنة 2002 .

**الفرع الثاني: أهم الشركاء التجاريين للجزائر ( الموردين) الفترة (2000– 2016):**

نقوم بإستعراض أهم الدول التي تقوم الجزائر بالإستيراد منها للتعرف على مدى إرتباط الجزائر مع الاقتصاد العالمي ودرجة الاندماج وتحرير التجارة ، وكذا التعرف على العملات الرئيسية التي تستعمل في هذه العمليات التجارية من خلال التعرف على البلد أو المنطقة المتعامل معها ، والجدول التالي يبن أهم الدول العشرة الموردة للجزائر خلال فترة الدراسة مابين 2000 إلى 2016 :

[1] بلال بوجمعة ، ملوك عثمان : **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2016** ، مجلة الحوار الفكري ، العدد 11 ،جوان 2016 ، جامعة أدرار ، ص (161 ، 161) .

جدول 7 : أهم الموردين العشرة للجزائر خلال الفترة (2000– 2016) (الوحدة : مليون دج)

| السنة | فرنسا | و,م,ا | ايطاليا | المانيا | اسبانيا | كندا | تركيا | اليابان | روسيا | بلجيكا | كندا | بريطانيا | الصين | الارجنتين | اكرانيا | جمهورية كوريا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 162 661,80 | 78 687,20 | 61 409,00 | 53 424,50 | 41 108,00 | 26 339,00 | 21 542,20 | 20 557,80 | 20 554,80 | 17 977,40 | | | | | | |
| 2001 | 185 152,60 | 79 150,50 | 80 324,00 | 60 963,30 | 40 319,80 | 29 234,50 | | | 18 487,10 | 20 352,40 | 20 019,40 | 19 346,40 | | | | |
| 2002 | 214 969,30 | 92 689,90 | 90 773,00 | 67 989,30 | 49 643,60 | | 31 286,10 | 29 693,00 | | | 26 721,30 | 24 326,60 | 27 230,10 | | | |
| 2003 | 250 264,40 | 54 574,90 | 98 587,80 | 68 070,20 | 57 462,10 | | 33 883,50 | 29 411,00 | 24 378,40 | | | 31 800,90 | 40 116,60 | | | |
| 2004 | 295 538,20 | 77 180,10 | 111 397,20 | 86 332,60 | 63 546,40 | | 42 109,40 | 47 320,50 | | 35 322,00 | | | 65 997,40 | 42 508,70 | | |
| 2005 | 328 138,40 | 99 314,70 | 111 819,80 | 93 739,80 | 70 991,30 | | 44 452,60 | 57 301,70 | | | | | 97 809,40 | 43 408,20 | 39 884,50 | |
| 2006 | 317 122,70 | 103 181,90 | 136 676,90 | 107 252,00 | 74 583,30 | | 51 634,70 | 51 551,00 | | 38 380,20 | | | 124 047,70 | 45 838,10 | | |
| 2007 | 320 054,60 | 146 770,20 | 166 969,50 | 124 049,00 | 110 157,20 | | 63 916,40 | 73 853,00 | | | | | 165 757,30 | 63 986,10 | | 56 164,90 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

**ONS**: commerce extérieur, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2016, تاريخ الإطلاع 2018/04/15

http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html: Evolution des echanges extereurs de marchandises de 2011 a 2016 .

**ANDI**: bilan du commerce extérieur , principaux partenaires à l'importation, تاريخ الإطلاع 2018 /04/20

http ://www.andi.dz/index.php/ar/statistique .

| السنة | فرنسا | و,م,ا | ايطاليا | ألمانيا | اسبانيا | تركيا | اليابان | كندا | بريطانيا | الصين | الأرجنتين | جمهورية كوريا | البرازيل | الهند |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 422 772,70 | 143 233,80 | 280 177,60 | 157 818,70 | 189 816,40 | 87 723,70 | 91 965,40 | 63 403,60 | | 265 461,30 | 81 577,70 | | | |
| 2009 | 447 536,60 | 145 699,70 | 268 448,20 | 200 915,00 | 215 888,70 | 126 877,60 | 86 730,20 | | | 345 145,10 | | 81 351,20 | 64 203,40 | |
| 2010 | 453 909,20 | 155 451,20 | 301 546,50 | 174 255,10 | 196 261,80 | 112 754,50 | | | | 330 481,90 | 90 468,90 | 146 991,60 | 112 320,70 | |
| 2011 | 518 702,30 | 157 802,50 | 340 914,20 | 186 513,20 | 249 843,00 | 101 946,40 | | | | 345 352,70 | 129 939,50 | 117 743,80 | 128 218,20 | |
| 2012 | 498 960,40 | 134 677,00 | 402 796,40 | 201 254,60 | 336 860,00 | 139 477,40 | | | | 462 633,30 | 139 815,40 | 100 125,90 | 104 222,10 | |
| 2013 | 496 358,90 | 187 481,90 | 450 891,90 | 227 635,60 | 406 409,00 | 164 707,20 | | | | 542 643,70 | 137 621,50 | | 104 870,10 | 103 808,10 |
| 2014 | 510 135,60 | 230 856,10 | 406 090,60 | 306 255,60 | 405 050,80 | 171 825,90 | | | 116 517,10 | 663 702,90 | 155 704,90 | 131 010,80 | | |
| 2015 | 545 187,80 | 272 863,80 | 487 139,40 | 344 289,10 | 396 695,20 | 204 860,50 | | | | 827 920,10 | 128 675,60 | 117 626,20 | 115 524,30 | |
| 2016 | 920 449,80 | 251 130,70 | 508 461,80 | 331 420,10 | 390 658,30 | 119 506,10 | | | | 522 497,90 | 211 809,00 | 132 338,20 | 146 111,80 | |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

**ONS**: commerce extérieur, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2016, تاريخ الإطلاع 2018/04/15

http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html: Evolution des echanges extereurs de marchandises de 2011 a 2016 .

**ANDI**: bilan du commerce extérieur , principaux partenaires à l'importation, تاريخ الإطلاع 2018 /04/20

http ://www.andi.dz/index.php/ar/statistique .

ومن خلال الجدول أعلاه نقوم باستخراج أهم الدول العشرة التي تستورد منها الجزائر مختلف السلع كما يلي:

**جدول 8 : الدول العشرة الأكثر تمونا للجزائر خلال الفترة (2000– 2016) (الوحدة :مليون دولار أمريكي)**

| الرتبة | الدولة | المبالغ الإجمالية لمجموع السنوات 2016/2000 | المتوسط السنوي |
|---|---|---|---|
| **1** | فرنسا | 6 887 915,30 | 405 171,50 |
| **2** | الصين | 4 826 797,40 | 283 929,30 |
| **3** | ايطاليا | 4 304 423,80 | 253 201,40 |
| **4** | اسبانيا | 3 295 294,90 | 193 840,90 |
| **5** | ألمانيا | 2 792 177,70 | 164 245,70 |
| **6** | و,م,ا | 2 410 746,10 | 141 808,60 |
| **7** | تركيا | 1 547 738,70 | 91 043,50 |
| **8** | الأرجنتين | 1 271 353,60 | 74 785,50 |
| **9** | جمهورية كوريا | 883 352,60 | 51 961,90 |
| **10** | البرازيل | 775 470,60 | 45 615,90 |

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (7)

نلاحظ أن فرنسا تتصدر أكثر الدول التي تستورد منها الجزائر بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة بلغ 405.171.50 مليون دولار وهو متعامل تاريخي مع الجزائر بحكم الاستعمار وكذا مختلف الإتفاقيات المبرمة بين البلدين، ثم تليها الصين الشعبية بمتوسط سنوي قدره 283.929.30 مليون دولار، وتأتي السلع الاستهلاكية في أغلب الواردات الجزائرية منها، ونجد كذلك من بين الدول المتصدرة إيطاليا وإسبانيا ودول بمتوسط سنوي للواردات قدره 253.201.40 و 193.840.90 على التوالي، كما تنوعت واردات الجزائر من حيث الوجهة، في مجموعة أخرى من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و تركيا والأرجنتين، كوريا، البرازيل.

ومن خلال الإطلاع على أبرز الدول الممونة للجزائر نجد أن الشريك الأول هو الدول الأوروبية ، أو بمعنى أخر أن الإتحاد الأوروبي يسيطر على السوق الجزائرية بنسبة تصل إلى 70 %، كما نجد باقي الواردات موزعة على مختلف القارات كالولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين، أما الدول الأسيوية فتتركز الواردات الجزائرية حول دولة الصين، ومن الملاحظ أيضا غياب الدول العربية مما يبن ضعف المبادلات البينية في المنطقة العربية.

**الشكل 12: ترتيب الدول العشرة الأكثر توريدا للجزائر خلال الفترة (2000– 2016)**

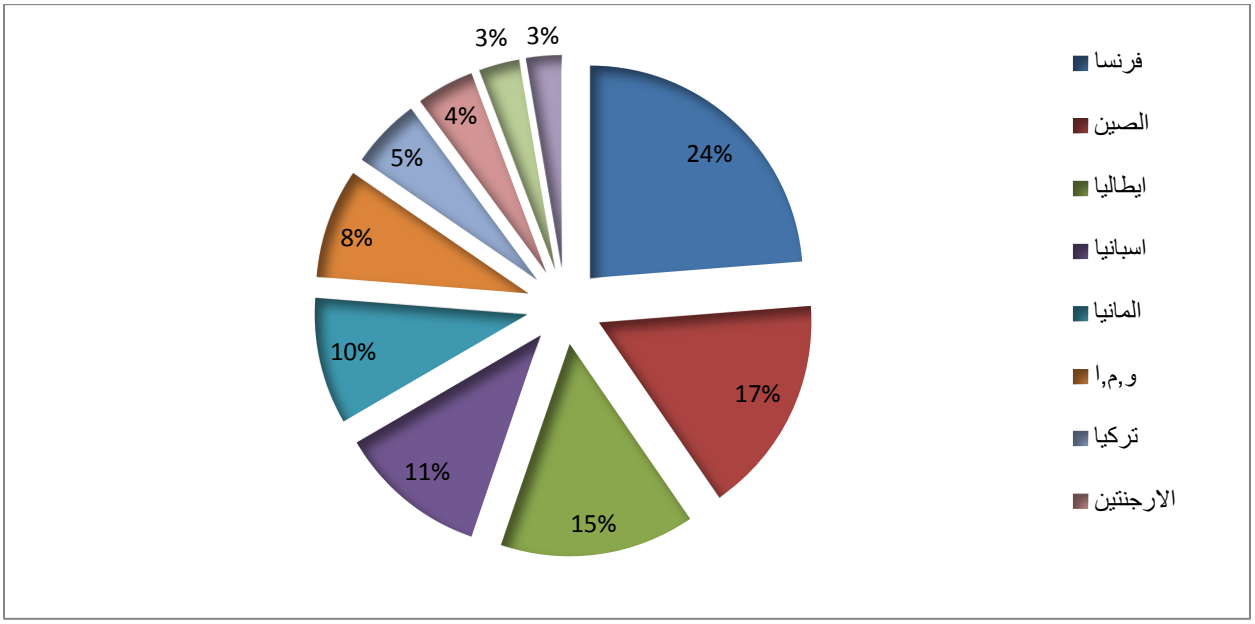


المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم ( 8 )

**المطلب الثالث: تطور أسعار صرف الدينار الجزائري وعلاقة صادرت الطاقة بالميزان التجاري خلال الفترة (2000– 2016)**

يتطرق هذا المطلب إلى وضعية الدينار الجزائري خلال الفترة ما بين 2000-2016، حيث نتعرف على مجموع التخفيضات والإنخفاضات التي تعرض لها الدينار الجزائري، بالموازاة مع ذلك نتعرف على رصد الميزان التجاري المتأتي من حركية الصادرات والواردات.

**الفرع الأول: تطور أسعار صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000– 2016):**

من خلال الجدول التالي نستعرض أسعار صرف الدولار والأورو بالنسبة للدينار الجزائري لفترة الدراسة للتعرف على مختلف تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، وتأثره بالعملات العالمية الرئيسة من جهة ومن جهة أخرى تعديلات البنك المركزي الجزائري.

جدول 9 : تطور أسعار الصرف الأجنبية بالنسبة للدينار الجزائري ( 2000 – 2016)

| السنة | سعر الدينار الجزائري مقابل واحد اورو | سعر الدينار الجزائري مقابل واحد دولار |
|---|---|---|
| **2000** | 69,4307 | 75,343 |
| **2001** | 69,2036 | 77,82 |
| **2002** | 75,3454 | 79,723 |
| **2003** | 87,4722 | 72,613 |
| **2004** | 89,9507 | 72,6137 |
| **2005** | 91,3014 | 73,3627 |
| **2006** | 91,2447 | 72,6464 |
| **2007** | 94,9973 | 69,3656 |
| **2008** | 94,8622 | 64,5684 |
| **2009** | 101,299 | 72,646 |
| **2010** | 99,1927 | 74,4041 |
| **2011** | 102,2154 | 72,8537 |
| **2012** | 102,1627 | 77,5519 |
| **2013** | 105,4374 | 79,3809 |
| **2014** | 106,9064 | 80,5606 |
| **2015** | 111,4418 | 100,4641 |
| **2016** | 121,1766 | 109,4654 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

**bank- of-algeria :**bulletins statistiques trimestrieles ( 2004 -2017 ) ,2018/ 03/15 تاريخ الإطلاع

http://www.bank- of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

**ANDI**: bilan du commerce extérieur , taux de change moyen, 2018 /03/16 تاريخ الإطلاع

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

من خلال الجدول المتعلق بتطورات أسعار صرف الدينار الجزائري مقوما بأبرز العملات الدولية المستعملة في التبادلات التجارية الخارجية نستخرج المنحنى البياني الأتي لتوضيح أكثر لهذه التطورات:

**الشكل 13 : أسعار صرف الدينار الجزائري مع الأورو والدولار خلال الفترة (2000– 2016)**

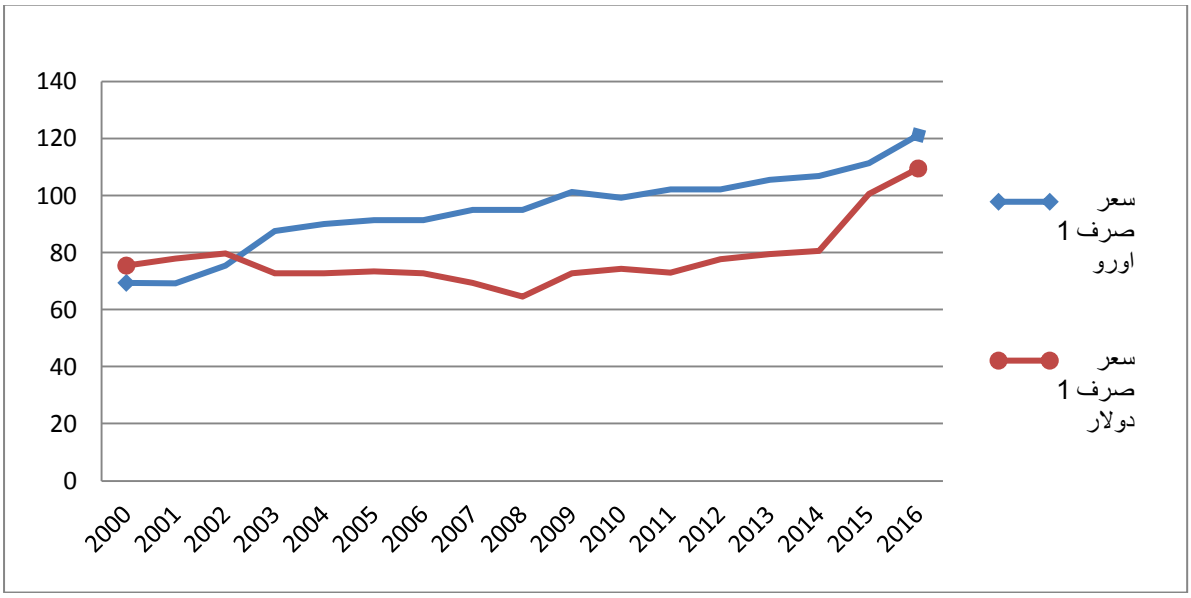


المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (9 )

يتعلق الجدول بمختلف قيم تغير سعر صرف الدينار الجزائري تجاه العملتين الدوليتين الدولار والأورو خلال الفترة 2000-2016، ومن خلاله يتبين لنا أن سعر الدينار الجزائري في حركة مستمرة إجمالا باتجاه واحد وهو الإنخفاض مقارنة بالعملتين.

فنلاحظ أن قيمتها تجاه الأورو شهدت صعود خلال السنة 2001 بقيمة 69.2036 دج مقارنة بسنة 2000 بقيمة 69.4307 دج، بسبب تراجع قيمة الدولار مقارنة بعملة الأورو خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعد ذلك تواصل الانخفاض إلى غاية سنة 2005 بقيمة 91.3014 دج مقابل وحدة واحدة من عملة الأورو ليعود بالتراجع الطفيف بقيمة تساوي 91.2447 دج، ويمكن إرجاع هذا الاستقرار الطفيف والتراجع في سعر صرف الأورو مقابل الدينار إلى إنخفاض وتيرة الإستيراد مما كانت عليه، بما أن نسبة كبيرة منها تأتي من المنطقة الأوروبية، وبالتالي تراجع الطلب على الأورو خاصة بعد إصدار القوانين الصارمة حول منع إستيراد السيارات التي يتجاوز عمرها أقل من 3 سنوات، سنة 2004 وكذا رفع رأس مال شركات الإستيراد إلى 20 مليون دج مما يعني نقص الطلب على هذه العملة، أيضا قيام الجزائر بتسوية ديونها الخارجية وهذا ما أعطى تحسنا في مركزها المالي.

وخلال السنوات 2008 إلى غاية 2012 عرف الدينار الجزائري تذبذبا بين الإنخفاض والزيادة، وقد كان للبنك المركزي الجزائري الدور في تشكيل خط دفاع للعملة الوطنية باللجوء إلى مرونة سعر الصرف أمام إنخفاض الإيرادات البترولية، وكذا تدخلاته في السوق البينية للصرف، كل ذلك من أجل صد مضاعفات الأزمة المالية العالمية، والوقاية من تبعاتها على الإقتصاد الوطني، فكانت أسعار الصرف تتراوح بين الصعود والنزول، ولكن وتيرة النزول كانت أكبر وبالتالي كان الإنخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنية، وقد واصلت في الإنخفاض إلى غاية 2014 بقيمة 106.9064 دج مقابل وحدة من الأورو، وفي هذه المرحلة تراجع الدينار أمام الأورو موافقا بذلك للإجراءات التي قامت بها الجزائر تجاه الواردات حيث كانت تهدف إلى كبح وتخفيض فاتورة الإستيراد، وترشيد النفقات العمومية موازاة مع إنخفاض إيرادات البلد والتي كانت مجملها من عائدات النفط، ولقد كان أثر تخفيض قيمة العملة من قبل بنك الجزائر واضحا حيث كان

هدفها إعادة التوازنات المالية للبلد، فقد تراوح التخفيض بين 3.8 % مقابل الأورو سنة 2015، وتواصل الانخفاض في سنة 2016 بنسبة تسارع اقل بتراجع قدره 0.6 %، وهذا راجع إلى مرونة أسعار صرف الدينار الجزائري وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية. [1]

أما فيما يخص قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي فقد إرتبط غالبا بتطورات أسعار النفط العالمية بما أنه يسعر بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، وبالعودة إلى الصادرات الجزائرية نجد أن قيمة مداخيل الجزائر من تصدير النفط والمحروقات بصفة عامة تصل إلى 98 %، وبالتالي فإن السياسة المالية للجزائر تتماشى مع تقلبات هذه الأسعار بما في ذلك تسعير الدينار الجزائري؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأحداث السياسية والأمنية أثرت على أسعار الدولار خاصة تلك المتعلقة بأحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا حرب العراق وأفغانستان وليبيا والأموال الطائلة من العملة الأمريكية التي ضخت كمصاريف لهذه الحروب، كل هذه الظروف المحيطة بهذه الدول النفطية أثرت على إمدادات الطاقة في الأسواق العالمية مما خلق تأثير على أسعار الدولار بالإنخفاض بالإضافة إلى التخفيض الأمريكي لتشجيع صادراتها وزيادة تنافسيتها تجاه المنتجات الأوربية والأسيوية، ثم أن أزمة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية وما لحقها من إفلاس لأهم البنوك، ساهمت أيضا في تقلبات أسعاره .

وبالموازاة مع ذلك فإن البنك المركزي الجزائري قام بالعديد من التخفيضات بما يتماشى مع متطلبات الأسعار العالمية للمحروقات وكذا مختلف أسعار الواردات سواء تعلق الأمر بالمواد الغذائية أو السلع الرأسمالية الموجهة للإستثمارات، ومن جهة أخرى كانت تدخلات البنك المركزي من خلال العمليات ما بين البنوك بالدخول كبائع أو مشتري للعملات الأجنبية بما أنه الممول الأساسي للبنوك باحتياجاتها من العملات.

ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن سعر صرف الدولار بدأ وواصل إرتفاعه خلال السنوات الأولى 2000 إلى 2002 حيث زادت قيمته من 75.3430 إلى 77.8200 دج ثم 79.7230 دج على التوالي ، وقد انخفضت قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2 % إلى 5% سنة 2003، ثم بعدها يتخذ منحى تنازلي حيث سجل أدنى انخفاض له سنة 2008 بقيمة 64,5684 دج ، ومنه حافظ سعر الدينار على ثباته النسبي والتحسن بمتوسط سنوي 1.58 %، ثم يعيد سعر صرف الدولار عافيته والتوجه نحو الصعود ليسجل الدينار الجزائري تدهور في قيمته بنسبة 6.45 % عام 2012 مقارنة بسنة 2011، فقد بلغت قيمة صرف الدينار الجزائري 77,5519 دج، وبعدها فقد متوسط سعره 2.36 % سنة 2013، أما في سنة 2015 فكان انخفاض الدينار الجزائري تجاه الدولار عالي جدا بنسبة 20 % وبقيمة 100,4641دج كما يتضح من خلال المنحنى البياني أعلاه، ثم ليشهد تراجع في حدة الإنخفاض في سنة 2016. [2]

في الأخير يبقى بنك الجزائر عبر تدخلاته الموجهة، المورد الرئيسي للعملة الصعبة المعروضة في سوق الصرف ما بين المصارف أين يتم التحديد طبقا لآليات السوق أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا للقواعد والأعراف الدولية ، وتندرج سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة بالتعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016 ( بتصرف ) .

[2] تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003، 2008، 2012،2013 ، 2016 (بتصرف ).

تحدد أسعار صرف الدينار للعملات الصعبة الرئيسية في سوق الصرف ما بين المصارف بطريقة مرنة تبعا لشروط العرض والطلب و تدعم أساسيات الإقتصاد الكلي سياسة استقرار سعر صرف الدينار عند مستواه التوازني. [1]

**الفرع الثاني: علاقة تقلبات مداخيل الطاقة بالميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000– 2016):**

من خلال ما يلي نقوم بتوضيح حركية الميزان التجاري والتي تتأثر بصعود ونزول قيمة الصادرات من الطاقة وذلك خلال سنوات الدراسة 2000 إلى غاية 2016.

**جدول 10 : علاقة صادرات الطاقة بالميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000– 2016)**

**الوحدة: مليون دولار أمريكي**

| السنوات | إجمالي الصادرات | إجمالي الواردات | رصيد الميزان التجاري | قيمة صادرات الطاقة |
|---|---|---|---|---|
| **2000** | 22 031 | 9 350 | 12 681 | 21 419 |
| **2001** | 19 132 | 9 486 | 9 646 | 18 484 |
| **2002** | 18 825 | 12 009 | 6 816 | 18 091 |
| **2003** | 24 612 | 13 534 | 11 078 | 23 939 |
| **2004** | 32 331 | 18 308 | 14 023 | 31 550 |
| **2005** | 46 495 | 20 357 | 26 138 | 45 588 |
| **2006** | 54 792 | 21 456 | 33 336 | 53 608 |
| **2007** | 60 917 | 27 631 | 33 286 | 59 605 |
| **2008** | 79 146 | 39 479 | 39 667 | 77 192 |
| **2009** | 45 477 | 39 297 | 6 180 | 44 411 |
| **2010** | 57 762 | 40 212 | 17 550 | 56 143 |
| **2011** | 73 620 | 47 300 | 26 320 | 71 662 |
| **2012** | 72 620 | 50 376 | 22 244 | 70 571 |
| **2013** | 65 823 | 54 903 | 10 920 | 63 662 |
| **2014** | 61 172 | 58 330 | 2 842 | 58 362 |
| **2015** | 35 138 | 51 646 | **–16 508** | 33 081 |
| **2016** | 29 698 | 46 727 | **–17 029** | 27 917 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين (3) ، (6).

يبين لنا الجدول أعلاه قيم الواردات والصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة المحددة، وكذا قيم صادرات الطاقة ورصيد الميزان التجاري، ولتوضيح العلاقة أكثر بين هذه العناصر نورد الرسم البياني التالي:

[1] تقرير بنك الجزائر 2012 .

**الشكل 14 : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000– 2016)**

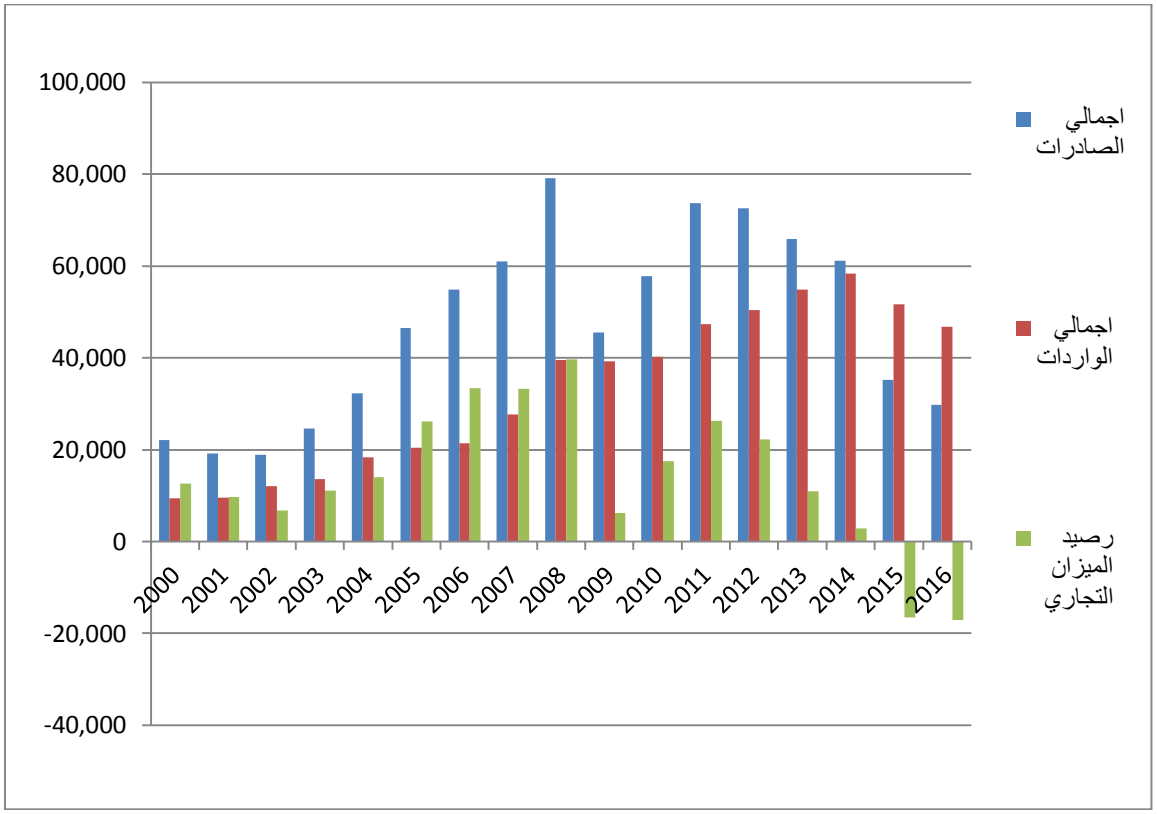


**الوحدة: مليون دولار أمريكي**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (10)

من خلال المدرج التكراري المبين لحركة الميزان التجاري نلاحظ أن قيم صادرات الطاقة الجزائرية ذات نسق عال وتقلبات الميزان التجاري، وسنقوم بتوضيح أكثر لهذا النسق من خلال المنحنى البياني التالي:

**الشكل 15 : تطور صادرات الطاقة و الميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2016)**

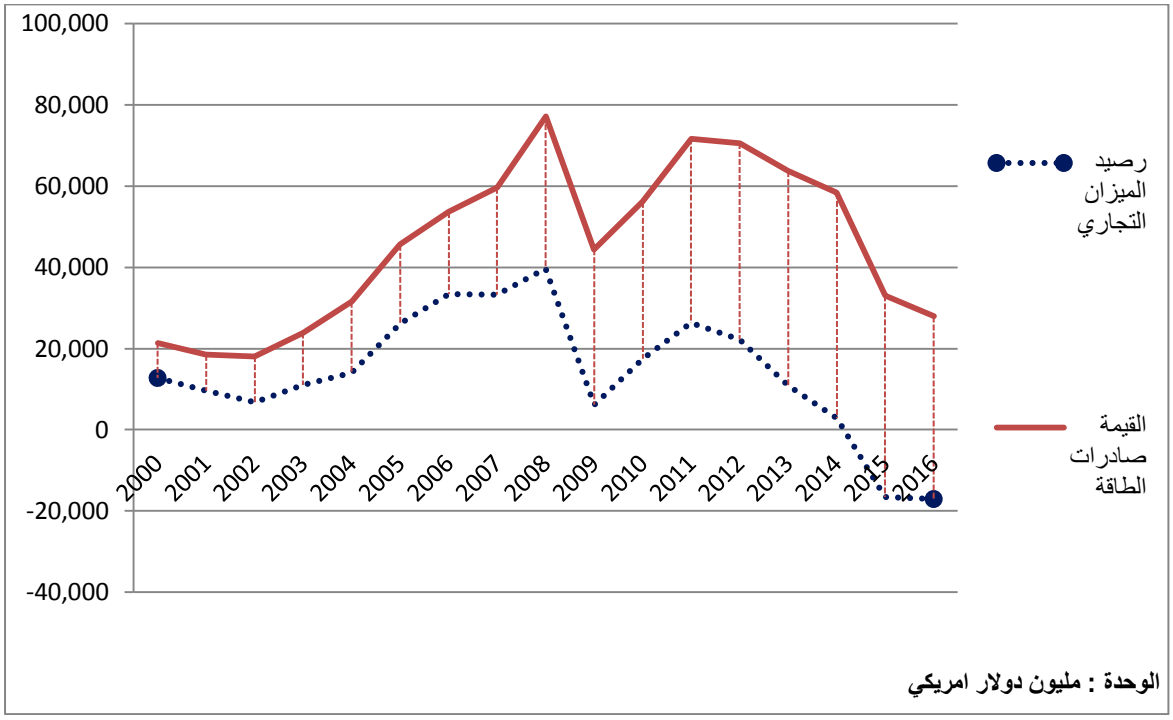


المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (10)

نجد أن الميزان التجاري عرف فترات الرخاء وسجل في أغلب سنواته رصيدا موجبا وفائضا، ففي سنة 2000 وصل الرصيد إلى 12.681 مليون دولار أمريكي، ثم إنخفض في سنة 2001 بسبب إنخفاض أسعار البترول وانخفاض حجم صادراته خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، ليعود للإرتفاع سنة 2003، ومن الواضح أنه تم تحقيق أعلى معدلات التغطية منذ الإنهيار سنتي 2005 و2006 وهذا راجع للإرتفاع الملموس للصادرات بالنسبة للواردات، بعد تحفيز الصادرات وخاصة لإرتفاع أسعار البترول بسبب الإحتلال الأمريكي للعراق، حيث تضاعف سعر البرميل، وارتفع من 40 دولار إلى أزيد من 82 دولار أواخر 2007، أما في سنة 2008 فقد زاد رصيد الميزان التجاري بنسبة 14 % عن سنة 2007 ، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وملامستها سقف 140 دولار للبرميل على إثر إنفجار الأزمة المالية العالمية لهذه السنة، والتي هزت أسواق المال الأمريكية أولا وكل إقتصاديات العالم ثانيا. في حين نجد أن الميزان التجاري الجزائري في سنة 2009 تدهور بإنخفاض قدره 88 % عن سنة 2008 وهذا بسبب انخفاض قيمة الصادرات في سنة 2009 ب 45 % عن سنة 2008، وبالموازاة مع ذلك كانت قيمة الواردات مستمرة في الإرتفاع رغم تسجيل استقرار طفيف بين سنتي 2008 و2009، وكان تأثير الأزمة المالية شاملا لدول العالم، حيث انخفضت المبادلات التجارية الدولية بنسبة 30 % مما أثر على الإقتصاد الحقيقي العالمي وكذا حجم الإستثمارات والطلب والإستهلاك، فأدى ذلك إلى تراجع في الطلب العالمي على الطاقة، ولم يستثني هذا الوضع الإقتصاد الجزائري، ومن جهة أخرى أدى تضخم الأسعار على الصعيد العالمي إلى زيادة قيمة الواردات الجزائرية حيث بلغت 40.212 مليون دولار أمريكي في سنة 2010 وبقيت بالزيادة إلى غاية 58.330 مليون دولار أمريكي سنة 2014 والتي تعتبر المنعطف في قيمة الصادرات بقيمة 61.172 مليون دولار أمريكي، حيث توالت الزيادة منذ سنة 2009 وكان ذلك

بسبب تحسن الطلب العالمي على الطاقة وزيادة نمو صادرات الجزائر منها، حيث بلغت في أفضل حالاتها قيمة 70.571 مليون دولار سنة 2012، لتشهد بعد ذلك إنخفاض متوالي سنتي 2013 و 2014 وهي السنة التي سجلت أدنى تغطية للواردات، قبل أن يتوجه الميزان التجاري إلى العجز سنة 2015 بقيمة (16.508-) مليون دولار أمريكي ثم (17.029-) مليون دولار أمريكي سنة 2016 وهذا نتيجة إنهيار أسعار النفط العالمية، وبذلك فقدت صادرات الطاقة الجزائرية أكثر من 60 % من مداخيلها مقارنة بسنة 2011 والتي سجلت فيها آخر قمة في العائدات .

ومن خلال ملاحظة المنحنى البياني المتعلق بتطور صادرات الطاقة والميزان التجاري خلال الفترة (2000– 2016) نجد أن الميزان التجاري يتوافق مع جميع سلوكيات المنحنى المتعلق بقيمة صادرات الطاقة، ومنه يمكن القول أن ميزان التجارة الخارجية متعلق بنسبة بالغة بكمية وقيمة صادرات الطاقة.

## المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات خلال الفترة (2000– 2016)

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة التحليل الإحصائي لتطور حركية الصادرات والواردات وفقا لتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري مقوما بعملات التبادل الأساسية للجزائر (الدولار الأمريكي والأورو) خلال فترة الدراسة، باستعمال برنامج الإعلام الآلي Spss (statistical package for social science )، وذلك لتحديد علاقة الإرتباط بين المتغيرات.

**المطلب الأول : أثر تقلب سعر صرف الأورو والدولار على الصادرات الجزائرية :**

في هذا المطلب نقوم بقياس العلاقة بين تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقومة بعملة الأورو والدولار، وقيم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2016.

**الفرع الأول: تعريف المتغيرات وإنشاء الفرضيات:**

**أولا : تعريف المتغيرات:** كلا المتغيرين ذو طبيعة كمية.

1. سعر صرف الأورو والدولار (متغير مستقل)
2. قيمة الصادرات (متغير تابع)

إنشاء الفرضية الصفرية $H_0$، والفرضية البديلة $H_1$

1. $H_0$ : لا توجد علاقة إحصائية بين المتغيرين أو عدم وجود دلالة إحصائية. (لا يوجد إرتباط)
2. $H_1$ : الفرض البديل يقول أنه توجد دلالة إحصائية بين المتغيرين. ( توجد علاقة إرتباط)

حيث إذا كان $\alpha < Sig$ نقبل الفرضية الصفرية $H_0$

$\alpha > Sig$ نرفض $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$

**جدول 11 : نتائج معامل الإرتباط بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري بعملة الأورو والدولار مع قيم الصادرات**

**Corrélations**

| | | إجمالي الصادرات | قيمة صادرات خارج الطاقة | سعر صرف الأورو | سعر صرف الدولار |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الصادرات | Corrélation de Pearson | 1 | ,705 | ,488 | -,360 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,002 | ,047 | ,156 |
| | N | 17 | 17 | 17 | 17 |
| القيمة صادرات خارج الطاقة | Corrélation de Pearson | ,705 | 1 | ,774 | ,291 |
| | Sig. (bilatérale) | ,002 | | ,000 | ,257 |
| | N | 17 | 17 | 17 | 17 |
| سعر صرف الأورو | Corrélation de Pearson | ,488 | ,774 | 1 | ,520 |
| | Sig. (bilatérale) | ,047 | ,000 | | ,032 |
| | N | 17 | 17 | 17 | 17 |
| سعر صرف الدولار | Corrélation de Pearson | -,360 | ,291 | ,520 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,156 | ,257 | ,032 | |
| | N | 17 | 17 | 17 | 17 |

.La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).
. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (9) ، (10) .

**ثانيا : القراءة الرياضية للنتائج :**

تم تحديد العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل بيرسون Pearson بما أن المتغيرات كمية (أسعار صرف، قيمة الصادرات) تظهر نتائج التحليل الإحصائي في شكل مصفوفة إرتباط حيث أن معامل الإرتباط بين أسعار الصرف وقيمة الصادرات كما يلي:

1. حجم العينة : N = 17
2. معامل الإرتباط بين سعر صرف الأورو مع إجمالي الصادرات Corrélation de Pearson (r) = 0,488
3. معامل الإرتباط بين سعر صرف الأورو مع الصادرات خارج الطاقة Corrélation de Pearson (r) = 0,000 .
4. معامل الإرتباط بين سعر صرف الدولار مع إجمالي الصادرات Corrélation de Pearson (r) = -0,360.
5. معامل الإرتباط بين سعر صرف الدولار مع الصادرات خارج الطاقة Corrélation de Pearson (r) = 0,291.

ومنه :

1. بين سعر صرف الأورو وقيم إجمالي الصادرات $\alpha > Sig.\ (bilatérale)$ $(0.05 > 0.047)$
   ومنه نرفض $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$
2. بين سعر صرف الأورو وقيم الصادرات خارج الطاقة $\alpha > Sig.\ (bilatérale)$ $(0.01 > 0.000)$
   ومنه نرفض $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$
3. بين سعر صرف الدولار وقيم إجمالي الصادرات $\alpha < Sig.\ (bilatérale)$ $(0.05 < 0.156)$ ومنه نقبل $H_0$

4. بين سعر صرف الدولار وقيم الصادرات خارج الطاقة (0.05 < 0.257) α < Sig. (bilatérale)

ومنه نقبل $H_0$

**الفرع الثاني: تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة:**

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرات كما يلي :

**أولا: بالنسبة للعلاقة بين سعر صرف الأورو وقيم إجمالي الصادرات:** لدينا معامل الإرتباط هو (r) = 0,488.

إذن العلاقة بينهما ضعيفة وطردية عند مستوى دلالة 0.05 بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقوما بالأورو وتغيرات قيم الصادرات الإجمالية للجزائر، ومعناها أنه كلما زاد المتغير الثابت بوحدة واحدة زاد المتغير التابع بقيمة معامل الإرتباط .

والرسم الموالي هو عبارة عن تمثيل توزيع ثنائيات قيم أسعار صرف الأورو وقيم الصادرات، بمجموعة من النقاط :

**الشكل 16 : توزيع ثنائيات سعر صرف الأورو مع الصادرات الإجمالية**

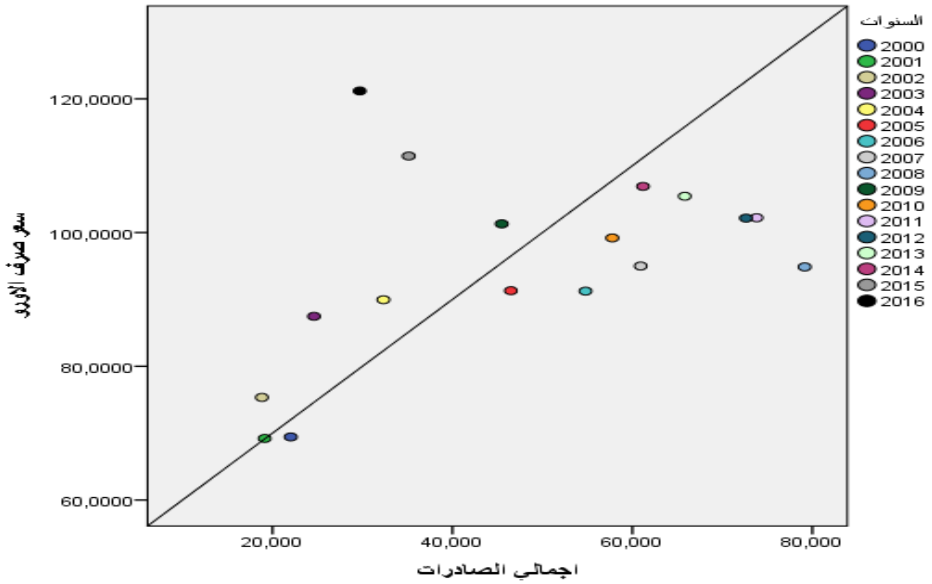


المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (11)

من خلال الملاحظة العينية لإنتشار أزواج قيم الصادرات وأسعار صرف الدينار الجزائري مقوما بالأورو المتجهة نحو الأعلى ولكن درجة تركزها حول المحور ضعيفة ومنه نستطيع القول أنها علاقة طردية ضعيفة.(تشتت واسع للقيم )

**ثانيا : بالنسبة للعلاقة بين سعر صرف الأورو وقيم الصادرات خارج الطاقة** : لدينا معامل الإرتباط هو (r) = 0,774.

من خلال معامل الإرتباط يتبين لنا أن العلاقة بين المتغيرين طردية وقوية عند مستوى معنوية 0.01، أي كلما زاد المتغير المستقل بوحدة واحدة زاد المتغير التابع بقيمة معامل الإرتباط .

والرسم الموالي هو عبارة عن تمثيل أزواج قيم أسعار صرف الأورو وقيم الصادرات خارج الطاقة، بمجموعة من النقاط:

**الشكل 17 : توزيع ثنائيات سعر صرف الأورو مع الصادرات خارج الطاقة**

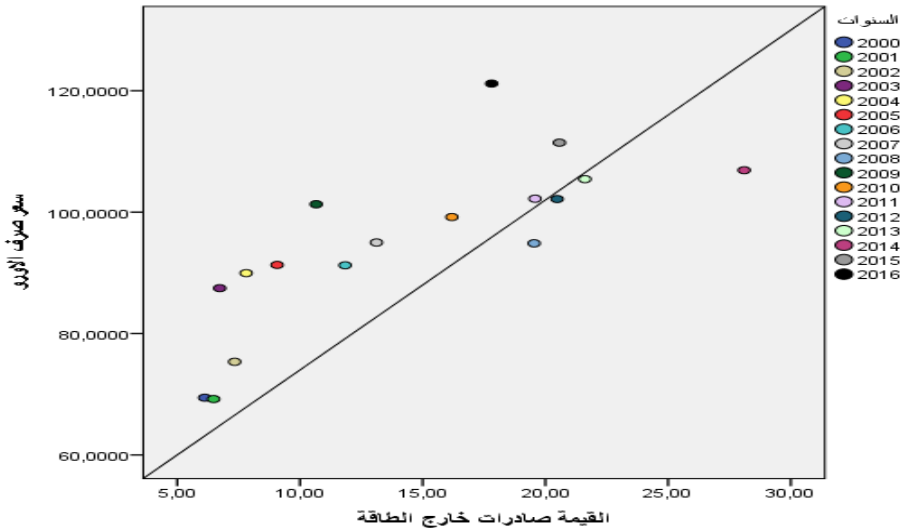


المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (11)

نلاحظ وجود تشتت متوسط لأزواج القيم على المحور مما يبين لنا بيانيا قوة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها.

**ثالثا: بالنسبة للعلاقة بين سعر صرف الدولار وقيم إجمالي الصادرات وقيم الصادرات خارج الطاقة:**

بما أن $\alpha < Sig\ (bilatérale)$ ، فإننا نقبل فرضية العدم $H_0$، أي أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائيا، وبالتالي نقول بأن تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقومة بالدولار الأمريكي لا تأثر على حركة الصادرات الجزائرية.

**الفرع الثالث: القراءة الإقتصادية لعلاقة تغيرات أسعار الصرف مع قيم الصادرات:**

من خلال ما سبق رأينا بأن صادرات البلد تعتمد أساسا على عائدات الطاقة سواء كانت بترول خام أو غاز طبيعي، ولأن أسعار هذه المواد تعتمد أساسا على العرض والطلب العالميين، وكذا العقود المستقبلية خاصة فيما يتعلق بصادرات الغاز الطبيعي، فإن أثر تقلبات سعر الدينار الجزائري لا يؤثر على حركية صادرات الطاقة من ناحية الكمية ولا من ناحية قيمة المداخيل المتأتية منه بما أن نسبة فائض تغطية الصادرات للواردات ليس كبير (فائض الميزان التجاري)، ولذا قمنا بدراسة موازاة مع ذلك علاقة إرتباط سعر صرف الدينار الجزائري مقوما بالدولار الأمريكي والأورو مع صادرات الجزائر خارج الطاقة ، والتي يمكن إضفاء تنافسية أكبر للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية من خلال صيغة التسعير المخفض للعملة.

وجدنا من خلال التحليل الإحصائي أن العلاقة بين سعر صرف الأورو وقيمة الصادرات خارج الطاقة هي علاقة قوية وطردية أي أنه بإنخفاض قيمة سعر الدينار الجزائري تجاه العملة الأوروبية (الأورو)، ينعكس تأثيره بالإيجاب على حركة صادرات الجزائر خارج الطاقة وبما أن نسبة كبيرة منها موجهة نحو الشريك الأساسي للجزائر وهو الإتحاد الأوروبي، فإنه يمنح هذا الوضع ميزة تنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الأوروبية.

أما إنخفاض قيمة الدينار الجزائري تجاه الدولار الأمريكي فإنه ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي تبين أن العلاقة ذات دلالة غير إحصائية والسبب في ذلك أن قيمة الدولار الأمريكي كانت خلال جل مدة الدراسة ذات إتجاه طردي مع الدينار الجزائري، أي أن

إنخفاض الدينار صاحبه إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وهذه الوضعية تلغي سياسة تخفيض العملة لإضفاء تنافسية على المنتجات في الأسواق الخارجية.

**المطلب الثاني: أثر تقلب سعر صرف الأورو والدولار على الواردات الجزائرية:**

بعد استعراض مجموع التغيرات التي حدثت في قيم الواردات خلال الفترة مابين 2000 و2016 والتي كانت تتميز بالتنوع في هيكلها والتصاعد في كمياتها، ومن جهة أخرى تعرفنا على مختلف التغيرات في قيمة الدينار الجزائري خلال نفس الفترة، سنقوم في هذا المطلب بتحديد العلاقة بين المتغيرين كما يأتي:

**الفرع الأول: تعريف المتغيرات وإنشاء الفرضيات:**

**أولا: تعريف المتغيرات:** كلا المتغيرين ذو طبيعة كمية.

1. سعر صرف الأورو والدولار (متغير مستقل)
2. قيمة الواردات (متغير تابع)

إنشاء الفرضية الصفرية $H_0$، والفرضية البديلة $H_1$

1. $H_0$ : لا توجد علاقة إحصائية بين المتغيرين أو عدم وجود دلالة إحصائية. (لا يوجد إرتباط)
2. $H_1$ : الفرض البديل يقول انه يوجد دلالة إحصائية بين المتغيرين. (توجد علاقة إرتباط)

حيث إذا كان $\alpha < Sig$ نقبل الفرضية $H_0$

$\alpha > Sig$ نرفض $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$

**جدول 12 : نتائج معامل الإرتباط بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري بعملة الأورو والدولار مع قيم الواردات**

**Corrélations**

| | | إجمالي الواردات | سعر صرف الأورو | سعر صرف الدولار |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي الواردات | Corrélation de Pearson | 1 | ,880 | ,361 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,154 |
| | N | 17 | 17 | 17 |
| سعر صرف الأورو | Corrélation de Pearson | ,880 | 1 | ,520 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,032 |
| | N | 17 | 17 | 17 |
| سعر صرف الدولار | Corrélation de Pearson | ,361 | ,520 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,154 | ,032 | |
| | N | 17 | 17 | 17 |

. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9) ، (10) .

**ثانيا : القراءة الرياضية للنتائج :**

تم تحديد العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل بيرسون Pearson بما أن المتغيرات كمية (أسعار صرف ، قيمة واردات) وتظهر نتائج التحليل الإحصائي في شكل مصفوفة إرتباط حيث أن معامل الإرتباط بين أسعار الصرف وقيمة الواردات كما يلي :

1. حجم العينة : N = 17
2. معامل الإرتباط بين سعر صرف الأورو مع الواردات Corrélation de Pearson (r) = 0 ,880
3. معامل الإرتباط بين سعر صرف الدولار مع الواردات Corrélation de Pearson (r) = 0,361 .

ومنه :

1. Sig. (bilatérale) = 0.000 بين سعر صرف الأورو وقيم الواردات $\alpha >$ .نرفض $H_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1$
2. Sig. (bilatérale) = 0.154 بين سعر صرف الدولار وقيم الواردات $\alpha <$ . نقبل $H_0$

**الفرع الثاني: تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة:**

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرات كما يلي :

**أولا : بالنسبة للعلاقة بين سعر صرف الأورو وقيم الواردات** : لدينا معامل الإرتباط هو (r) = 0 ,880

إذن العلاقة بينهما موجبة وطردية وقوية .

والرسم الموالي هو عبارة عن تمثيل توزيع ثنائيات قيم أسعار صرف الأورو وقيم الواردات، بمجموعة من النقاط :

**الشكل 18 : شكل إنتشار أسعار صرف الأورو وقيم الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000– 2016**

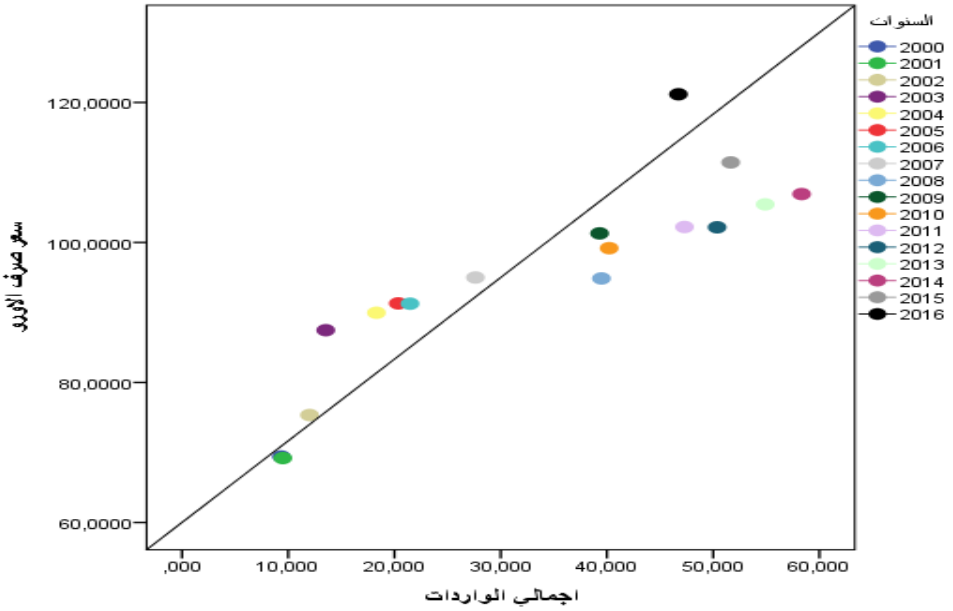


المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول ( 12)

نلاحظ من خلال الرسم إنتشار القيم بشكل متوازن حول المحور، وبمنحى تصاعدي قوي وبالتالي يؤكد على وجود علاقة بين المتغيرين .

**ثانيا : بالنسبة للعلاقة بين سعر صرف الدولار وقيم الواردات:** لدينا معامل الارتباط هو (r) = 0,361 ومنه العلاقة بينهما موجبة وطردية ، ولكنها ضعيفة.

والرسم الموالي هو عبارة عن تمثيل توزيع ثنائيات قيم أسعار صرف الدولار وقيم الواردات، بمجموعة من النقاط:

**الشكل 19: شكل إنتشار أسعار صرف الدولار وقيم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2016)**

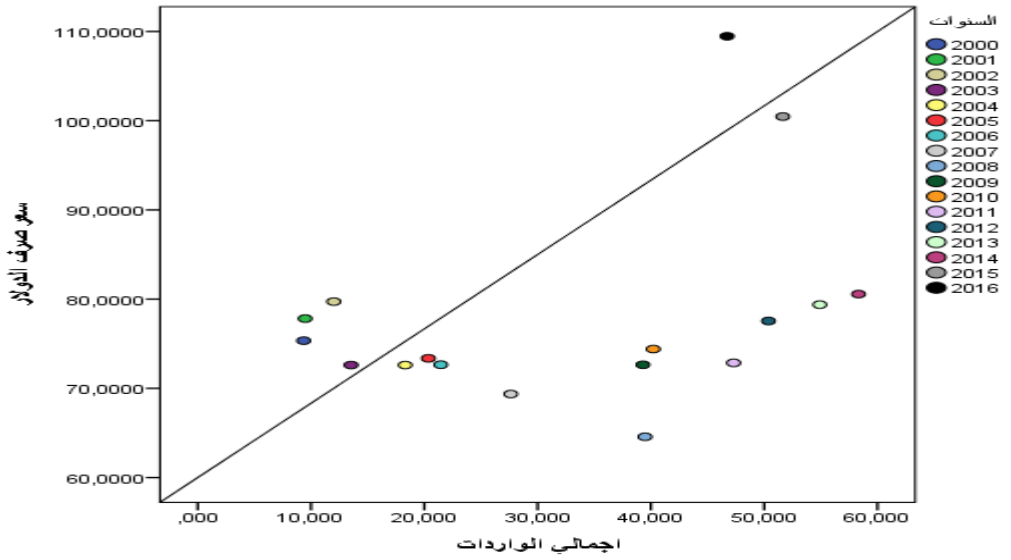


المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول ( 12)

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن إنتشار قيم أزواج سعر صرف الدولار وقيم الواردات، غير منتظم حول المحور وبالتالي يوضح ذلك أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة ولا توجد دلالة إحصائية بينهم.

**الفرع الثالث: القراءة الإقتصادية لعلاقة تغيرات أسعار الصرف مع قيم الواردات:** من خلال التحليل الإحصائي للعلاقة بين أسعار صرف الدينار الجزائري بالعملات الرئيسة، نجد أن تقلباته بالإنخفاض والإرتفاع كان لها أثر على قيم الواردات ونخص بالذكر سعر صرف الأورو، حيث أن هناك علاقة قوية وطردية موجبة.

وبملاحظة أن سعر الدينار الجزائري في منحى تنازلي مقارنة بسعر صرف الأورو، يصاحبه زيادة في الواردات، وهذه الوضعية ذات دلالة غير إقتصادية حيث أنه من المفروض أن إنخفاض سعر العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية، سوف ينعكس سلبا على تصاعد الواردات.

إن تفسير ذلك هو أن الجزائر خلال الفترة المحددة 2000 إلى 2016 كانت في مسار تشييد البنى التحتية، ومحاولة بناء إقتصاد محلي قوي خارج قطاع المحروقات، لذا إعتمدت الدولة برامج تنموية كبيرة سبق ذكرها (برامج النمو والإنعاش الإقتصادي)، وكذا فتح ورشات كبرى في جميع المجالات، ولهذا كانت الواردات كبيرة خاصة فيما يتعلق بالتجهيز ومختلف المواد الأولية وكذا مواد البناء لتمويل

مختلف البرامج السكنية الضخمة، هذا من جهة ومن جهة أخرى أدى إرتفاع الدخل الوطني والإنفاق الحكومي إلى تحسين الدخل والمستوى المعيشي للأفراد فكان نتاج ذلك زيادة الإستهلاك العائلي والرفاهية الاجتماعية، ولأن الإنتاج الوطني المحلي لا يستطيع تلبية الطلب المتزايد، كانت تلبية ذلك من خلال الإستيراد.

وكما رأينا بأن الشريك الأكبر للواردات الجزائرية هو الإتحاد الأوروبي، فإن أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري تجاه الأورو كان جليا على حركة الواردات.

أما سعر صرف الدينار الجزائري تجاه الدولار الأمريكي لم يكن له الأثر في حركة الواردات لأن الدولار كان في أغلب مدة الدراسة في إنخفاض إلى غاية 2012 أين عرف تسجيل بعض التحسن وواصل في ذلك إلى غاية سنة 2015، حيث وافق ذلك تقلبات سعر الدينار الجزائري ، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الأخير يتأثر تأثرا مباشرا بسعر صرف الدولار الأمريكي بما أن إيرادات الجزائر مقومة بهذه العملة ومن جهة أخرى فإن بنك الجزائر وهو الذي يحدد سعر الدينار، يعتمد أساسا على تقلبات سعر الدولار وكذا مستوى إحتياطيات الصرف وهي كذلك مقومة بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن الواردات المتأتية من مناطق التعامل بهذه العملة تكون متوافقة أسعارها العالمية مع أسعار صادرات الجزائر سواء بالصعود أو النزول، ومنه يكون تأثير تقلب سعر الصرف على حركة الواردات غير جلي وإنما هناك مؤثرات أخرى تقوم بهذه الحركة على قيم الواردات.

**خلاصة الفصل الثالث :**

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر عدة مراحل هامة منذ الاستقلال، كانت وليدة ظروف داخلية ودولية أدت إلى تباين السياسات بين إحتكار التجارة إلى التوجه نحو تحريرها، ولقد كانت التجارة الخارجية في الجزائر ولا زالت من بين المسائل الهامة المتبناة من قبل السياسة الإقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات، فاتخذت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لتنمية صادراتها، منها ما هو إقتصادي ومنها ما هو مالي ، فقد كانت سياسة توجيه أسعار صرف الدينار الجزائري من بين أهم السياسات التي أولتها الجزائر أهمية بالغة موازاة مع السياسات التجارية الأخرى، بما يتوافق والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، ومن خلال هذا الفصل نستطيع أن نخلص إلى بعض خصائص التجارة الخارجية للجزائر وكذا توجهات نظام سعر الصرف المنتهج فيما يلي:

- يسيطر على التجارة الخارجية للجزائر طابع الإحتكار من طرف الدولة بعد الإستقلال إلى غاية دخول الألفية الثالثة أين عرفت توجها نحو إحتكار الخواص.
- تتميز صادرات الجزائر بالتركيز على منتج واحد يتمثل في صادرات الطاقة.
- واردات الجزائر هي عبارة عن مزيج من مختلف السلع والبضائع والتي يتركز مصدرها الأساسي من الدول الأوربية.
- على الرغم من إتخاذ الجزائر عدة إجراءات لتطوير صادراتها خارج الطاقة ، لكنها لم تكن نتائجها مرضية.
- سعر صرف الدينار الجزائري تجاه العملات الرئيسية في التعاملات التجارية الجزائرية في منحنى تنازلي في أغلب الفترات.
- رصيد الميزان التجاري يتأثر تأثرا أساسيا وملازما مع تقلبات أسعار النفط.
- تخفيض عملة الدينار الجزائري لم ينعكس على صادرات وواردات الجزائر بما يتوافق وأهداف الدولة من خلاله.

# الخـــــاتمة

**الخاتمة**

تعتبر تقلبات أسعار الصرف من أهم العوامل المؤثرة في سير وتسيير حركة صادرات و واردات البلدان، إذ أنها الأداة التي تسوى بها مختلف هذه المعاملات عبر الحدود، ولأنها لا يمكن ولاغنى عنها في تيسير هذه العمليات، فإنها وسيلة هامة في توجيه هذه الحركة والسيطرة على مختلف المعاملات التجارية الدولية، إذ تستخدمها الهيئات الرسمية، ونخص بالذكر البنوك المركزية للدول، لتوجيه التجارة الخارجية بما يتوافق والسياسات الاقتصادية للدول خاصة فيما يتعلق بتشجيع صادرات السلع المحلية، بتخفيض قيمة سعر صرف عملتها تجاه العملات الدولية لإعطائها تنافسية أكبر وذلك وفق توليفة جد حساسة تتوافق بين سعر السلع والخدمات المصدرة وأسعار المواد الأولية والنصف مصنعة المستوردة، المستخدمة في صناعة هذه السلع والخدمات، ومن جهة أخرى يهدف تخفيض أو الرفع من العملة بكبح أو تشجيع الواردات، إذ تقوم بتخفيض قيمة العملة تجاه العملات الخارجية بزيادة الضغط على أسعار السلع القادمة من الخارج وبالتالي تساهم في تراجع جزء هام منها، مقابل ذلك يمكن للدولة أن تقوم برفع عملتها تجاه عملة معينة لتشجيع وارداتها من بلدان معينة بذلك .

ومنه يمكن القول بأن أسعار الصرف يمكن أن تكون فاعلا مهما في تسيير حركة التجارة عبر الحدود في كثير من الأحيان، ما دامت العوامل الأخرى ثابتة ، إذ أن هذه الأهمية يمكن أن تتلاشى أمام سياسات مماثلة للدول الأجنبية كتوافق تخفيض العملة المحلية وانخفاض العملة الأجنبية، وبالتالي يكون الأثر غير مجدي ولا يؤدي إلى النتائج المسطرة من خلال هذه العملية.

والجزائر من الدول النامية التي كثيرا ما استخدمت سياسة تخفيض عملة الدينار تجاه العملات الرئيسية الدولية (الأورو والدولار) وذلك لتجاوز بعض المشاكل التي كانت تتراوح بين ضعف سياساتها التنموية وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء في السلع والخدمات سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية، ومن جهة أخرى كانت بعض الفترات التي شهدت تراجع مداخيلها وإيراداتها خاصة من النفط والغاز باعتبارهما السلع الأساسية والغالبة في صادرات الجزائر، وهذا ما جعل تسيير ميزانياتها في تذبذب دائم وعدم استقرار لارتباطها بتقلبات أسعار هذه المواد عالميا.

**إختبار الفرضيات :**

1. الفرضية الأولى والثانية نعتقد أن طبيعة هيكل الصادرات والواردات الجزائرية تجعل من الدينار أكثر تأثيرا بتغيرات أسعار صرف الدولار والأورو ، من خلال دراسة الموضوع وجدنا بأن نسبة كبيرة من هيكل الصادرات يتمثل في المحروقات تتعدي 97 %، وهي مسعرة بالدولار في الأسواق الدولية ولذا تتأثر مداخيل البلد بتقلبات هذه العملة وبالموازاة مع ذلك يتأثر رصيد احتياطي الصرف المكون بالدولار وبالعودة إلى تسعير صرف الدينار مقابل الدولار فإنه ينعكس مباشرة عليه.

أما واردات الجزائر فإنها تتركز بنسبة كبيرة في منطقة الإتحاد الأوروبي لذا فإن العملة المتداولة في تسوية المبادلات التجارية هي عملة الأورو، وبالتالي فإن سعر صرف هذه العملة انعكس على الدينار الجزائري مقوما بهذه العملة، فالملاحظ من خلال هذه الدراسة أن الأورو عرف تصاعدا مستمرا مقابل الدينار والدولار معا، ولذا كانت مداخيل الجزائر المقومة بالدولار تتأثر عند عملية الإستيراد بإرتفاع قيمة الأورو هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البنك المركزي يعتمد في تسعير عملة الدينار على احتياطي الصرف الأجنبي أساسا، فإن هذا الأخير يتأثر تأثيرا مباشرا بقيمة الدولار، ومنه يتعدي التأثير إلى سعر صرف العملة المحلية ثم تراجعه أمام واردات الجزائر المقومة بالأورو.

2. أما الفرضية الثالثة فإنها تَعتبر أن سعر صرف الدينار الجزائري يتأثر بعوامل إدارية وأخرى اقتصادية، مالية ونقدية فإن الفرضية صحيحة فيرجع إنخفاض قيمة العملة الوطنية إلى مجموع القرارات الصادرة عن بنك الجزائر والقاضية إلى انحذار قيمتها المستمر، وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية للحكومات المتعاقبة والبرامج التنموية للبلد والتي تراهن على خلق صناعة محلية وتطوير الإنتاج الوطني للخروج من تبعية إيرادات الجزائر من المحروقات، ولذا قامت الجزائر بتخفيض العملة الوطنية بصفة مستمرة لإضفاء تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق

الدولية، وهذا ما يبين من أن نظام الصرف المعتمد في الجزائر هو نظام تعويم العملة، لكن ضعف الاقتصاد الوطني جعل من البنك الجزائري يتدخل بصفة دائمة في تحديد أسعار الصرف، فأصبح بذلك نضام تعويم مدار.

ومن خلال إختبار الإحصائيات المتعلقة بقيم الصادرات والواردات خلال مدة الدراسة وعلاقتها بتطورات أسعار الصرف، وجدنا بأنه وبالرغم من استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية فإن حركة الصادرات والواردات لم تكن مسايرة لما يفترض أن تحققه هذه الوضعية نظريا فانخفاض العملة يشجع الصادرات ويحجم الواردات وهذا مالم يحصل عمليا، وبالتالي فإن سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤثر على حركة الصادرات والواردات.

**نتائج البحث:**

من خلال الأفكار التي استعرضتها الدراسة لموضوع البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وذلك على النحو التالي:

1. نظريا يؤثر تخفيض قيمة العملة تأثيرا إيجابيا تجاه حركة الصادرات والواردات للبلدان ، ويجعل من ميزان المدفوعات أكثر تحسنا.
2. يمكن لسعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الدولية، أن يكون عنصرا قويا في تسيير التجارة الخارجية والتي بدورها تبين الحالة العامة لإقتصاد دولة معينة.
3. سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤثر في مختلف عمليات الصادرات أو الواردات، ولا يترجم الحالة الإقتصادية الحقيقية للبلد.
4. سعر صرف الدينار الجزائري يتأثر بقرارات إدارية، وكذا نسب احتياطيات الصرف من العملة الأجنبية من عائدات المحروقات المكونة بعملة الدولار.
5. التجارة الخارجية الجزائرية لا تخضع لمعايير الحرية الاقتصادية النظرية، فهي تسيطر عليها إحتياجات البرامج التنموية للبلد من ناحية الواردات، أما من ناحية الصادرات فهي مركزة تركيزا شبه تام على المحروقات.
6. تأتي معظم الواردات الجزائرية من المنطقة الأوروبية سواء غذائية أو صناعية، لذا فإن الأورو العملة الأكثر استخداما في المعاملات التجارية الخارجية للبلد، مقابل ذلك تتكون الإيرادات من صادرات المحروقات المسعرة بالدولار والتي هي أساس المداخيل للجزائر.
7. عند انخفاض قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو يتشكل صعوبات في التجارة الخارجية نضرا لإرتباط الجزائر تجاريا بالدول الأوروبية.
8. تخفيض قيمة الدينار لإضفاء التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق الدولية أثبت عدم نجاعته مما يدعوا إلى ملاحظة الأسباب الأخرى كجودة المنتج والوفرة ، وكذا العراقيل الإدارية.
9. ضخ الدعم المالي للإنتاج الوطني لم يقابله سياسة مرافقة لإنشاء نسيج صناعي حقيقي يكون بديل لقطاع الطاقة، وبالتالي كانت تلك الأموال في سبيل إلى مختلف الأسواق الدولية في صورة واردات السلع والخدمات المختلفة.

**التوصيات :**

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يم التوصية بما يلي:

1. القيام بتوزيع المخاطر وموازنتها من خلال استخدام سلة من العملات بمناسبة إجراء العمليات التجارية الدولية.
2. إن التركيز على منطقة معينة أثناء إجراء العمليات التجارية يجعل الجزائر رهينة لتقلبات هذه المناطق لذا يمكن إنهاء هذه الأخطار من خلال تنويع الشركاء التجاريين.
3. على الجزائر إرساء إستراتيجية محكمة لتنويع اقتصادها والخروج من تبعية المحروقات.
4. يجب على الجزائر استخلاص الدروس والعبر جراء الصدمات البترولية العالمية المتكررة وعدم ربط نموها بهذه المادة المتذبذبة.
5. استغلال الارتباط الكبير للواردات الجزائرية من الدول الأوروبية والضغط على هذه الدول للاستثمار المباشر بدل الاستيراد.

6. رفع الدعم المالي نهائيا وتخفيف الامتيازات الأخرى على المنتج المحلي لطرد أشباه المستثمرين الإنتهازيين وتفعيل القوانين الرادعة ومحاربة التهرب الضريبي، وهذا يساهم في خلق مؤسسات قوية ذات معايير اقتصادية باستطاعتها دخول الأسواق الخارجية.
7. على الدولة الجزائرية خلق صناعة تحويلية للمحروقات ومختلف مشتقاته والإستفادة من ميزة توفر المواد الأولية.

**آفاق الدراسة :**

بعد تطرقنا لدراسة تأثيرات تقلب أسعار صرف الدينار الجزائري على حركة الصادرات والواردات وتحليلنا لواقع الظاهرة وارتباطها ببعض والتعرف أيضا على ارتباط الاقتصاد الجزائري بواقع الاقتصاد الدولي من نافذة التجارة الخارجية، اتضح أن هناك جوانب يمكن أن تكون محل اهتمام من قبل الباحثين في الاقتصاد الجزائري، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بهذا الاهتمام منها:

1. دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول العالمية على سعر صرف الدينار الجزائري .
2. تأثير القرار الإداري على منحى التجارة الخارجية للجزائر.
3. تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري بين الضرورة الاقتصادية والتحولات الدولية.

# قـــائمة المـــراجع

## المراجع :

### الكتب باللغة العربية :


1. بسام الحجار: **العلاقات الإقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 2003 .
2. بن سمينة عزيزة: **البورصة والأسواق المالية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.
3. حمدي عبد العظيم: **إقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
4. حمدي عبد العظيم: **إقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهران الشرق ، مصر ، 1996.
5. خالد فرحان المشهداني : **التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم** ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، بدون سنة النشر
6. رشا العصار ، حسام داود ، عليان الشريف ، مصطفي سلمان : **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000
7. رشاد العطار وآخرون : **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، السنة 2000.
8. رضا عبد السلام: **العلاقات الإقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة 1 ، مصر ، 2010.
9. زينب حسين عوض الله : **الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2005.
10. زينب حسين عوض الله : **الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2004.
11. سامي خليل : **الإقتصاد الدولي** ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005 .
12. سامي عفيفي حاتم : **دراسات في الإقتصاد الدولي** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، السنة 2000
13. سمير فخري نعمة : **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 2011 .
14. سمير فخري نعمة : **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 .
15. السيد متولي عبد القادر: **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
16. السيد محمد احمد السريتي : **إقتصاديات التجارة الخارجية** ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، المعمورة ، مصر ، 2008.
17. السيد محمد احمد السريتي : **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2009.
18. شقيري نوري موسى : **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2012 .
19. صفوت عبد السلام عوض الله: **سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
20. طارق فاروق الحصري : **الإقتصاد الدولي** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،ط 1 ، المنصورة ، مصر ، 2010.
21. عادل أحمد حشيش : مجدي محمود شهاب : **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2003.
22. عادل احمد حشيش :**أساسيات الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2002

23. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب : **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003.

24. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي : **سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات )** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ط 2011، عمان ، الأردن ، 2011.

25. عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تقييمية )**،ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، بن عكنون ،الجزائر ،2004.

26. عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

27. عبد المطلب عبد الحميد: **إقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات** ، الدار الجامعية ، ط1 ، الإسكندرية ، مصر ، 2016 .

28. عجة الجيلالي :**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص** ، دار الخلدونية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2007 .

29. علي حافظ منصور: **إقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضة الشرق، مصر، 1990.

30. الفار إبراهيم محمد: **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991.

31. كامل البكري : **الإقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، السنة 2003 .

32. كمال كبري : **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ،بيروت ، لبنان ، بدون سنة النشر .

33. مجدي محمود شهاب : **الاقتصاد الدولي** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرّة ، مصر ، 1996 .

34. مجدي محمود شهاب : **الإقتصاد الدولي المعاصر** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .

35. محمد كمال خليل الحمزاوي : **سوق الصرف الأجنبي** ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2004.

36. موسى سعيد مطر وآخرون : **التمويل الدولي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008 .

37. هشام السعدني خليفة بدوي: **عقود المشتقات المالية**، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، مصر،2011 .

38. هشام محمود الأقداحي : **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،مصر ، 2009 .

39. هويشار معروف : **تحليل الإقتصاد الدولي** ، دار جدير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 .

**أطروحات الدكتوراه:**

40. بربري محمد أمين : **الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ضل العولمة الاقتصادية ( دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010 .

41. بلحرش عائشة : **سعر الصرف الحقيقي التوازني ( دراسة حالة الدينار الجزائري )**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك ومالية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، السنة الجامعية 2013- 2014.

42. بن حمودة فاطمة الزهرة : **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر .

43. دوحة سلمى: **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة ،الجزائر ، السنة الجامعية 2014-2015.

44. سميحة بن محياوي : **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية (دراسة حالة بعض الدول العربية)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2014 / 2015 .

45. منصور داود : **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق ، تخصص قانون الأعمال ، كلية الحقوق ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2016/2015

**رسائل الماجستير :**

46. بغداد زيان : **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012 / 2013

47. بن طرية حورية : **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2014** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2016 /2017 .

48. بودري الشريف : **تقلبات أسعار الصرف ( الدولار والاورو ) وأثرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع مالية ونقود ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، السنة الجامعية 2009/2008 .

49. بوطالب هدى : **تطور إستخدام الإعتماد المستندي في التجارة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ، السنة الجامعية 2010/2009 .

50. جعفري عمار : **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1990– 2010** ) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2013/2012 .

51. حنان لعروق : **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي ( دراسة حالة الجزائر )** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2004/ 2005 .

52. خليفة عزي: **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات ( 1985 – 2008 ) دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011 / 2012 .

53. درقال يمينة ، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير ، اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، السنة الجامعية 2010-2011

54. زرارقة محمد : **أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية )**، حالة الجزائر 1990- 2014 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص اقتصاد قياسي وبنكي ومالي ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،السنة الجامعية 2015 / 2016 .

55. سحنون مريم : **كفاءة الأسواق المالية ، دراسة لكفاءة أسواق الصرف ، دراسة قياسية لسوق صرف الدولار الأمريكي / الجنيه الإسترليني باستخدام التكامل المتزامن** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2010 / 2011 .

56. عبد الرؤوف بوشمال: **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر )**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع التسويق ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر ،2011 /2012.

57. عتيق الشيخ : **الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، حالة النفايات** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، الجزائر ، السنة الجامعية 2011/ 2012 .

58. عقبي لخضر : **ميزان المدفوعات وأثاره على التجارة الخارجية ، دراسة حالة بلدان المغرب العربي ( 1990 / 2009 )** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية وإدارة أعمال ، جامعة وهران ، الجزائر ، السنة الجامعية 2010 / 2011

59. فاطمة الزهراء بن زيدان: **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية و اقتصاد دولي ،جامعة الشلف ، الجزائر ، 2012/2011 .

60. فيروز سلطاني : **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية ( دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورومتوسطية )** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2012/ 2013 .

61. فيصل لوصيف : **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012** ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2014/2013 .

62. مخازي طيب : **دراسة قياسية واقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة وهران، الجزائر ، 2012 / 2013 .

63. المراحي البشير : **تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994–2010 )** ، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران، الجزائر ، 2016/2015.

64. مرزاق عثمان : **اثر الحواجز الغير تعريفية على تحرير التجارة الخارجية ( حالة الجزائر )** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، الجزائر ، السنة الجامعية 2011/ 2012 .

65. منهوم بلقاسم : **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970/ 2009** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، 2012/ 2013 .

66. هجيرة عبد الجليل : **أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري ،دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011 / 2012 .

67. هداجي عبد الجليل : **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ، دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011 / 2012

68. هويدي عبد الجليل : **إنعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2013/2012.

69. برنة عبد العزيز : **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ( 1999– 2014)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة ومالية دولية ، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2015 / 2016 .

**مجلات وملتقيات:**

70. بربري محمد أمين : **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري )** ،مجلة شمال إقتصاديات إفريقيا ،العدد السابع ، جامعة الشلف ، الجزائر .

71. بلال بوجمعة ، ملوك عثمان : تطور **حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2016** ، مجلة الحوار الفكري ، العدد **11** ، جامعة أدرار، جوان ، **2016**.

72. تماضر جابر البشير الحسن :**قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة الجوف ، السعودية ، العدد 16 .

73. الجوزي جميلة : **الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر** ، محاولة التقييم ، جامعة الجزائر 3 ، 13 ماي 2013 .

74. صالح تومي ، عيسى شقبقب : **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة ( 1970 ، 2002 )** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 4 ، ديسمبر 2006 .

75. صبحي حسون الساعدي وآخرون : **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة** ،مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية بنغازي ، العدد1 ، ليبيا ، السنة 2011 .

76. فواز جار الله نايف وسعدون حسين فرحان : **أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية** ، مجلة تنمية االرافدين، العدد 93 ، مجلد 31 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009 .

77. فواز جار الله وسعدون حسين فرحان : **أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية** ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 93 ، مجلد 31 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جمعة الموصل ، العراق ، 2009 .

78. محمد ناصر حميداتو ، عبد القادر شويقات: **أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة تحليلة وقياسية للفترة 1989–2014** ، مجلة الباحث ، العدد 16 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2016 .

79. مناد علي ، طالب دليلة : **حوكمة التجارة الخارجية في الجزائر والاندماج في المنظمة العالمية للتجارة ، دراسة قياسية** ، مجلة الباحث الاقتصادية ، مديرية النشر ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، العدد 2 ، الجزائر ، سبتمبر 2015 .

**القوانين والتقارير:**

80. تقرير بنك الجزائر 2003
81. تقرير بنك الجزائر 2004
82. تقرير بنك الجزائر 2008
83. تقرير بنك الجزائر 2012
84. تقرير بنك الجزائر2013
85. تقرير بنك الجزائر 2016
86. تقرير بنك الجزائر 2017
87. النظام رقم 02 / 16 المؤرخ في 21 أفريل 2016
88. قانون الجمارك : رقم 15- 18 المؤرخ في 30 ديسمبر2015

**مواقع الكترونية :**

89. موقع وزارة التجارة الجزائرية: الإتفاقيات التجارية، منطقة التبادل العربي الحر، تاريخ الإطلاع 2018/04/05،
https://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/grande-zone-arabe-de-libre-echanges-gzale
90. موقع وزارة التجارة الجزائرية: الإتفاقيات التجارية، إتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية ، تاريخ الإطلاع 2018/04/05 ،
https://www.commerce.gov.dz/ar/rubrique/accords-d-association-avec-l-ue
91. موقع وزارة التجارة الجزائرية: الإتفاقيات التجارية، الاتفاق التفاضلي الجزائري – التونسي، تاريخ الإطلاع 2018/04/05،
https://www.commerce.gov.dz/ar/ accord-commercial- tu6nisien-algero-peferentiel
92. موقع وزارة التجارة الجزائرية : الاتفاقيات التجارية، إنضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة ، تاريخ الإطلاع 2018/04/05
https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc
93. **ONS** : commerce extérieur, Évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2011, 2018/04/15 تاريخ الاطلاع
http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html
94. **bank-of-algeria :** bulletins statistiques trimestrieles ( 2017-2004)
2018/04/15 تاريخ الاطلاع
http://www.bank- of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
95. **ONS**: commerce extérieur, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 1992 à 2016, 2018/04/15 تاريخ الإطلاع
http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 a 2016 .
96. **ANDI**: bilan du commerce extérieur , principaux partenaires à l'exportation, 2018 /04/20 تاريخ الإطلاع

http ://www.andi.dz/index.php/ar/statistique .

97. **ANDI**: bilan du commerce extérieur, principaux partenaires à l'importation, 2018 /04/20 تاريخ الإطلاع

http ://www.andi.dz/index.php/ar/statistique .

98. **ANDI**: bilan du commerce extérieur , taux de change moyen, 2018/03/16 تاريخ الاطلاع

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique